وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي –الجزائر-
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييـر
قـسم: العلوم التجارية

المـــوضـــوع

اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : تجارة دولية

إعداد الطـالـب:

- **مزروع مسعودة**

الأستاذ المـشرف:

- **حوحو حسينة**

رقـم التسجيل:	
تـاريخ الإيداع	.....

السّنة الجامعيّة :2016/2015

اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد عليه ازكى الصلاة وأتم التسليم.

اهدي ثمرة جهدي هذا الى اغلى ما في وجودي الغالية امي رعاها الله وبارك في عمرها

الى الحبيب الغالي ابي الكريم حفظه الله و اطال في عمره

الى شيختي وشيخي الفاضلين سدد الله خطاهما .

الى اخوتي الغوالي (محمد الصغير، عبد الباسط ، عمران) واخواتي الغاليات كل بإسمها. وكل افراد العائلة.

الى صديقات الحبيبات حفظكن الله لي وجمعني بكن تحت ظله يوم لا ظل الا ظله

و الى جميع طالباتي احبكم في الله جميعا.

مسعودة

كلمة شكر

الحمد لله الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا ان هداني الله واصلي واسلم على سيدنا على العرب والعجم سيدنا ومحمد صل الله عليه وسلم

اقدم شكري وامتناني لأستاذتي الفاضلة "**حوحو حسينة**" التي قادت وتابعت هذا العمل وعملت على ان يخرج بهذه الصورة.

كما اشكر كل من الاستاذين الكريمين "خضراوي عقبة و غالم عبد الله" على نصائحهما وتوجيهاتهما القيمة

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة عملي هذا .

و اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإتمام عملي من قريب وبعيد

حفظكم الله وبارك فيكم.

ملخص الدراسة :

نتيجة للتطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية سعت عدة دول على اختلاف نظمها الاقتصادية الى انشاء منظمة دولية تكون مهمتها تنظيم التجارة الخارجية ،ومع فشل مشروع انشاء المنظمة توصلت مجموعة من الدول الى ابرام اتفاقية متعددة الاطراف (اتفاقية الجات) ،وقد اصبحت الاتفاقية سارية المفعول في اوائل 1948 حيث قامت بعقد ثماني جولات كانت اخرها بالاورجواي التي انتهت بالقيام المنظمة العالمية للتجارة لتتولى مهمتها تنظيم التجارة الدولية

ان تبني فكرة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي يعرفها العالم بحكم الظروف التي تعيشها كل من الجزائر والدول العربية باعتبارهم من الدول النامية ، فقد كانت من الطبيعي ان يسعون الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، والجزائر قد تاخرت في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، غير ان هذا الانضمام سيترتب عليه حدوث انعكاسات وآثار سلبية وايجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية .وتأتي هذه الدراسة لتحليل انعكاسات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع كل من الجزائر والدول العربية ،وبغية بلوغ الهدف المتوخى من البحث تضمن البحث ثلاث فصول الفصل الاول التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الى المنظمة العالمية للتجارة . اما الفصل الثاني فتناولنا فيه واقع التبادلات التجارية الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ولخص الفصل الثالث انعكاسات ا لمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد لكل من الجزائر ولدول العربية

الكلمات المفتاحية :

الجات ، المنظمة العالمية للتجارة ، الصادرات ، الواردات ، الميزان التجاري .

Résumé :

Les développements rapides et successifs qu'a connu le monde, surtout après la seconde guerre mondiale, ont incité plusieurs pays et en dépit de leurs systèmes économiques différents, a la création d'une organisation internationale du commerce qui aurait comme mission l'organisation du commerce international et la lutte contre le protectionnisme. Apres l'échec de cette tentative , un groupe de pays a conclu un accord multilatéral dénommé « GATTi » qui pris effet dès le début de 1948. Depuis cette date huit rounds ont été tenus et dont le dernier fut en Uruguay et qui fut couronné par la proclamation de la création de l'organisation mondiale du commerce
(OM**C**).

L'idée de l'adhésion à l'OMC est une conséquence des mutations économiques que connait le monde, et en raison des conjonctures de l'Algérie et les pays arabes en tant que pays en développement, il est tout a fait naturel qu'ils œuvrent pour l'adhésion et l'accession à cette organisation mondiale. L'Algérie, à l'instar d'autres pays, a pris du retard pour formuler une demande d'adhésion a cette organisation et ce contrairement à les pays arabes qui sont un des précurseurs de l'accession à cette organisation, étant donné qu'elle est membre contractuel de l'accord du GAAT depuis.

L'accession à l'OMC aurai des répercutions et des conséquences à la fois positives et négatives sur les différents secteurs économiques, et plus spécifiquement sur le secteur du commerce extérieur, qui est considéré comme vital et qui influe sur les économies de ces pays.

Cette étude analyse les impacts de l'adhésion à l'OMC, sur le secteur du commerce extérieur de l'Algérie et les pays arabes, pour arriver à cette fin, l'étude comporte trois chapitres. Le chapitre premier analyse les aspects théoriques qui parle sur GATT et OMC , le deuxième consacré respectivement à l'organisation et au développement du commerce extérieur de l'Algérie. Le dernier chapitre analyse les effets de l'adhésion à l'OMC sur l`économie de l'Algérie et de les pays arabes.

Les mots clés :
Exportation, Importation, Balance Commerciale, Commerce Extérieur, GATT, Organisation Mondiale du Commerce (OMC).

العنـــوان	الصّفـحة
العنـــوان :اثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	**-**
البسملة	-
إهداء	-
كلمة شكر	-
ملخص الدّارسة	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الاشكال	-
فهرس الجداول	-
مقدّمة عامة	أ -هـ
الفصل الأول : التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية للتجارة	**-296**
مقدّمة الفصل الأول	**7**
المبحث الأول : المنظمة العالمية للتجارة	**19-8**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	**9-8**
المطلب الثاني : المبادئ الاساسية والاستثناءات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	**11-10**
المطلب الثالث : اهداف ووظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	**13-12**
المطلب الرابع : جولات ومفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وظروف التحول	**19-13**
المبحث الثاني : منظمة العالمية للتجارة	**29-20**
المطلب الأول : نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة	**21-20**
المطلب الثاني : مبادئ ووظائف المنظمة العالمية للتجارة	**23 -21**
المطلب الثالث : مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	**25-23**
المطلب الرابع : فعالية المنظمة العلمية للتجارة وهيكل تنظيمها	**27-25**
المطلب الخامس : تأثير قيام المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي	**28**
خاتمة الفصل الاول	**29**
الفصل الثاني : واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	**56-31**

مقدمة الفصل الثاني	**31**
المبحث الاول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية	**44-32**
المطلب الاول : التجارة الخارجية في الجزائر	**35-32**
المطلب الثاني : واقع التبادلات التجارية الجزائرية خلال فترة (1990 /2014)	**40-36**
المطلب الثالث : واقع الميزان التجاري الجزائري خلال فترة (1990 / 2014)	**44-40**
المبحث الثاني : مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	**-45**
المطلب الاول : تحضير الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	**49-45**
المطلب الثاني : دوافع و اجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	**52-49**
المطلب الثالث : عوائق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	**53**
المطلب الرابع انضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة	**55-54**
خاتمة الفصل الثاني	**56**
الفصل الثالث : دراسة انعكاسات الانضمام الى OMC على الاقتصاد العربي والجزائري	**100-58**
مقدمة الفصل الثالث	**58**
المبحث الاول : اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات القتصادية الملموسة العربية والجزائرية	**78-59**
المطلب الاول : اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي	**68-59**
المطلب الثاني : واقع الصناعة العربية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .	**74-68**
المطلب الثالث : واقع الاستثمار الاجنبي العربي والجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .	**79-75**
المبحث الثّاني :اثر المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات الاقتصادية الخدمية العربية والجزائرية	**100-80**
المطلب الأوّل : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات المصرفية في الدول العربية والجزائر	**88-80**
المطلب الثاني : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة بعض الخدمات الاخرى في الجزائر	**94-88**

المطلب الثالث : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة لقطاع الملكية الفكرية في الجزائر والدول العربية .	**95-89**
المبحث الثالث : سبل مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة لقطاع الزراعة والصناعة	98 -95
المطلب الاول : سبل مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة لقطاع	**99**
المطلب الثاني : سبل مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة لقطاع الاستثمار	**98-97**
المطلب الثالث : سبل مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الخدمات المصرفية والملكية الفكرية	**99-98**
خاتمة الفصل لثالث	**100**
خاتمة العامة	**105-102**
قائمة المراجع	**112-107**

قائمة الجداول

والأشكال

فهرس الأشكال

الرّقم	عنوان الشّـكل	الصّفحة
(1)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014/1990)	42
(2)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2014/1990)	42
(3)	ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990 /2014)	43

فهرس الجداول

الرّقم	عنوان الجـــــــدول	الصّفحة
(01)	بيان بالجولات التي عقدت منذ انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947 وحتى انشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994.	13
(02)	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2014/2000)	37-36
(03)	التركيبة السلعية للواردات الجزائر خلال فترة (2013/2006)	39-38
(04)	واقع الميزان التجاري خلال فترة (1990 / 2014)	40

مقدمة عامة

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين

ان من ابرز و أهم الظواهر التي أصبحت تميز الواقع الاقتصادي الحالي سيادة فكرة عولمة كل المجالات الاقتصادية . و تدويل العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول من أجل تنظيم التحولات و التغيرات التي شهدتها في الساحة الدولية ، حيث ظهرت لهذا الغرض منظمات اقتصادية دولية اهتمت بمختلف مجالات النشاط الاقتصادي الدولي وأهمها التي انشأت في مؤتمر بريتن ودز عام 1944 وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، حيث ان الاول عمل في مجال الاقراض والثاني في مجال النقد الدولي ، وأما مجال التجارة الدولية فقد بقي بدون تنظيمات دولية تعنى بتنظيمه و التكفل بمقتضياته مما احدث تعقدا كبيرا في مجال التجارة الدولية نتيجة التزايد الشديد للحواجز و القيود ، وأثارت جدلا واسعا بين الدول في كيفية احتواء والتكفل بموضوع التجارة الدولية وفق اسس ومبادئ دولية ، فجاءت فكرة انشاء منظمة عالمية لتتكفل بما سبق من احداث ولكن بعض الدول الصناعية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المشروع رفضا مطلقا لأسباب في اغلبها اقتصادية خاصة ، فاستبدل المشروع من منظمة عالمية للتجارة الى اتفاقية دولية تحتوي المشكل المطروح ووافقت الدول على انشاء هذه الاتفاقية وسميت بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة /30 / 10 /1947 وبدات عملها رسميا في تاريخ 01 /جانفي/ 1948.

حيث عملت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة على إرساء قواعد دولية لتعامل من أجل تسهيل سير التجارة الخارجية.حيث شكلت الإطار القانوني لتسيير العلاقات التجارية الدولية من خلال جملة من القواعد ودعمت مسيرتها التجارية بعدة جولات في اماكن مختلفة في العالم سعيا منها من اجل تصفية الاجواء الدولية والوصول الى اكبر قدر ممكن من حرية حركة التجارة الدولية في جميع الاصعدة فكانت بداية جولتها بجنيف بسويسرا 1947 وصولا الارجواي 1994 . حيث ختمت هذه الجولة مسيرة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وحلت خليفتها المنظمة العالمية للتجارة ، فالمنظمة العالمية للتجارة عبارة امتداد شديد الصلة باتفاقية (GATT) و بها تم استكمال للقطب الثالث الذي كان ينقص للعولمة في مجال التجاري ، وبمجرد دخول هذه الاخيرة حيز التنفيذ سعت الى تنفيذ البنود ها من اجل احتواء ما يمكن احتوائه من اقتصاديات الدول من اجل احكام القبضة على التجارة العالمية وتسيرها وفق ما شاءت خدمة لمصالحها .

في ظل كل هذه الاحداث الاقتصادية المتشابكة سارعت الدول النامية عامة والعربية خاصة على الاسراع في الانضمام الى صفوف المنظمة والتقييد بأوامرها طموحا منهم من اجل النهوض والرقي باقتصادياتهم الضعيفة على رأسها تبادلاتهم الخارجية المتخلفة .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية سعت بدورها لتبني هذا النظام لما تراه السلطات المتعاقبة عليها انها بحاجة ماسة إلى تفعيل اقتصادها ، بالتوجه نحو اقتصاد السوق و ما يستلزم من تحولات جذرية مفتوحة على مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية ، حيث حاولت الجزائر و منذ اكثر من 28 سنة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، لاعتماد هذه الاخيرة على مناهج تجارية ممكن ان تأخذ بيد الجزائر للنهوض من الضعف الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد والتجارة الخارجية .

و يقتضي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر كغيرها من الدول والنامية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و كذا تأهيل قدراتها الاقتصادية و جعلها أكثر تنافسية واتخاذ إجراءات تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية على المدى القصير و الطويل ، هذه الاجراءات وغيرها ممكن ان تكون للجزائر بمثابة دافع وموجها لأن تطور اقتصادها خاصة قطاع صادراتها التجارية .

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث حول السؤال التالي :

كيف يمكن ان يكون مستقبل اقتصاد الجزائر في ظل انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الاسئلة الفرعية :

وللبحث في الاشكالية كان لابد لنا من اسئلة فرعية هي :

1. ما هي المنظمة العالمية للتجارة وكيف نشأت وما هي اسباب ظهورها ؟
2. ما هو واقع التبادلات التجارية الجزائرية ؟
3. ما هو واقع الاقتصاد البلدان العربية المنضمة الى المنظمة العالمية للتجارة ؟
4. ما هي توقعات حالة الاقتصاد الجزائر بعد انضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة بناءا على تجارب البلدان العربية المنضمة ؟

فرضيات البحث :

ولمعالجة الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- المنظمة العالمية للتجارة هي مؤسسة دولية قائمة بذاتها لها قواعدها ومبادئها الخاصة .
- تفتقد الجزائر الى نظام تجاري تبادلي يؤهلها الدخول في معترك المنافسة الدولية الشرسة .
- لقد اصبحت القطاعات الاقتصادية العربية قوية ومنافسة بفضل انضمامها الى من المنظمة العالمية للتجارة
- ان توقعات الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تطغى عليها الايجابية .

اهداف البحث :

يهدف البحث للوصول الى تحقيق الاهداف التالية :

1. معرفة حقيقة انشاء المنظمة .
2. توضيح طبيعة عمل ومسؤوليات المنظمة العالمية للتجارة والقواعد التي تستند اليها في تحقيق اهدافها .
3. اهم الاثار التي ستنتج من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مقارنة بالآثار الناجمة على اقتصاديات الدول العربية من جراء انضمامها
4. تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وبحث امكانيات انضمام الجزائر بوضعها الاقتصادي الحالي الى المنظمة العالمية للتجارة ام لا.
5. القاء نظرة على مسار الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ومفاوضاته التي جرت بهذا الخصوص

اهمية الموضوع :

- ❖ يحتل هذا البحث اهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات الجذرية التي المت بالاقتصاد الدولي على رأسها عولمة المجالات الاقتصادية الدولية و اهمها قطاع التجارة الخارجية ، تكمن اهمية هذا البحث في معرفة موقع الجزائر والدول العربية في النظام الدولي العالمي خصوصا بعد الاعلان الرسمي عن قيان المنظمة العالمية للتجارة كإطار متخصص و مسؤول يعنى بالإشراف على التجارة الدولية بجميع مجالاتها التي تفرض مستويات جد عالية من المنافسة و انتاج الكفء يكون باستطاعته مواجهة هذه المنافسة.
- ❖ تزداد اهمية هذا البحث من منطلق ان اقتصاد الجزائر والاقتصاد العربي على غرار العديد من الدول النامية تتحدد حالته تقريبا على حسب حالة اوضاع التجارة الخارجية نظرا لظروف التحرر وتبني اقتصاد السوق الذي شهدته الدول العربية والجزائر من بينها ، مع توضيح للتحديات التي تواجهت الدول العربية المنضمة

والتي لن تكون الجزائر بمعزل عنها بمجرد انضمامها الى هذه المنظمة الدولية وكيفية التصدي لها ومواجهتها والبحث كيف يمكن للدول العربية والجزائر تجني فوائد و تعظيم المكاسب اكثر ما تحصد من سلبيات .

مبررات اختيار البحث :

هناك عدة دوافع لإنجار الموضوع من بينها :

1. انه من ضمن اختصاص التجارة الدولية ومن اهم مواضيعه
2. الحرص على معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية الجزائرية والاقتصاد ككل خصوصا مع الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة قياسا على مدى تاثر الدول العربية الاعضاء داخل المنظمة العالمية للتجارة ،
3. الميل الشخصي للقضايا التي تاثر في الاقتصاد الوطني ومعرفة مدى الاستفادة من كل هذه القضايا وتجنب تحدياتها .

المنهج المتبع

المنهج المتبع هو المنهج سردي تاريخي التحليلي حيث تم سرد لأهم التطورات التاريخية التي تخص الموضوع اما التحليل فكان من خلال تحليل لهم الارقام والمعطيات المتوفرة التي تخدم الموضوع .

الدراسات السابقة :

اولا : دراسة سماتي حكيمة ، بعنوان " اثر المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول " ، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية .جامعة الجزائر السنة الجامعية /2010/2009.

حيث تناولت الباحثة في موضوعها اهم الاتفاقيات المبرمة في خضم المنضمة العالمية للتجارة ومدى تأثيرها على مختلف الاقتصاديات الدولية المتقدمة والنامية وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة الى مدى استفادة الدول المتقدمة من جراء الانضمام وهذا راجع لقوتها الاقتصادية وخاصة في تجارتها الخارجية ومدى التحديات التي وقعت فيها هذه الدول مع الاشارة الى امكانيات الاستفادة التي ستحققها هذه الخيرة من جراء الانضمام .

ثانيا : دراسة مولحسان ايات الله ، بعنوان "المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر ومصر) " ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التنمية /2011/2010/ .

وقد تناول الباحث مقارنة بين كل من اقتصاد المصري والاقتصاد الجزائري في ظل انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة واحتمل التحاق الجزائر بالانضمام في السنوات المقبلة حيث اشار الباحث من خلال دراسته ان الاثار التي وقعت فيه مص من جراء الانضمام على التجارة الخارجية المصرية ليست بالأمر الهين ومع توقع الباحث نفس الاثار انها ستلم بالجزائر بعد انضمامها .

صعوبات الدراسة :

– موضوع جد موسع مما احدث بعض الصعوبات في وضع خطة عمل شاملة التي سيسير عليها البحث وتكون ملمة بالموضوع وتوافق الوقت الذي نحن مطالبين به لإنهاء العمل .

– ان الموضوع يتعلق بالتوقع بالمستقبل مما يستلزم منا الاطلاع اكثر حتى يكون التوقع سليم .

خطة الدراسة ومحاورها:

للإجابة على الإشكاليّة المطروحة قمنا بتقسيم الخطة إلى :

مقدمة عامّة تناولنا فيها الإشكالية و الفرضيات ، بالإضافة إلى أهميّة وأهداف الدّراسة وكذلك المنهج المستخدم في البحث ، كما تناولنا فيها والدراسات السابقة.

وقمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول .

- الفصل الأول خصصناه لمعرفة التغيرات التي حدثت في منظمة الجات وكيفية تحولها الى المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها .
- الفصل الثاني : تم فيه التطرق الى واقع التبادلات التجارية الجزائرية في ظل السعي الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
- الفصل الثالث : جعلناه لدراسة الاثر الذي سينجم على الاقتصاد الوطني من جراء الانضمام قياسا عن الاثار التي لحقت بالاقتصاديات العربية من جراء الانضمام الواقع ، وسبل مواجهت التحديات المنتظرة
- وفي الاخير قمنا بوضع خاتمة شاملة لكلّ الدّراسة التي قمنا فيها بتلخيص اهم ما ورد في البحث واهم النّتائج والتّوصيات و آفاقِ الدّراسات المستقبليّة.

الفصل الاول :

التحول من اتفاقية الجات الى المنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل الأول

لقد شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية لاسيما التجارية منها حيث أصبح العالم بحاجة الى تنظيم عملياته التجارية الخارجية ، وبناءا على هذا جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) في 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا ، إلا أن هذه المبادرة لم تلق استحسانا ولا تأييدا من طرف الدول الصناعية ، فباءت هذه المحاولة بالفشل ، لتحل محلها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في تاريخ 30 أكتوبر 1947 وبدأت هذه الاخيرة عملها رسميا في 1 جانفي 1948 إلى غاية أفريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، فقد شهد العالم خلال عهد الاتفاقية عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى ، إلى أن جاءت جولة الأورجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورجواي ، حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل في بنود الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

ولتعرف اكثر عن الموضوع ارتأينا ان نتطرق في فصلنا هذا الى مبحثين وهما كالأتي :

_ المبحث الاول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة .

_ المبحث الثاني : منظمة التجارة العالمية .

المبحث الأول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت ضرورة ملحة لترتيب الاوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، خرجت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الى حيز الوجود كجزء من مشاريع قامت بها الدول الصناعية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الامريكية. وقد شملت هذه الاخيرة انشاء الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمقتضى اتفاقية بروتن ودز سنة 1944 ، وكان من المقرر اقامة منظمة عالمية لتجارة غير ان الولايات المتحدة الامريكية عارضت القرار وبقوة على انشاء منظمة عالمية لتجارة لأمور اهمها اقتصادية واقترحت حلا وسطا المتمثل في الموافقة على الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية والتجارة كمعاهدة دولية.

المطلب الأول : نشأة و تعريف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة

تميزت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية بنشأة و انفردت بتعريف ميزها على باقي الاتفاقيات الدولية الاخرى وسنوضحها في ما يلي :

أولا : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

اتصفت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز والقيود المباشرة والجمركية بصورة انتقامية بين كثير من الدول الى الدرجة التي يكاد ان توصف "بالحرب التجارية" وقد ظهر عقب هذه الحرب اتجاه تبنته الولايات المتحدة الامريكية لإنشاء منظمة للتجارة الدولية (ITO) في ايطار الامم امتحدة ليستكمل بها الايطار المؤسسي الدولي على النطاق الاقتصادي الذي يهدف لتحرير النظام العالمي في المجالات التالية :[1]

- المجال النقدي: من خلال صندوق النقد الدولي الذي تأسس بمقتضى اتفاقية بروتن ودز عام 1944 و بدأ نشاطه في 1947 باعتباره مصرف عالمي يضع موارده في متناول الدول الاعضاء فيه لتمكنها من مواجهة العجز قصير الاجل في موازين مدفوعاتها .
- المجال المالي: من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير للقيام بمشروعات الزراعية والصناعية في الدول الاعضاء فيه بتقديم قروض طويلة الاجل .
- المجال التجاري: من خلال منظمة التجارة الدولية والذي اقترحت الدول الرأسمالية بشأنها عقد مؤتمر دولي للتجارة ، انعقد في هافانا من 21 نوفمبر 1947 الى 1948.

وهذا الاخير نهج منهج طموح من خلال اتباع الدول الغنية سياسات تجارية ، إلا ان الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه لم يكتب لها النجاح فقد تراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء بأحكام في مؤتمر هافانا وأخذت

[1] سمير محمد عبد العزيز ،**التجارة العالمية والجات 94** ، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر ، مصر ، 1998 ،ص ص11 ،12.

تمهد لتأسيس منظمة اخرى تهتم بالتجارة الدولية إلا انها ليست وثيقة صلة بكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للنشاء والتعمير.

وترجع ظهور وبداية ونشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الى التفاف مندبوا 23 دولة غنية في جنيف عام 1947 وسرعتهم في اجراء المفاوضات جانبيا بعيدا عن المفاوضات التي كانت تجري في شأن ميثاق هافانا و اسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في الاول من جانفي 1948 وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة وظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف على مدى ما يقارب من نصف قرن وقد وصل عدد الاعضاء المنضمين لاتفاقية الجات 117 دولة.[1]

ثانيا:تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"

* هي الاطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا لقواعد وأحكام المتفق عليها وهي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء وتمثل اطارا للإشراف على تجارة السلع في العالم والمقدرة بـ 90 % من جملة التجارة العالمية .[2]

باستثناء البترول.

وهي عبارة عن اتفاقية تضمن حقوقا والالتزامات المتبادلة للدول الاعضاء فيما بينها وذلك من خلال :[3]

_تنمية التجارة البينية بين دول الاعضاء.

_وفتح اسواق امام منتجات الدول المتعاقدة توفير احتياجات كل دولة و ازالة اية عوائق امام المنتجات اية دولة.

_تعظيم الميزات المكتسبة لكل الدول باستمرار المفاوضات وتطويرها.

وقامت الاتفاقية طوال اكثر من 45 سنة على عدة مبادئ كانت عبارة عن ركائز قامت عليها الاتفاقية وتخللتها استثناءات وهو ما سيتم توضيحه في المطلب التالي .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 25.

[2] جمال جويدان الجمل ، **التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .ص 149.

[3] صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية (هل هي تحايل على الجات)** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص25.

المطلب الثاني : المبادئ الاساسية واستثناءات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية.

تستند الاتفاقية على عدة مبادئ ترتكز عليها في مسار عملها انذاك كما تضمن استثناءات ومن بين المبادئ والاستثناءات نذكر:

اولا : مبادئ الاساسية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية : تقوم الاتفاقية على عدة مبادئ وهي كالأتي:[1]

1 : مبدأ الدولة الاولى بالرعاية : ويقتضي هذا المبدأ الى ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شرط او قيد لمزايا جميع الاطراف المتعاقدة الاخرى والحقوق والإعفاءات التي يمنحها الى اي بلد اخر ، وهذا من اجل اقامة شبكة من العلاقات التجارية المحررة من القيود التي تكبل انسيابها وتعرقل مسيرة نموها .

2 : المبدأ التبادلية : يرتكز هذا المبدأ على التخفيضات الجمركية المتبادلة للدول المتعاقدة ،وهو المبدأ الثاني الذي ترتكز عليه الجات ويأخذ احدى الصورتين:

الصورة الاولى : التخفيضات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التي تدور في رحاب الجات او نتيجة للمفاوضات بين اي من الدول اطراف التعاقد الدولي.

الصورة الثانية : من خلال النص في الاتفاقية التجارية على تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

وتنفذ هذه التخفيضات الجمركية المتبادلة من خلال مطالبة كل دولة عضو في الجات بقائمتين رئيسيتين هما:

- اجراء تخفيضات مباشرة من خلال المفاوضات التي تجري بين الدول التي تسمى بالأطراف المتعاقدة
- عبارة عن تخفيضات غير مباشرة بين اي دولتين والتي تنسحب تلقائيا على دول اخرى نتيجة التطبيق شرط الدولة الاولى بالرعاية [2]، وتعتبر هاتين القائمتين حجرا الزاوية في عملية المفاوضات التي تدور تحت رعاية الجات .

3: مبدأ الشفافية :ويقصد بالشفافية في هذا السياق ان تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء الى اجراءات غير جمركية كحظر الاستيراد او تقييد كمياته .[3]

بين الدول الاعضاء الا عند الضرورة في اي في حالة عجز ميزان المدفوعات لبعض الدول وبذلك تجيز هذه المادة الاستقلال في الميزان التجاري والحد من المغالاة في تطبيق اي حواجز جمركية او فرض رسوم باهضة تعيق تيار التجارة بين الدول الاعضاء .

---

[1] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الجامعة الجديدة ،مصر ، 2007 ص،58.

[2] عادل المهدي ،**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** ،الدار المصرية اللبنانية ، مصر ،2003 ، ص 48.

[3] Emmanuel Combe, l'organisation mondial du commerce, France, Armond Colin, 1999, p.27.

4 :المبدأ المفاوضات التجارية متعددة الاطراف : يمكن للطرف المتعاقدة اللجوء الى الجات لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دولا كبيرة ام دولا صغيرة اذا شعروا بأي اعتداء على حقوقهم طبقا للاتفاقية العامة المتعاقدة ، اي انه يمكن النظر الجات على انها الاطار التفاوضي المناسب لتنفيذ احكام المعاهدة وتسوية النزاع،بإحدى الطريقتين التشاور والتحكيم.[1]

5: المبدأ المعاملة التفضيلية المتميزة للدول النامية : مبدأ المعاملات التفضيلية في المعاملات التجارية بين الشمال و الجنوب . يعتبر هذا المبدأ امرا مستحدث افي الاطار التجاري الذي تنظمه الجات .وتهدف هذه المعاملة التفضيلية الى فتح اسواق الدول الصناعية المتقدمة امام منتجات الدول الاخذة في النمو وبالتالي زيادة في حصيلتها من الصرف الاجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها. [2]

ثانيا : استثناءات مبادئ الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية و التجارة

لقد عرفت مبادئ الاتفاقية العامة والتجارة بعض الاستثناءات وذلك محاولة من الاطراف المتعاقدة عدم القفز على الواقع الفعلي للوضع الدولي ويمكن ايجاز بعض تلك الاستثناءات على النحو التالي:[3]

- بالنسبة لبند الدولة الاولى بالرعاية فان الاستثناء المهم يتعلق بالتكتلات الجهرية (منطقة التبادل الحر او الإتحاد الجمركي)اذ ترخص الاتفاقية عقد اتفاقية جهوية ،على ألا تؤدي تلك الترتيبات الى الى فرض حواجز جديدة على التبادل التجاري مع البلدان الاخرى تفوق ذاك المستوى الذي كانت عليه في السابق.
- معاملة تفضيلية لدول النامية حيث تم اعفاء البلدان النامية من التزام التبادلية دون ان توسع للبلدان المتقدمة الا ان هذه الامكانية غير موجودة في التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، اي انه ليس من الممكن ان تمنح لصادرات الى البلدان المتقدمة تسهيلات تخص التعريفات الجمركية.
- في عام 1979 تم اصدار اعلان " المعاملة الخاصة والتفضيلية " والذي اقر نظام الأفضلية الجمركية دون ان يكون محددا بفترة زمنية معينه ،
- تم ترخيص التقييد الكميي في بعض الوضعيات الخاصة اذا عرف البلد المعني ازمة خطيرة في ميزان مدفوعاته ، ويمكن للبلد ما ان يحمي نفسه اذا احدثت الواردات خطرا حقيقيا على انتاجه المحلي الا ان هذه الحماية ينبغي استخدامها بشكل مؤقت .

---

[1] يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة لنشر والتوزيع،الجزائر ، 2010 ، ص 102.

[2] مجدي محمود شهاب ، مرجع السابق ، ص 58 .

[3] زعباط عبد الحميد ، "**المبادلات الدولية من الافاقية العامة حول التعريفة الجمركية الى المنظمة العالمية للتجارة** "، مجلة الباحث ،الجزائر،2004 ، ص 60.

تهدف الاتفاقية من خلال هذه المبادئ التي قامت عليها والاستثناءات التي وضعتها الى تحقيق اهداف تم دراستها وتعينها الى تحقيق وظائفها هذا ما سيتم توضيحه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث : اهداف ووظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

قامت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية من اجل تحقيق اهداف ووظائف متعددة على مستوى التجارة الدولية ويمكن تلخيص اهداف ووظائف هذه الاتفاقية على النحو التالي على النحو التالي:

اولا :اهداف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية : من اهم اهداف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ما يلي :[1]

- ✓ ترتكز الهدف الرئيسى للجات منذ البداية في السعي الاطراف المتعاقدة الى تحرير التجارة الدولية من خلال ازالة الحواجز والقيود التعريفية اي الجمركية وغير التعريفية التي تضعها الدول امام تدفق السلع عبر الحدود الدولية وفتح الاسواق وتحرير المنافسة الدولية.
- ✓ العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول الاعضاء ، من خلال الوصول الى مستوى التوظف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية متاحة استخدام أمثل ، مما يؤدي الى زيادة الانتاج من ومن ثم عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى من الدول الاعضاء في مجال التجارة الدولية
- ✓ السعي الى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي وبالتالي زيادة في دخل الفرد على مستوى كل الدول الاعضاء.
- ✓ تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة او غير المباشرة ومن ثم تعظيم العائد من تلك الاستثمارات .
- ✓ اقرار المفاوضات كأساس لحل المشكلات والمنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.[2]

ثانيا : وظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية : من اهم وظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية نذكر:

- ✓ وقد تحددت وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسية هي على النحو التالي :
- ✓ الاشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الاطراف المتعاقدة في الجات .
- ✓ تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف من اجل احراز مستويات اعلى لتحرير التجارة العالمية ، من اجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية تحديدا بين الدول اكثر شفافية ، وأكثر قابلية لتنبأ.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،**الجات والتجارة العالمية** ،الدار الجامعية مصر ، 2002 /2003 ، ص ص28 ،29 .

[2] احمد طلفاح ، **اتفاقية الجات ونتائج جولة الاورجواي** ، المعهد العربي للتخطيط ، بدون سنة، الكويت ص،14 .

- ✓ العمل على فصل المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها المتعاقد في الجات ضد طرف اخر من اطراف الاخرى المتعاقدة.

ومن اجل ارساء كل هذه المبادئ وتحقيق مجمل هذه الاهداف عقدت لهذه الاتفاقية عدة جولات في مختلف البلدان ،وسنوضح مختلف تلك الجولات في المطلب الرابع

المطلب االرابع : الجولات والمفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وظروف التحول

قامت الدول الاطراف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بعقد عدة مفاوضات وجولات عديدة اجريت في مختلف انحاء العالم ، كانت اخر جولة فيها نقطة تحول النظام التجاري من قيادة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الى قيادة المنظمة العالمية للتجارة ويمكن حصر هذه الجولات من خلال الجدول التالي :

أولا : جولات التفاوض الخاصة بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

الجدول (رقم01) : بيان بالجولات التي عقدت منذ انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947 وحتى انشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994.

رقم الجولة	اسم الجولة	مكان وزمان الجولة	عدد الدول المشاركة	الموضوعات الرئيسية بالجولة
الاولى	جولة جنيف	مدينة جنيف بسويسرا 1949_1948	23 دولة	مفاوضات التعريفات الجمركية وتخفيض حوالي 45000 بند من بنود التعريفات الجمركية.
الثانية	جولة انسى	مدينة انيس بفرنسا 1950_1949	13 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية بحوالي 5000 بند من بنود التعريفة الجمركية.
الثالثة	جولة توركراي	منتجع توركراكي بانجلترا 1951_1950	38 دولة	تقديم تنازلات تقدر بحوالي 8700 تنازل تعريفي
الرابعة	جولة جنيف	مدينة جنيف بسويسرا 1956	33 دولة	تخفيضات في التعريفات الجمركية مقدارها2.5 مليار دولار.

الخامسة	جولة ديلون	مدينة جنيف بسويسرا 1960_1961	26 دولة	تنسيق اتفاق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الاوربية وانتهت بمقدار 44000 وتنازل تعريفي بقيمة السلع تقدر ب4.9 مليار دولار .
السادسة	جولة كينيدي	مدينة جنيف 1964_1968	53 دولة	التعريفات والإجراءات المضادة للإغراق وقدرت التعريفات الجمركية المنخفضة بمقدار 40 مليار دولار
السابعة	جولة طوكيو	مدينة طوكيو باليابان ومدينة جنيف بسويسرا 1973_1979	99 دولة	تخفيض للتعريفات الجمركية يقدر بحوالي 155 مليار دوار المعاملة التفضيلية لدول النامية عقد اتفاقات قانونية تحد من اثار التدابير التعريفية والاتفاقات الخاصة بلحوم الابقار منتجات الالبان والتجارة في الطائرات المدنية
الثامنة	جولة اورجواي	الارجواي بأمريكا الجنوبية	103 دولة في 1986 123 دولة في 1994	ادخال تجارة الخدمات والملكية الفكرية لأول مرة إضافة الى المعاملة الخاصة للدول النامية ومنع الاغراق واختتام الجولة بالتوقيع على انشاء منظمة التجارة العالمية.

المصدر: رنيا محمود عبد العزيز عمارة ، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات في مجال الخدمات (GSTS)** ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة،2007 ص ص 18،19.

والملاحظ: ان الاتفاقية منذ انشائها عام 1947 اتفق اطرافها على عقد جولات ومفاوضات بصفة استمرارية بغرض زيادة تحرير التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول الاطراف على سلعها، وهذا حدث فعلا في ثماني جولات حيث ان كل جولة جاءت بموضوعات جديدة وأحكام مختلف مختلفة عن سابقتها الى ان وصلنا الى الجولة الاخيرة وهي جولة لأورجواي ، التي تعد من اهم الجولات ، وهي الجولة التي وصلت فيها الدول الاطراف بالاتفاقية الى اقصى الابعاد من التحرير الدولي لتجارة كل من السلع والخدمات والحقوق الملكية الفكرية.

ثانيا: ظروف التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الى المنظمة العالمية للتجارة (جولة الاورجواي)

بعد انتهاء جولة طوكيو سنة 1979 ، شهد الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات حالة من الركود ، وأزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية 1982 خاصة المكسيك التي لم تستطع سداد ديونها ، حيث أدت هذه المشاكل إلى ارتفاع أصوات المنادين للحماية التجارية من طرف الدول المتقدمة [1]، والتي فعلا عاد إليها بعض الدول من خلال القيود غير الجمركية، وفي نهاية سنة 1983 أصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بيانا مشتركا في طوكيو ، مقتضاه التفكير جديا في إعداد جولة جديدة من المفوضات التجارية المتعددة الأطراف ، إلا أن الجماعة الأوروبية لم تكن متحمسة لذلك ، نظرا لما تقوم به من تحرير تجاري في مجال الزراعة [2] . من خلال كل هذه التغيرات جاءت هذه الجولة لتكون آخر جولة تفاوضية للجات، حيث شارك فيها عدد كبير من الدول في حدود 123 دولة .[3] معظمها من الدول النامية. انعقدت في مدينة بونتادال است بالأورجواي في سبتمبر 1986، جولة الأورجواي والتي انتهت في 15 أفريل 1994 بمراكش المغربية ، دامت سبع سنوات من المفاوضات ،

فجولة أوروجواي أدخلت لأول مرة في تاريخ المفاوضات التفاوض حول موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية وتم إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريره تدريجيا حتى بداية 2005 .

وبالتالي أصبح التحرير في مجال السلع يعني تحرير السلع الزراعية والسلع الصناعية من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية .

وقد تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات (GATS) بل أدخلت جولة أوروجواي المجال الخاص بالملكية الفكرية وتحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية وغيرها من المجالات مثل النفاذ إلى السواق وتسوية المنازعات وغيرها من الأطر المؤسسية المنظمة للتجارة الدولية الدول النامية [4].

ولقد تمخض على جولة الاورجواي عدة نتائج خالفت غيرها من الجولات السابقة ادت الى احداث تغيرات كثيرة على مستوى التجارة الدولية ، ودلت على وجود نقائص في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وفي ما يلي توضيح لكل ذلك .

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، دار صفا للنشر والتوزيع ،الاردن،1999، ص ،55.

[2] بها جيراث لال داس ،تعريب : رضا عبد السلام ، السيد أحمد عبد الخالق ، **اتفاقات المنظمة التجارة العالمية (المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة)** دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2005 ، ص23 .

[3] ايمن النحراوي، **لوجيستيات التجارة الدولية ،** دار لفكر الجامعي ،الاسكندرية ، 2009، ص21.

[4] شداد نسرين ،"**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**" ،رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، جامعة بسكرة سنة الجامعية 2015/2014 ، ص127 .

1) نتائج جولة الاخيرة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الاورجواي)

- من اهم نتائج الاورجواي هو تأسيس المنظمة التجارة العالمية ،لتصبح تنظيما مؤسسيا عن الجات وعن المنظمات وترتيبات الدول الاخرى
- اقامت نظام تجاري اكثر انصافا لتسوية المنازعات الدولية التجارية.
- تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير جمركية على التجارة .
- اتفاق على الاستمرار في المعاملة التفضيلية للدول النامية والدول اقل نموا بصفة خاصة
- تحقيق اكبر عدد ممكن من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي .[1]

اضافة الى انشاء اتفاقات تجارية متعددة الاطراف وتعد جديدة من نوعها في نظام التجارة العالمي وهي :

❖ **الاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع :** تشمل هذه الاتفاقيات على الزارعة المنتجات والملابس التدابير الصحية والصحة النباتية، العوائق الفنية في التجارة ، إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والقواعد المنشأ الفحص قبل الشحن ، الدعم والإجراءات التعويضية الوقائية:[2]

❖ **أولا: الاتفاقيات بشأن الزراعة :** يعتبر اتفاق التجارة في السلع الزراعية خطوة كبيرة على طريق تحرير التجارة في السلع الزراعية من الدعم والحماية وخصوصا في الدول الصناعية الأوربية التي تمادت في هذا الشأن مما أدى بتضخم أعباء الدعم والحماية التي تقدمها إلى منتجين ومصدري السلع الزراعية فعملت المباحثات على وضع إطار لإصلاح طويل المدى، إلى إنشاء نظام التجارة من المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق، ويعمل على التخفيض التدريجي في الدعم والحماية الزراعية وبالتالي تصحيح ومنع القيود. والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، فعملت المباحثات على وضع إطار لإصلاح طويل المدى ، إلى إنشاء نظام التجارة من المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق ، ويعمل على التخفيض التدريجي في الدعم والحماية الزراعية وبالتالي تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

[1] اسماعيل بن عبد المجيد المحيشي ،"**الدول العربية وتحديات المنظمة العالمية لتجارة من جولة الاورجواي 1986 الى مؤتمر هونج كونج2005**" مداخلة في مؤتمر العربي الثالث حول، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة 2008،(الفرص والتحديات امام الدول العربية) ،ص228

[2] هوشار معروف ،**التحليل الاقتصادي الدولي** ،دار الجرير للنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص219.

- **ثانيا: الاتفاقيات بشأن المنتجات والملابس :** لقد تم التفاوض بشأن إدماج هذا القطاع في النظام العادي للمنظمة العالمية للتجارة أو الجات 94 على أساس القواعد والنظم المتينة من خلال جولة الأوروغواي إن الإتفاقيات الخاصة بالمنتوجات والملابس اتفاقية ستستمر 10 سنوات ولا يمكن تمديدها ، تتعلق الأحكام الرئيسية للاتفاقيات بالإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على كميات خاصة للحصص الثنائية التي تم التفاوض في شأنها في اتفاقية الألياف المتعددة.
- **اتفاق حول اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة :** تم الاتفاق في هذه الشأن على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة أي الشروط التي تضعها أية دولة على الاستثمارات الأجنبية ، حيث يلتزم الأعضاء باحترام مبدأ الشفافية، وذلك بالإعلان عن كافة إجراءات الاستثمار التي لها علاقة بالتجارة، ويتم عن طريق إخطار OMC بكل التدابير والإجراءات التي تطبقها الحكومات والسلطات داخل أراضيها، وذلك حتى تكون معروفة لكافة الدول الأعضاء ، وكذلك التزام الدول بإلغاء كافة الإجراءات المحظورة المتفق عليها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ، بينما تصل المدة المحددة للدول النامية إلى 05 سنوات.

- **الاتفاقيات حول قواعد المنشأ :** إن عملية الاستيراد والتصدير لجميع السلع تحتاج إلى التأكد من منشأ هذه السلع وبهذا الصدد تم الاتفاق حول قواعد منشأ السلع وقد تضمن الاتفاق تعريف المنشأ وأسس وقواعد إصدار شهادات المنشأ،والهدف الرئيسي للاتفاقية توحيد قواعد المنشأ، حيث يتحقق تطبيق نفس المعايير من قبل كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة [1]
- **اتفاقية بخصوص الفحص قبل الشحن :** وقد اشتمل الاتفاق الذي تناول هذا الموضوع على الالتزامات المتعلقة بهذه الإجراءات ، من حيث عدم التمهين بين الأطراف ، وتطبيق مبدأ الشفافية ، وضمان حماية المعلومات السرية وتجنب التأخير المتعمد ويهدف هذا الاتفاق إلى:
  - تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية والتوسع فيها.
  - حاجة الدول النامية للتخفيف من نوعية السلع المستوردة أو كميتها أو أسعارها.
  - إيجاد حلول سريعة وفعالة ومنصفة للمنازعات بين المصدرين وهيئات الفحص قبل الشحن التي تثار بمقتضى هذا الاتفاق

[1] برزيق خالد ،" **اثر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول** " رسالة ماجستير في القانون ،فرع قانون دولي عام جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ، بدون سنة ،ص 17، 44، 58.

- **اتفاق المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة :** وجاء الاتفاق في هذا الجانب حول المسائل المتعلقة بالتعبئة والعلامات والبيانات التوضيحية على السلع ، والمطابقة للمعايير والمواصفات الفنية ، وإجراءات الفحص واستخراج شهادات الصلاحية وما إلى ذلك. ولقد استهدف الاتفاق بلورة المفاهيم والقواعد ذات الصلة على النحو الذي لا يؤدي إلى استخدام المواصفات والمعايير الفنية بشكل يعرقل التجارة الدولية. كما حث الاتفاق الدول الأعضاء على مراعاة المعايير الدولية لضمان صحة وسلامة البشر والنباتات والحيوانات وحماية البيئة ، كما نص الاتفاق على المعاملة التمييزية للدول النامية في تخفيف صرامة بعض المواصفات والمعايير أمام صادراتها , كما نص الاتفاق على واجب الدول المتقدمة بتقديم العون الفني إلى الدول النامية لمساعدتها على تأسيس أجهزة محلية خاصة بإعداد المعايير والمواصفات والإجراءات المنظمة لتطبيقها.
- **الاتفاقية حول تقدير الرسوم الجمركية:**منح الدول الحق في طلب المزيد من المعلومات في حالة ما إذ كان هناك شك في تقدير القيمة المعلنة للسلع المستوردة ، وإذا ما ظل الشك قائما على الرغم من المعلومات الإضافية فلا يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية على أساس القيمة المعلنة دائما يؤخذ بقيمة أخرى يتم تقديره مع الأخذ في الاعتبار المحدود المنصوص عليها في الاتفاق[1].
- **الاتفاقية الخاصة بتحرير الخدمات** لقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة قبل جولة الأوروغواي مقصورا على التجارة في السلع المنظورة فقط، لكن خلال هذه الجولة إمتدت مظلة الغات لتشمل التجارة في الخدمات من خلال الإتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) ، ويختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة السلع المنظورة بحيث لا توجد هناك مشكلة عبور حدود وتعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة الدولية في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة هذه القيود عملت إتفاقية GATS على تخفيضها أو إزالتها حتى بلوغ مستوى نظام حر للتبادل في الخدمات يضمن تحقيق المنافسة والشفافية.
- **اتفاق حماية الملكية الفكرية :** ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتعلق بالجانب الذهني والفكري شاملة الأعمال الأدبية والفنية، والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري.[2] حيث تم وضع القضايا المتعلقة بهذا القطاع بالتجاري والمعروف اختصارا باسم PRIPS على جدول المفاوضات في جولة الأورغواي، ولقد كان الهدف الرئيسي الذي تم الاتفاق عليه في جولة الأورغواي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية هو وضع وتطوير القواعد اللازمة لحمايتها وذلك من خلال الإجراءات التي نلخصها فيما يلي:[3]

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 275 .

[2] عبد الناصر نزال العبادي،– **OMC – و اقتصاديات الدول النامية ،** دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 1994 ص79.

[3] ابراهيم العيساوي: **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية سنة 1997،ص77.

- تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وذلك عن طريق الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، مع استثناء أية سيرة ثم منحها من قبل العضو استنادا إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتطبيق القوانين ذات الطبيعة العامة ، غير المقتصرة بصفة خاصة على حماية حقوق الملكية الفكرية ، تنطلق الاتفاقية من أن حماية حقوق الملكية الفكرية التي تساهم في تحفيز روح الابتكار التقني وتنمية القدرات التقنية الوطنية.
- تسمح الاتفاقية للأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والأمن الغذائي ، وبصفة عامة تعطي لها الحق في تنظيم الممارسات التي تقف في وجه المنافسة. ولقد تم الاتفاق على أن يبدأ العمل بهذه الاتفاقيات ، بعد االنضمام مباشرة للمنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية والدول التي في مرحلة التحول الاقتصادي فقد سمح لها بأن تبدأ في تطبيق الاتفاقية بعد خمس سنوات من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

2) : نقائص في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

يمكن تحيد اوجه القصور او النقائص في تنفيذ اتفاقية الجات في ما يلي : [1]

- ✓ عدم القدرة على خفض القيود غير الجمركية حيث اقتصر نجاح الجات على تخفيض نسبي لمعدلات الرسوم الجمركية .
- ✓ عدم وجود الاهتمام الكافي بمشاكل التجارة الدولية بين الدول النامية والصناعية ، اذ بقيت معدلات الرسوم الجمركية للسلع ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية مرتفعة في البلدان الصناعية .
- ✓ عدم ادراج سلع ذات اهمية تصديرية عالية للبلدان النامية في نظام الجات وإخضاعها لاتفاقية خاصة وهي اتفاقية المنسوجات والذي تعتمد على نظام القيود الكمية ، الامر الذي حرم البلدان النامية الاستفادة من تحرير التجارة في سلعة تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية .
- ✓ ان الدول كان لها الحرية في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه او التحايل على ذلك .
- ✓ لم يكن هناك نظام متكامل لفض المنازعات التجارية .

[1] محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية** ،الدار الجامعية ، مصر ،2009/2008 ،ص،65.

المبحث الثاني : المنظمة العالمية للتجارة

ترجع فكرة انشاء المنظمة العالمية الى مؤتمر هافانا في 1947 غير ان بسبب رفض الولايات المتحدة هذه الفكرة فقد تم تعويضها بسكرتارية الجات وبعد مرور 46 سنة اتت الفرصة والظروف المناسبة لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وتعتبر من اهم انجازات جولة الاورجواي 1994 وقد وقع عليها مفاوضون وممثلون الدول في حيث بلغ عدد الدول 123 دولة لتقوم المنظمة العالمية لتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) لتبدأ عملها رسميا في الاول من جانفي 1995 .

المطلب الاول :نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة

تمايزت المنظمة العالمية للتجارة في ظرف نشأتها وأساليب عملها واختصاصاتها عن باقي المنظمات الدولية الاخرى حيث تسعى الى ضم اكبر عدد ممكن من الدول العالم على قدم المساواة تحت قوانين تجارية موحدة .

اولا : نشأة المنظمة العالمية للتجارة

نشئت المنظمة العالمية لتجارة world trade organization[1] في عام 1995 وهي من اصغر المنظمات العالمية عمرا ،والمنظمة العالمية للتجارة تعتبر هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة القوانين الدولية المعنية بالتجارة مابين الدول ومهمتها ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية ،وجاء تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بعد ان شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية .فقد زادت الصادرات بمتوسط 6% سنويا مما ساعد على انشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساعد في نمو غير مسبوق ،ولقد تطور النظام العالمي الجديد من خلال سلسلة من امفاوضات تحت راية الجات حيث تناولت الجولات الاولى بصفة اساسية خفض التعريفات وشملت المواضيع اخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التى لا تخص التعريفات و ادت الجولة الاخير من المفاوضات الى انشاء المنظمة العالمية للتجارة .[2]

ثانيا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة

للمنظمة العالمية للتجارة تعاريف كثيرة جلها متقاربة وتصب في مضمون واحد ومن بين تعاريف المنظمة المنظمة العالمية للتجارة نذكر :

* منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية .[3]

---

[1] منى جريج ،**قاموس المصطلحات التجارية والاقتصادية والمالية** ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ،2000 ، ص 4057.

[2] احمد السريتي ،**التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي ،مصر ،2012، ص ،325.

[3] سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، دار الثقافة، عمان ، 2009 ، ص 46 .

*وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة وهي ذات صفة قانونية مستقلة لها كافة الحقوق و الإلتزامات الممنوحة لوكالات الأمم المتحدة ، كما تقوم بالإشراف على تطبيق القواعد والإجراءات الحاكمة لتسوية النزاعات التجارية ، ومراجعة تطبيق السياسات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ برفض أي حاجز أو عائق أمام التبادل التجاري العالمي.[1]

* يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية و قانونية عالمية مستقلة ، تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من أجل تحرير التجارة العالمية ،عن طريق تعديل السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها بما يخدم النظام التجاري العالمي .

بعدما ظهرت المنظمة تبين ان لها عدة مبادئ ووظائف على غرار باقي المنظمات الدولية وفي مايلي توضيح لأهم تلك المبادئ والوظائف

المطلب الثاني : مبادئ ووظائف المنظمة العالمية للتجارة

استندت المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها على عدة مبادئ وظائف الامر الذي ساعدها ان تثبت مكانتها بين منظمات عالمية بجدارة وأصبحت من خلالها قطب عالمي ثالث ومن بين اهم المبادئ الوظائف للمنظمة العالمية للتجارة ما سنوضحه فيما يلي

أ) وظائف المنظمة العالمية للتجارة :

يمكن تلخيص اهم وظائف المنظمة العالمية للتجارة ع على النحو التالي :[2]

1. مراقبة تطبيق اتفاقيات المنظمة التي تمخضت عنها جولة الأورجواي ، من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية تحقيقا لهذا الهدف .
2. توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الأورجواي وقضايا أخرى ، الهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف .
3. حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية .
4. تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها والسهر على تأمين الشفافية وسيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية .

[1] الموقع الرسمي ;WWW. WTOARAB. Org

[2] فيروز سلطاني ،" **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الدولية**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية ،2013/2012 ،ص 107.

5. عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ، بهدف تعزيز المنافسة العادلة ، ومنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة .
6. التعاون مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ، بهدف ضمان المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي .[1]

قامت المنظمة كأي منظمة دولية على عدة مبادئ اعتبرت هي ركائزها هي كالأتي .

ب):مبادئ منظمة العالمية للتجارة

ويمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة على النحو التالي:[2]

1.مبدأ التجارة بدون تمييز: إعمالا بهذا المبدأ نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات 1994 و هي ضمن الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية , كما نصت المادة 3 , على مبدأ شرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين المنتجات الوطنية و الأجنبية , و هناك استثناء على هذين المبدأين يتمثل في حماية الصناعة الوطنية , وكذلك يستثني الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة .

2.مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية : ويمكن إجمال ذلك في ما يلي :

- اهتمام أغلب اتفاقات منظمة التجارية العالمية (اتفاقات جولة أوروجواي) بمصالح الدول النامية عن طريق وجود أحكام خاصة بها و التي أصبحت جزء من النظام التجاري الدولي الراهن.
- منح الدول النامية فترة سماح أطول من تلك الممنوحة للدول المتقدمة من أجل الوفاء ابتعهداتها و التزاماتها.
- التوصل إلى اتفاق حول تحرير التجارة في المنسوجات و الملابس الجاهزة و السلع الزراعية وإدراج هذه المنتجات ضمن جات 94 , و تعتبر وهذه المنتجات ذات أهمية بالنسبة للدول النامية من الناحية التصديرية.

3.إمكانية إعادة التفاوض : تم النص على هذا المبدأ في الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية , باعتبار ان ذلك أحد وظائف المنظمة الأساسية ، كما يمكن إعادة التفاوض حول الالتزامات السابق تقديمها , و الموافق عليها , أو حول بعض الأحكام التي اشتملت عليها الاتفاقات التجارية .

---

[1] بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية ،** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003،ص ص،233،232

[2] اسامة الوهابي ، "**دور السياسات التجارية في تفعيل الستثمار الاجنبي**" ، رسالة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014 ، ص38.

4.مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء : يعد هذا المبدأ من المبادئ الهامة في النظام التجاري , حيث يعني هذا المبدأ الأهلية الكاملة لجميع الدول الأعضاء في التمتع بجميع الحقوق المترتبة على العضوية على قدم المساواة بين الجميع الدول الأعضاء بصرف النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو حجم مشاركتها في التجارة الدولية.[1]

اضافة للمبادئ والوظائف المنظمة العالمية للتجارة التي تطرقنا لها ،فان المنظمة تضع شروطا للعوضوية والانضمام الى صفوف الدول المنظمة اليها في ما يلي توضيح لأهم مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث : مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها 161 دولة والعدد قابل للزيادة بانضمام دول اخرى جديدة وتشترط المنظمة عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام اليها وفي ما يلي اهم الشروط الاجراءات التي من خلالها يتم الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:[2]

اولا :العضوية في المنظمة العالمية

أ) شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية
- تقديم التزامات في الخدمات

ب) اجراءات التقديم والقبول : يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة بالاعتماد على احدى الطريقتين التاليتين او كلاهما .

- الطريقة الاولى : تتلقي الدولة المعنية رسائل من لجنة متخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة تكون في الغالب مكونة من دول صناعية الكبرى ، اضافة الى اهم الدول ذات علاقات تجارية مع الدول الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة وتشمل قائمة السلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفاتها الجمركية .
- الطريقة الثانية : تتقدم الدولة الراغبة بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعريفات الجمركية تكون اساسا لتفاوض ، وفي بعض الاحيان تتم الطريقتان مع بعضهما فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة التخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية

[1] اسامة الوهابي ، مرجع السابق ،ص39

[2] احمد السريتي ،مرجع السابق ص126 ،127.

ثانيا : مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

من مزايا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يمكن ذكر في ما يلي:[1]

- ✓ أن تطبيق اتفاقيات المنظمة بصورة عامة تمنح للبلدان الأعضاء فرصا تجارية أوسع.
- ✓ أن القوانين متعددة الأطراف تتميز بأنها أكثر إحكاما وتمنح مناخا تجاريا أكثر أمنا وقابلية للتنبؤ، وتضفي اليقين على العلاقات التجارية.
- ✓ أن أعضاء المنظمة لوحدهم يتمتعون بممارسة الحقوق التي تتضمنها اتفاقيات المنظمة.
- ✓ أن اتفاقيات المنظمة تضمن شفافية السياسات التجارية وممارسة الشركاء التجاريين مما يزيد من الأمن في العلاقات التجارية.
- ✓ العضوية تمنح الأعضاء وسيلة لتحسين الفوائد الاقتصادية والتجارية من خلال مشاركتهم الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمنظمة.
- ✓ المنسوجات والملابس : سوف لن تتمتع البلدان غير الأعضاء بمنافع اتفاق المنظمة من إزالة الحصص المتضمنة في اتفاقية الألياف المتعددة وغيرها من الحصص المستعملة ضد المنسوجات والملابس ولا من ارتفاع نسب النمو لحصص المنتجات التي لا تزال رهن القيود خلال فترة العشرية الانتقالية.
- ✓ كما قد تواجه البلدان غير الأعضاء تقييدات جديدة ضد صادراتها من المنسوجات والملابس بدون أي تقييم زمني.
- ✓ الزراعة: أن البلدان غير الأعضاء في المنظمة سوف لن تتمتع بفرص الوصول إلى الأسواق المنصوص عليها في الاتفاق بشأن الزراعة المنظمة، ولا بجداول أعضاء المنظمة فيما يخص الوصول إلى الأسواق كما هو متوفر لدى أعضاء المنظمة.
- ✓ مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية طبقا لاتفاقيات المنظمة : إن مكافحة الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية تعتبر حقا بالنسبة لجميع أعضاء هذه المنظمة ، كما يكون لهم الحق في اختبار الضرر بإجراء تحقيقات بشأن مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية ، علاوة على ذلك فإن القوانين المعمول بها في بعض البلدان الرئيسية في التجارة ، فاختبار الضرر لا يطبق على المنتجات المستوردة من بلدان غير الأعضاء.

[1] عبد الرشيد بن ديب ، "**تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**"، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، بجامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2003/2002 ،ص ص،501 ،502.

وأن هذه الأخيرة تجد نفسها أمام إجراءات مضادة للإغراق تمييزية، وضعت للتعامل مع الاقتصاديات "غير السوقية " حيث تكون لها إمكانيات محدودة للطعن فيها.

- ✓ الإجراءات الوقائية: فالأحكام الأساسية في اتفاقيات المنظمة بشأن الوقاية مثل: . تطبيق حكم الدولة الأولى بالرعاية للإجراءات الوقائية مع استثناءات محدودة ومعرفة بوضوح.
- ✓ إزالة الإجراءات التقييدية الاختيارية على الصادرات.[1]

وقامت المنظمة بعدة فعاليات اثبتت بها وجودها في الواقع الاقتصادي ومن بين اهم الفعاليات ما سنوضحها في على المطلب التالي .

المطلب الرابع : فعالية المنظمة التجارة العالمية هيكل تنظيمها

قامت المنظمة العالمية بعدت الانجازات بعد انشائها توضح الى حد ما الصورة المستقبلية لأدائها كما تتمتع هذه المنظمة بهيكل تنظيمي جد منظم ساعدها في تحقيق هذه الانجازات وميزها عن غيرها من المنظمات الاقتصادية الاخرى ، وفي ما يلي توضيح الاهم الانجازات التي قامت بها المنظمة العالمية للتجارة واهم عناصر قوتها:[2]

اولا : انجازات المنظمة العالمية للتجارة

نجحت المنظمة العالمية للتجارة بتحقيق انجازات منذ انشائها ومنها :

- ✓ نجحت في عقد عدت مؤتمرات وزارية حالف بعضها الفشل والأمل البعض الاخر بدأت الدول الاعضاء بالوفاء بالتزاماتها ، حيث التزمت الدول فعليا بإزالة كافة العوائق وفقا لأحكام الاتفاقيات وجداول التنازلات .
- ✓ إنشاء عدة لجان وأجهزة فرعية لكي تساعد المنظمة في تفعيل دورها في تنفيذ الاتفاقات والرقابة عليها من خلال هذه الاجهزة الفرعية التي تم انشاءها من قبل منظمة التجارة الدولية .
- ✓ تطرقت منظمة التجارة العالمية لمناقشة موضوعات جديدة بعد جولة الاورجواي ومن هذه الموضوعات العلاقة بين التجارة والبيئة ومحاولة الربط بينها الربط بين التجارة ومعايير العمل وقضايا الاستثمار المباشر المتعلقة بالتجارة والقضايا المتعلقة بمعايير الاغراق الجماعي
- ✓ زيادة نسبة حجم التجارة الدولية وزيادة حجم التجارة الدولية وزيادة الدخل العالمي الحقيقي مع توقع زيادة معدلات النمو .

[1] المرجع السابق ، ص503.

[2] عبد المالك عبد الرحمان مطهر ،**الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمة ودورها في تنمية التجارة العالمية** ، دار الكتب القانونية،دار الشتات للنشر والبرمجيات ،مصر،2009 ،ص 85.

- ✓ الفصل في عدد كبير من قضايا النزاع المطروحة على منظمة التجارة العلمية عن طريق جهاز تسوية المنازعات .
- ✓ ارسال العديد من الاشعارات للعديد من الدول الاعضاء للوفاء بالتزاماتها وذلك من خلال الية رقابية بالسياسات التجارية الدولية .
- ✓ قامت منظمة التجارة العالمية خلال عامها الاول بمراجعتها الساسة التجارية للدول الاعضاء حيث تمكنت من اجراء 15 مراجعة مع اتساع نطاق هذه المراجعات وتلقى جهاز المنازعات 21 طلبا تشاور و انشئت لجنة التجارة والتنمية للبلدان اقل الاقل نموا كما قامت السكرتارية بتنظيم ورشة عمل في شهر ماي لمساعدة الاعضاء للوفاء بالتزاماتهم وتم تنظيم اكثر من 20 ندوة وورشة عمل لتناول موضوعات التعاون الفني شارك في ذلك اكثر من 99 مسؤولا من الدول النامية مع عقد متشاورات مع المنظمات الاخرى كالبنك العالمي للنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي بهدف التنسيق بين سياسة التجارة الدولية وتحقيق المزيد من التعاون وتحسين علاقات العمل بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات العالمية الاخرى .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة عدد من الاجهزة نذكر منها:

1. المؤتمر الوزاري : يتكون المؤتمر الوزاري من جميع الدول الأعضاء ،يعقد اجتماعا كل عامينويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية[1] يختص بالمهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل كمنح العضوية ، سريان وتعديل الاتفاقات ، الإعفاء من الالتزامات ، إنشاء اللجان .

2 .المجلس العام : يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة ، يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات والإشراف عل أعمال المجالس النوعية والتشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى .[2]

[1] محمد خالد المهايني ،"**المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية**" ،المؤتمر العربي الثالث حول توجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة ، مرجع سابق . ص 5.

[2] عبد القادر فتحي لاشين ،**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدماتGATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 ، ص ص ، 53 ، 54 .

3.الأمانـة : للمنظمـة أمانـة يرأسـها مدير عام يعين من طرف المؤتمر الوزاري ، والمدير بدوره يعين موظفي الأمانة ، وتكون مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات موظفي الأمانة من حيث طبيعتها مسؤوليات دولية بحتة، ولا يجوز للمدير العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يسعوا أو أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أي حكومة أو أي جهة خارج المنظمة، وعليهم أن يمتنعوا عن عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين. وعلى أعضاء المنظمة أن يحترموا الطابع الدولي لمسؤوليات المدير العام وموظفي الأمانة وألا يحاولوا التأثير عليهم في أداء مهامهم[1]، فمهمة المدير العام تقديم تقرير سنوي إلى لجنة الموازنة والمالية وكذا مشروع الميزانية لفحصهما . ويقدم توصيات متعلقة بالموضوع إلى المجلس العام.[2]

4. جهاز تسوية المنازعات : يقوم هذا الجهاز بالتصدي لكافة المنازعات التجارية الدولية ويستند في احكامه الى الطابع الإرضائي حيث لا يقوم ولا يمكنه التدخل في النزاع الا بموافقة الاطراف المعنية .[3]

5..جهـاز اسـتعراض السياسـة التجاريـة : وذلك بغرض إنشاء آلية لاستعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم لمختلف الأعضاء بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية ، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى .[4]

ولقد خلفت المنظمة عدة تأثيرات ظهرت واضحة جلية على الاقتصاد العالمي يمكن ايجازها في المطلب الخامس

[1] سمير عبد العزيز، مرجع سابق ، ص70.

[2] محفوظ لشعب ، **المنظمة العالمية للتجارة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006 ، ص40 .

[3] وسام نعمت ابراهيم السعدي ،**الافاق المستقبلية للتجارة العالمية بين مظاهر العولمة وتدويل السيادة** ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2015 ، ص 94.

[4] اسيا الوافي ، "**التكتلات الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة** "، رسالة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة باتنة ، السنة الجامعية ،2007/2006 ، ص 85 .

المطلب الخامس : تأثير قيام المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

لم يلبث قيام المنظمة التجارة العالمية ان غير ملامح الاقتصاد العالمي ،من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه والياته.

وتسعى الدول المنتمية الى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الاموال الدولية وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن اسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها الدول النامية التي تسعى الى حماية اقتصادها من المنافسة الحادة وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة العالمية للتجارة جهازا جديدا لتمرير سياسات الدول الكبرى المهيمنة .

وقد كرست هذه المنظمة عدت العلاقات اللمتكافئة بين لشمال المصنع حيث ينتج هذا الاخيرما يعادل 87%من الواردات العالمية واكثر من 94 %من الصادرات العالمية من مواد وسلع مصنعة ، والجنوب الذي مازالت اغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية الخانقة وعدم الاستقرار السياسي . ان ابرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات وراس المال والمعلومات...الخ عبر الحدود الوطنية والاقليمية وهي مرتبطة بتطوير تكنولوجيات الاتصال التي ادت الى جعل العالم يبدو وكانه قرية صغيرة.

وهذه المميزات تتفق مع ماتدعو اليه المنظمة العالمية للتجارة وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد.

وقد تميز عقد التسعينات من القرن لعشرين بانهيار الاتحاد السفياتي وتعاظم نشاط الاسواق المالية وقيام تكتلات اقتصادية كبرى وبقيام المنظمة العالمية لتجارة اكتمل المثلث الذي تشكل اضلعه من (صندوق النقد الدولي البنك العالمي ،والمنظمة العالمية لتجارة .)[1]

[1] عثمان ابوحرب ، **الاقتصاد الدولي** ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، ط 2008 ،ص،ص، 164،163

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن نشأة الجات كانت أساسًا خلال مؤتمر هافانا ، حيث كان يراد من خلال هذا المؤتمر انشاء منظمة للتجارة الدولية ، إلا أن ظهور بعض الصراعات والاختلافات حالت دون تحقيق هذا الهدف.وبعد فشل هذا المسعى تم التوصل إلى حل وسط يرضي الأطراف ، حيث تم التصديق على ميثاق الاتفاقية المؤقتة للتعريفات الجمركية والتجارة باعتباره اتفاقاً تجارياً متعدد الأطراف.

ويمكن القول عن الجات أنها قد كانت اتفاقية قائمة على ركائز متينة مكنتها من مواصلة طريقها وتحقيق اهدافها لمدة تفوق 45 سنة كاملة وضمها لما يقارب 100 دولة في خلال هذه المدة دليل واضح على قوتها ونجاح قواعدها وامتدادا لهذه الاتفاقية تم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة حيث حملت على عاتقها مهمة تطوير حركة التجارة الدولية وزيادة في الانفتاح التجاري بين دول العالم بإنشاء نظام قائم على قواعد وأسس صحيحة ، من اجل محاولة إزالة عراقيل التعريفة الجمركية و تحرير شبه كلي للسلع المتبادلة ، والتحرير تجارة الخدمات ، و الفصل في أهم النزاعات التي قد تنشأ بين دول الأعضاء .

الفصل الثاني :

واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانضمام الى OMC

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد في العالم فهي تلعب دور كبير في النمو الاقتصادي حيث انها دليل واضح على مدى القدرة التنافسية للدولة في السوق الدولي ، وذلك لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على ميزان المدفوعات ، وتعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي تعتمد بدرجة عالية في اقتصادها على تجارتها الخارجية خاصة في مجال صادرات المحروقات باعتبارها بلد مصدر للبترول من الدرجة الاولى و من البلدان التي تتميز بالتبعية الخارجية حيث تعتمد في توفير متطلباتها المعيشية على الاستيراد من البلدان المنتجة ، وفي ظل هذا الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية واعتمادها على قطاع واحد في صادراتها فان للجزائر مساعي دامت اكثر 28 سنة تهدف فيها الى تحرير التجارتها الخارجية .

ومن اجل الاطلاع اكثر على وضعية التجارة الراهنة للجزائر ومسارها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة (1990 / 2014)

المبحث الثاني : مساعي الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الاول :واقع التجارة الخارجية الجزئرية

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بخاصية ثابتة منذ سنوات متعددة وهي ضعف تبادلاتها الخارجية واعتمادها على قطاع واحد ، واستنادها على التبعية الدائمة للمصدر الخارجي رغم ان الجزائر بلد له من المميزات الطبيعية ما يؤهلها الى ان يكون في صدارة البلدان الرائدة في هذا المجال ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى التجارة الخارجية الجزائرية واهم ما يميز تبادلاتها الخارجية .

المطلب الأول : التجارة الخارجية في الجزائر

تعرف التجارة الخارجية الجزائرية ومنه ميزان المدفوعات بخصائص طغت سلبية عليها منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل و معقد أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدولة الجزائر النامية .

اولا : مراحل تطور التجارة الخارجية الجزائرية

مر واقع التجارة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال بمرحلتين اساسيتين وهي مرحلة الاحتكار في عهد النظام الاشتراكي الذي يعتمد على المركزية في القرارات الاقتصادية ، والمرحلة الثانية هي مرحلة التحرير بعد دخولها في اقتصاد السوق وتبنيها نظام الرأسمالية ، وفي ما يلي توضيح لهاتين المرحلتين التي مرت بهما التجارة الخارجية الجزائرية :[1]

أ) مرحلة إحتكار التجارة الخارجية الجزائرية

مرت هذه المرحلة بدورها بمرحلتين اساسيتين هما:

1) مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962 /1969) : عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات اتجارية مع العالم الخارجي مما ادى بمتخذي القرار الى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم تحاول تنظيم التجارة الخارجية معتمدة من على مبدأ الرقابة ومن اجل تحقيق هذه الرقابة ، عمدت الدولة الى عدة اجراءات منها :

- الرقابة على الصرف : حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرار في سعر الصرف نتيجة الاجراءات التي قامت بها الدولة من اجل تنمية الاقتصاد
- الرسوم الجمركية : وفي هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من اجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الوطنية وتشجيع الصناعة التحويلية .

[1] صلاح تومي ، عيسى شقبقب ، "**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1970 /2002)** "، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ،العدد الرابع ، سنة 2006 ، ص ص 32 ، 33 .

- نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء : عملت الحكومية الجزائرية الى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء والتي استناد الى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية وكان الهدف من هذا الاجراء (اعادة توجيه الواردات ، كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة ،حماية المنتج الوطني وتحسين الميزان التجاري .

2)مرحلة الاحتكار الكلي التجارة الخارجية.

وبعد مرحلة الستينات ،جاء المخطط الرباعي الاول (1973/1970) ليصفح عن النوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ، حيث وابتداء من 1971 تم اقرار مجموعة من الاجراءات تنص على احتكار التجارة الخراجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة منهم حسب المنتج المتخصص فيه ، وكان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات الخارجية التجارية وإدماجها في ايطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت اكثر من 80%من الورادات تحت رقابة الدولة .

ب) مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الازمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبئ المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الخارجية عملت الجزائر على اصلاح قطاع التجارة الخارجية اهم ما يميز هذا الاصلاح انه كان مرحلي فالمرحلة الاولى كانت عبارة عن تحرير مقيد ، اما المرحلة الثانية فعرفت انها مرحلة تحرير خالي من القيود ، واخر مرحلة تحرير تام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي واهم الاجراءات المتخذة خلال هذه المراحل هي (تخفيض قيمة العملة الوطنية ، رفع الدعم على الاسعار ، تغيير السياسة الجمركية بما يتلائم مع سياسة التحرير، رفع القيود الكمية والادارية عن الواردات) [1]

[1] المرجع السابق ، ص 34.

ثانيا : خصائص التجارة الخارجية الجزائرية

يمتلك الجزائر من ثروات تؤهلها الى تطور اقتصادي عامة و تجاري خاصة ، حيث تزخر بامكانيات زراعية هائلة منها القمح والشعير والزيتون والحمضيات والفواكه بالإضافة الى تربية المواشي..الخ، بالإضافة الى المعادن كالحديد والفوسفات و ...الخ ، بالإضافة الى غناها بالبترول والغاز واللذان يعتبران موردان اساسيان يعتمد عليهما في الاقتصاد الجزائري فضلا على وجود بنية تحتية في قطاع الصناعة والخدمات [1].

ولكن الكثير من الاقتصاديين يتكلمون على هشاشة هذا الاقتصاد وهشاشة التجارته الخارجية ، وكذا التبعيته المطلقة للخارج ، وهذه لها علاقة بالمبادلات سواء الصادرات او الواردات فمثلا المنتجات الغذائية التى تمثل 25 %من واردات الجزائر وعليه فان 66 %من احتياجاتنا الغذائية مستوردة .وكذلك بالنسبة الى تموين القطاع الصناعي فإمدادات هذا الاخير يأتي من الخارج بالإضافة الى ضعف التكامل بين الصناعات رغم ان هذا التكامل كان ليشكل جوهر استراتيجية التصنيع في الجزائر ، قد حاولت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينيات احياء الرغبة في التصدير لدى السلطات العمومية فاتخذت الاجراءات والتدابير اللازمة تتمثل في ترسانة من الاجراءات تمثلت في وضع هياكل للدعم و ادوات مساندة للصادرات خارج المحروقات وإجراءات اخرى تتعلق بالضرائب والرسوم والنقل ...الخ ورغم تحسن الوضعية المالية للجزائر والتراكم الاحتياط من العملة الصعبة الا ان النتائج لم تتغير الى يومنا هذا حيث ان كان هناك تفاوت بين التوقعات والانجازات رغم كل الاجراءات التشجيعية التي اتخذت التي اتخذت في ايطار الاصلاحات الاقتصادية .ويرجع ذلك الى الاسباب الاتية[2]

- لم يكن اي مصلحة للمؤسسة في التصدير بما ان الريع البترولي هو الذي يمول كل المدخلات المؤسسة فإمداد وتموين المؤسسات كان مشكل السلطات المركزية هذا ما ادى الى غياب حافز التصدير .
- انقطاع الاتصال بالعالم الخارجي اي انفصال المؤسسة الجزائرية عن الاسواق الخارجية نعني بذلك فقدت المؤسسة الجزائرية التمهين او التدريب وهو ما ا نعكس سلبا على المؤسسات الى وقتنا الحالي .

[1] جلطي غالب ،"**التجارة الخارجية للجزائر واهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي**" ، ورقة بحثية ملتقى وطني بعنوان ابراز استراتيجية التجارة الجزائرية في ظل الانفتاح التجاري ، جامعة تلمسان ، 2006 ، ص 2 .

[2] حاج يوسف سارة ام الخير ،"**انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة على القطاع المصرفي**" ، رسالة ماستر ، في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، السنة الجامعية ،2015/2014 ، ص 36 .

- الاقتصاد الجزائري ككل كان منفصلا عن العالم الخارجي لانه لم ينضم او ينخرط الى اي تكتل اقتصادي معين اومجموعة من الدول الا في السنوات الاخيرة حيث قام من خلال الشراكة الاورومتوسطية اي كانه يعيش في عزلة .

اما عن قطاع الصادرات خارج المحروقات فيمتاز بالضعف ويراجع سببه الى النظام انتاجي صناعي الجزائري من جهة و غياب استراتيجيات فعالة للتصدير من جهة اخرى[1]

ثالثا : خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

من ابز مميزات ميزان المدفوعات الجزائري مايلي[2] :

1-عدم إستقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات 90% من صادراتها وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة إحتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

2-إنخفاض معدل التبادل الدولي :يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدول أي لهذه الدول فيما يلي :

-مرونة الطلب على السلع الأولية.

-المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

3-ضعف القاعدة الإنتاجية : تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي(المحلي) ، أو الدولي (الخارجي) .

كل هذه الخصائص الضعف المذكورة التي تتحلى بها التجارة الخارجية الجزائرية فقد انعكست على تبادلاتها الخارجية هذا ما سنوضحه في المطلب التالي:

---

[1] المرجع السابق ، ص 2.

[2] جميلة الجوزي ،" **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" ، مجلة الباحث ، عدد 11 ، جامعة الجزائر، 2012، ص229 .

المطلب الثاني: واقع التبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014/1990)

لقد عرفت التبادلات الخارجية الجزائرية العديد من التغيرات طوال فترة الدراسة المذكورة نتيجة لعدة اسباب متنوعة سواء من في الصادرات او الواردات الامر الذي نتج عنه فوائض في عدت سنوات وعجز في سنوات كل هذا وغيره سوف نتطرق له في هذا المطلب.

اولا : واقع التركيبة السلعية الصادرات الجزائرية خلال فترة (2014/1990)

ان واقع الصادرات الجزائر منذ سنوات الاستقلال الاولى الى بداية فترة الدراسة عرف باعتماده على المحروقات في حين الصادرات خارج المحروقات فلم يقدم لها الاهتمام الكافي الامر الذي جعلها في مستويات متدنية تكاد تكون منعدمة مقارنة الصادرات المحروقات فهل تغير حالها بعد الانفتاح التجاري ام بقي كما هو

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2014/2000) الوحدة: مليون دولار

السنوات	المحروقات	المواد الغذائية	المواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات استهلاكية	التجهيزات الفلاحية
1990	10865	50	32	211	76	67	3
1991	11726	55	43	169	61	42	5
1992	10388	79	32	226	66	44	2
1993	9612	99	26	287	17	50	/
1994	8053	33	23	198	9	22	2
1995	9731	110	41	274	18	61	5
1996	12494	136	44	496	46	156	3
1997	13378	37	40	387	23	23	1
1998	9855	27	45	254	9	16	7
1999	12084	24	41	281	47	20	25
2000	21419	32	44	465	47	13	11
2001	18484	28	37	504	45	12	22
2002	18091	35	51	551	50	27	20
2003	23939	48	50	509	30	35	1
2004	30925	65	102	552	52	16	1
2005	45588	67	134	656	36	14	/
2006	53608	73	195	828	44	43	1

2007	69605	88	169	993	46	35	/
2008	77192	119	334	1384	67	32	1
2009	44411	113	170	692	42	49	/
2010	56143	315	94	1056	30	30	/
2011	71662	355	161	1496	35	15	/
2012	70571	315	168	1527	32	19	/
2013	63326	402	109	1610	27	17	/
2014	60146	323	110	2350	15	10	/

المصدر : ايات الله مولحسان ، "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر– مصر)**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد والتنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2010 /2011 ، ص 150.

– المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك **C.N.I.S**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن المحروقات تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، بتحقيقها متوسط حولي 97% خلال الفترة المدروسة وعلى الرغم من الانخفاض الذي عرفه قطاع صادرات المحروقات في الفترة 1990 / 1994 الا نها بقيت تتصدر القمة حتى نهاية سنة 1994 بمتوسط يفوق 96.56 % وبحلول 1996 قفزت صادرات المحروقات من قيمة 9731 مليون دولار الى 12494 ، و في سنة 1997 بلغت 13378 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 96.32% من صادرات السنة نفسها لتعود اسعار المحروقات للهبوط من جديد في سنة 1998 الى قيمة 9855 مليون دولار حيث بلغت قيمة البرميل حوالي 12.94 للبرميل وبقي الحال في التذبذب حتى حلول سنة 2002 وبحلولها هذه السنة الى الغاية 2008 حيث تحسن سعر البترول الذي انتقل من 25.24 دولار للبرميل ليتجاوز 130 دولار للبرميل في سنة 2008 وترجع في سنة 2009 الى 44411 مليون دولار ، وهذا راجع الازمة المالية العالمية التي تسببت في حالة ركود للاقتصاد العالمي ومن باب اولى الاقتصاديات النفطية بما في ذلك اقتصاد الجزائر وفي سنتين 2011/2010 زادت قيمة الصادرات لتصل الى 56143 / 71662 على التوالي ، وعاودت الانخفاض بدخول 2012 بقيمة 70571 مليون دولار ، وبقيت على هذا الحال حتى 2014 بقيمة 60146 مليون دولار كما اعلنت اخر احصائيات المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك لسنة 2015 ان صادرات المحروقات بقية تحتل الصدارة من اجمالي الصادرات الجزائرية ولكن انخفضت لما كان عليه في 2014 بنسبة. 40.76 % نتيجة اثر الازمة الحالية التي عرفها البترول ، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل

موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات رغم الزيادات المتذبذبة حيث شهدت احسن حالة لها خلال فترة التسعينيات في سنة 1996 حيث وصلت الى قيمة من تلك السنة 881 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 6.58 % لترجع الى الانخفاض من جديد في السنوات التي بعدها وبدخول سنة 2000 تحسن الوضع قليلا بالنسبة للصادرات خارج المحروقات وكان افضلها سنة 2008 من هذه السنة لوحظ ان هناك تزايد بتحفظ لقيمة هذه الصادرات خلال السنوات على الترتيب / 2009 /2010 / 2012/2011 /2013 / وهي على النحو التالي : 1227/1066 /2042 / 6061 / 2165 / ليصل الى اعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 2808 مليون دولار وذلك بمتوسط مساهمة حوالي 5.4 % حسب احصائيات CNIS 2015 .

ثانيا: واقع التركيبة السلعية للواردات الجزائر خلال فترة (2014/1990)

الجدول رقم (03) : التركيبة السلعية للواردات الجزائر خلال فترة (2013/2006). الوحدة مليون دولار

السنوات	الطاقة	تجهيزات فلاحية	المواد الخام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	السلع الاستهلاكية	المواد الغذائية
1990	144	78	677	1806	3693	1146	2140
1991	256	153	410	1861	2343	720	1938
1992	120	51	612	1933	2445	1153	2092
1993	125	55	595	2074	2567	1195	2177
1994	56	33	619	2143	2428	1270	2816
1995	118	41	789	2372	2937	1751	2753
1996	110	41	498	1788	3022	1038	2601
1997	132	21	499	1564	2833	1094	2544
1998	126	43	540	1722	3120	1319	2533
1999	154	72	469	1547	3219	1396	2307
2000	129	85	428	1655	3068	1393	2415
2001	139	155	478	1872	3435	1466	2395
2002	145	148	562	2336	4423	1655	2740
2003	114	129	689	2857	4955	2112	2678
2004	208	208	803	3591	7020	2765	3604

2005	212	160	751	4088	8452	3107	3587
2006	244	96	843	4934	8528	3011	3800
2007	313	142	1277	6918	9954	4008	4827
2008	595	86	1376	9154	15434	5036	7796
2009	549	234	1201	10165	15140	6145	5863
2010	945	330	1406	9944	15573	5987	6027
2011	1164	229	1776	10431	15951	7944	9805
2012	4955	329	1839	10629	13604	9997	9023
2013	4356	449	1766	10810	15745	12205	9572
2014	2851	657	1834	12740	18906	10287	10287

المصدر: المرجع السابق ص 154.

-نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن هناك سيطرة من بعض الانواع من المنتجات على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة وهي (سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية المنتجات نصف مصنعة وسلع الاستهلاك) بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية مع تذبذبات في بعض السنوات من 1990 إلى 2014 حيث كانت تقدر الواردات من هذه السلعة بقيمة 3068 مليون دولار وسنة 2013 بقيمة 15745 مليون دولار .

_احتلت السلع الصناعية المرتبة الاولى في جميع سنوات الدراسة الا في سنة 1994 فقد جاءت في المرتبة الثانية بعد السلع الغذائية ورغم هذا فقد انخفضت نسبتها من 38.13% الى 32.61% في سنة 1997 لتعرف بعد ذلك نمو متزايدا فقد حققت نسبة 34.56% من مجموع الواردات وصولا الى 36.29% في سنة 2007 وذا ما يفسر الاعتماد الكبير للجزائر على واردات هذه السلعة وضعف الكبير الذي يتميز به انتاج الصناعي

-المنتجات نصف مصنعة التي في الرتبة الثالثة خلال فترة الدراسة باستثناء 2003 / 2005/ 2006 /2007 / الذي احتلت فيهم المرتبة الثالثة حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام 1990 الى غاية 1995 اين عرفت تراجع في قيمتها وبقي الحال دون ارتفاع عن القيمة التي كانت عليها في سنة 1995 مع وجود تذبذب في قيمة السلعة ولكن بدخول 2004 بلغت 7020 مليون دولار بنسبة 19.90% وصولا الى 2014 فقدرت قيمتها ب 12740 مليون دولار بمتوسط زيادة نسبته 21.40 %

-المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة واحتلت المرتبة الثانية من مجموع الواردات عدا في السنتين 2003/2005 /2006 /2007 التي احتلت فيهما المرتبة الثالثة.

-أما فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد كانت مثل بقية المنتجات الأخرى حيث كانت تتزايد منذ بداية فترة الدراسة حيث كانت تقدر قيمتها ب 1146 إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 2014 بما قيمته 10287 مليون دولار.

-أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الخام والطاقة فقد احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت قيما اقل نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

ويظهر من خلال تحليل لواقع الواردات الجزائرية ان الجزائر تعتمد بصفة كبيرة جدا على توفير متطلباتها باختلاف انواعها على الدول الاجنبية ، وهذا ادى الى التبعية الخانقة التي تعاني منها وهذا ما يفسر الزيادة من سنة الى اخرى حيث وصلت قيمة الواردات الاجمالية لسنة 2014 بقيمة 58330 مليون دولار والحصيلة مرشحة للزيادة .

المطلب الثالث : واقع الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990 / 2014)

عرف الميزان التجاري الجزائري طوال الفترة المدروسة عدة تغيرات نتيجة التطورات التي مرت بها كل من صادرات وواردات الجزائر هذا ما سيتم توضيحه :

الجدول رقم (04) : واقع الميزان التجاري خلال فترة (1990 / 2014) الوحدة : مليون دولار .

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1990	11304	9684	1620
1991	12101	7681	4420
1992	10837	8406	2431
1993	10091	8788	1303
1994	8340	9365	-1025
1995	10240	10761	-521
1996	13375	9098	4277
1997	13889	8687	5202

810	9403	10213	1998
3358	9173	12522	1999
12858	9164	22031	2000
9192	9940	19132	2001
6816	12009	18825	2002
11078	13534	24612	2003
13514	18199	31713	2004
25644	20357	46001	2005
33157	21456	54613	2006
32532	27640	60163	2007
39819	39479	79298	2008
5900	39294	45194	2009
16589	40464	57053	2010
26242	47247	73489	2011
21490	50376	71866	2012
11065	54852	65917	2013
4626	58330	62956	2014

المصدر : من اعدا الطالبة بناءا على المعطيات السابقة

الشكل رقم (01) : تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة (2014/1990) الوحدة : مليون دولار

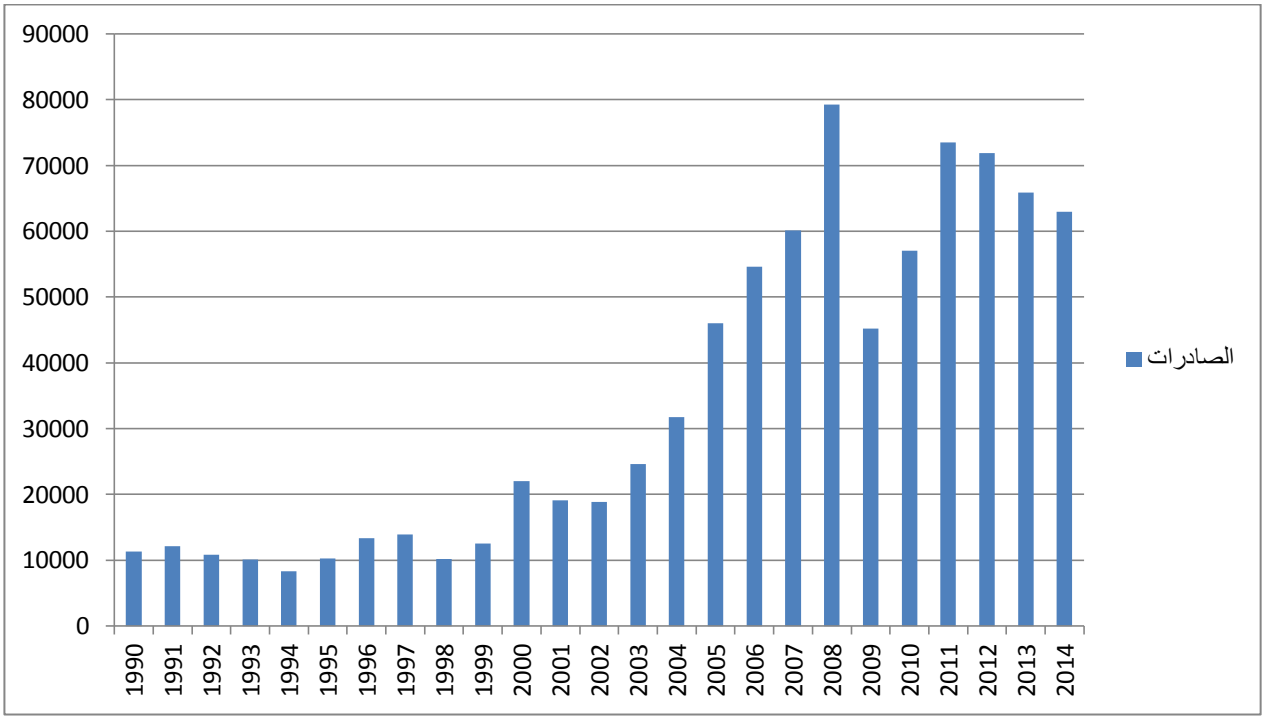

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم :(04)

الشكل رقم : (02) تطور الواردات الجزائرية الدراسة (2014/1990) الوحدة : مليون دولار امريكي

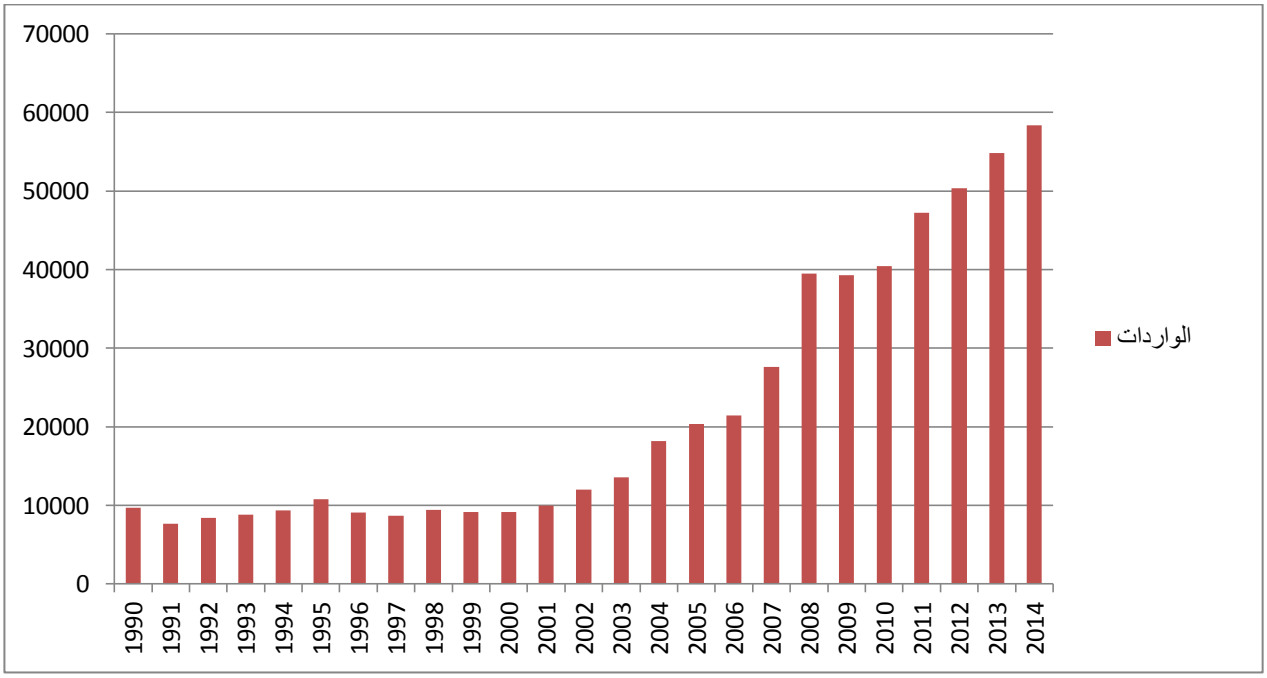

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (04)

الشكل رقم (03) : ميزان التجاري الجزائري خلال فترة (1990 /2014) الوحدة : مليون دولار امريكي

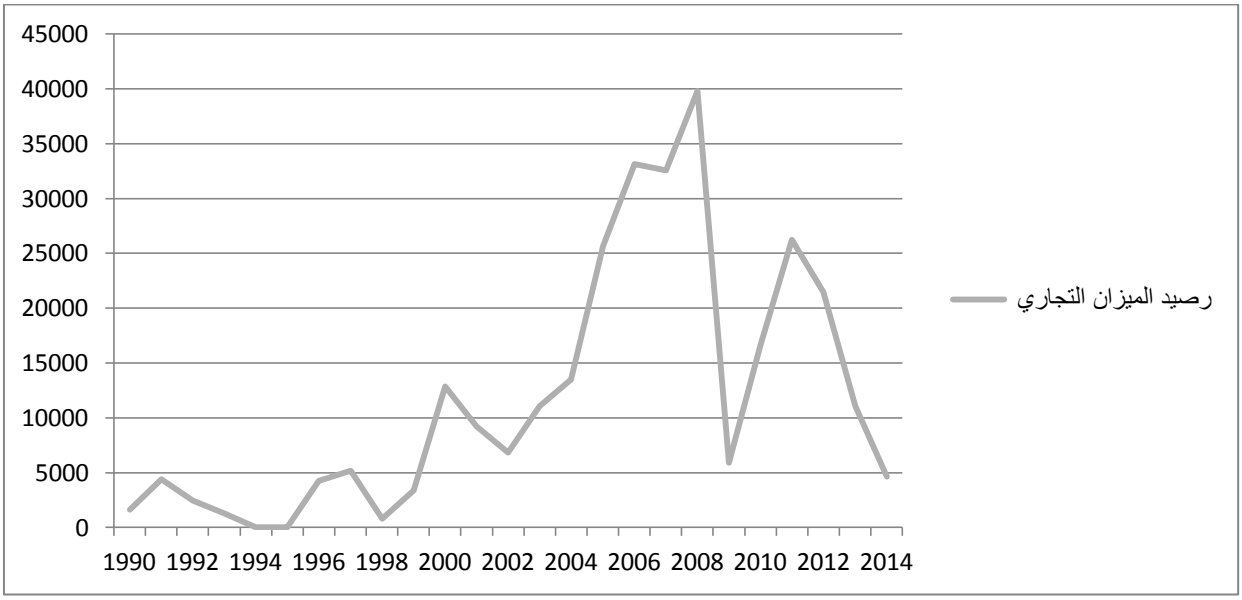

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (04)

– نلاحظ من خلال الجدول (04) والشكل البياني رقم (03) ان الميزان التجاري عرف فائضا طيلة السنوات الاربعة الاولى ، الا انه فيه تناقص مستمر في هذا الفائض من سنة الى اخرى حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 الى 1303 مليون دولار 1993 يعود هذا انخفاض وفي جزء الكبير منه الى انخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات وهذا ما يلاحظ في الشكل رقم (01) الى ان وصل الى سنة 1994 الى عجز قدر بقيمة 1025 مليون دولار نتيجة الانخفاض الذي لحق بالقيمة المحروقات حيث بلغ سعر البرميل ان ذالك الى 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 ونخفض الى 16.3 دولار للبرميل سنة 1994 وارتفاع حجم الواردات خاصة منها السلع الاولية وسلع التجهيز الصناعي اما بعد سنة 1995 عرف الميزان التجاري تطورا وحقق فائضا في جميع السنوات اللاحقة التى وصل الى 1998 حيث سجل الميزان التجاري رصيدا اضعف من الذي سبقه في سنوات السابقة حيث سجلت رصيد 810 ولكن سرعان ما تداركت بارتفاع البترول خصوصا في عام 2000 حيث وصلت قيمة البرميل الى 28.5 دولار للبرميل وهو ما ادى الى تحقيق الفائض وصل الى حوالي 12858 مليون دولار كما ساهم استقرار الواردات نوعا ما في هذا التحسن وهذا ما يلاحظ في الشكل رقم (02) ، الا ان هذا الرصيد انخفض في السنتين التاليتين ليصل الى 9192 مليون دولار عام 2001 والى 6816 مليون دولار عام 2002 وذلك راجع الى التذبذبات المسجلة في اسواق النفط خاصة بعد احداث 11 سبتمبر بأمريكا. [1]

[1] مولحسان ايات الله ، مرجع سابق ، ص 146 .

الا و ابتداء من سنة 2003 الى غاية نهاية سنة 2008 عرفت فائضا حيث وصل الى 2008 القيمة 39819 مليون دولار وسبب الاول المساعد في الارتفاع هو ارتفاع في قيمة البترول ، ولكن بحلول 2009 سجل انخفاضا كبيرا بقيمة 5900 مليون دولار ويعود سبب هذا التراجع لانخفاض سعر البترول نتيجة الازمة المالية التي سببت في انخفاض البترول لعاود ارتفاعه من جديد في سنتي 2010 و 2011 بقيمتي 16589 مليون دولار و 26242 مليون دولار على الترتيب ،وبحلول 2014 رجع انخفاض من جديد بقيمة 4626 وهذا بسب ازمة البترول التي ضربت قطاع النفط في هذه السنة وأشارت احصائيات الجمارك لسنة 2015 بزيادة تسجيل الميزان التجاري الجزائري للعجزا بما يقدر ب3.44 مليون دولار خلال سنة 2015 اي زيادة في ارتفاع العجز مقارنة سنة 2014 الذي يقدر ب 3.44 مليون دولار امريكي [1].

ومن كل ما سبق نستنتج ان الجزائر رغم الفائض الذي حققته في ميزان التجاري في سنوات عدة خلال الفترة المدروسة الا انه لا يعكس الوضعية الحقيقة للاقتصاد الوطني الذي مازال لحد الساعة يتخبط في عدة مشاكل ومن بينها ان الجزائر بلد يعتمد بالدرجة الاولى في صادراته على قطاع المحروقات اما قطاع الصادرات خارج المحروقات هو ضعيف لا يتعدى نسب ضئيلة مقارنة بصادرات المحروقات و معظم احتياجاته ومتطلباته مرتبطة بالأسواق الخارجية دليل انها بلد مستورد بلا منازع وهذا ما اكدته الوتيرة المتزايدة للواردات حسب الجدول رقم (02) ، مما اجبرها على التبعية الدائمة واللازمة للخارج هذا ما جعلها دولة ضعيفة البنية اقتصاديا وفي ظل واقع الضعف المعاش الذي لا يؤهل الجزائر بأي حال من الاحوال في تحرير تجارتها الخارجية ومع ذلك فهي تسعى ولمدة طويلة تفوق 27 سنة بان تنضم الى النظام التجاري الجديد خاصة بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة دون ان تلتفت الى واقعها الاقتصادي وهذا ما سنتناوله و بالتفصيل في المبحث الثاني .

[1] جريدة الخبر الصادرة في 2015/06/23 .

المبحث الثاني : مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

إن ضمان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يقتضي منها القيام بعدة إجراءات تقرها المنظمة إضافة إلى دخول الجزائر في سلسلة شاقة من المفاوضات ، يتم فيها مناقشة العديد من القضايا ذات الصلة بإمكانيات الاقتصاد الجزائري ووضعيته. و سيتم من خلال هذا المبحث محاولة إلقاء نظرة مختصرة على مسار هذا الانضمام وما توصلت اليه الجزائر بعد مفاوضاتها ومجمل الدوافع الإجراءات التي اتبعتها الجزائر لضمان الانضمام المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الاول : تحضير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

مرت الجزائر بسلسلة شاقة من المفاوضات دامت اكثر من 28 سنة ويمكن سرد مراحل هذه المفاوضات حسب تسلسلها الزمني على النحو التالي:[1]

- في اول الامر شكلت الجزائر فرقة عمل وتقدمت بطلب الانضمام إلى الجات في 17 جوان 1987.
- ومن ذلك التاريخ الى غاية فيفري 1993 قامت الجزائر بتنظيم ملتقي حول إمكانية انضمام الجزائر إلى الجات، وتم فيه تدارس الإمكانيات المتاحة للجزائر لكي يتم قبولها، وبالرغم من تفاؤل البعض، إلا أن النتيجة كانت مخالفة للتوقعات لكون الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على المحروقات، وبالتالي فإن الجزائر سوف تخسر أكثر مما سوف تربحه بانضمامها للجات.
- تحصلت الجزائر في أفريل 1994 على كرسي الملاحظ ، وهذا في أثناء انعقاد مؤتمر مراكش وقد قامت الجزائر بعد هذا ، وتحديدا في 7 نوفمبر بإنشاء لجنة دولية ضمت كل الهيئات المشرفة على ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، من أجل صياغة وثيقة حول التجارة الخارجية والأشواط المقطوعة في مجال التحرير .
- تم تقديم وبصفة رسمية مذكرة الانضمام في سنة 1996. وفي شهر ماي تحديدا. و كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف ويشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء OMC، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام و البحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة ، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها و كذا طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفهية و

[1] بن موسى كمال ، "**المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد** "، رسالة الدكتوراه في الدولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2004/2003 ، ص 459 .

على الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية ، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار ، ميزان المدفوعات ، التعريفات الجمركية ، التبادلات الخارجية ، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة ...الخ.،حيث اشتملت على 174 سؤالا من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك (131) ، علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار و التوضيح، حيث طرحت الأسئلة من الدول التالية : (الاتحاد الأوربي : 123 سؤالا،سويسرا : 33 سؤالا، اليابان : 9 أسئلة ، أستراليا : 8 أسئلة ، إسرائيل سؤال واحد) الغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات و آفاق هذا الانضمام، حيث أجابت على هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة و التي تتكون من 22 عضوا .

- و لقد انعقد أول اجتماع لمجموعة العمل المتكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في 22- 23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال الإجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركة أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا حيث قامت الجزائر بالرد على 500 سؤال و تم خلال هذه المفاوضات التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات ، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى .
- جويلية 2001 أعادت الجزائر صياغة ملف طلب العضوية لكي يتلاءم مع الشروط الموضوعية للمنظمة .
- -تم التوقيع على المرحلة النهائية من المفاوضات الخاصة بدخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 07 /فيفري /2002/ وقد تعرضت الجزائر الى اسئلة من طرف الدول الاعضاء تدور حول حقوق الملكية الفكرية ،الاتاوات الجمركية ،الحواجز التقنية للتجارة ،الوسائل القانونية للحماية التجارية .
- في ماي 2003 توجه وفد هام برئاسة وزير التجارة إلى جنيف بمناسبة عقد الدورة الخامسة للمفاوضات التقى فيها مع فريق العمل المكلف بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وقد تمحورت هذه الدورة حول تتبع نظام التجارة الخارجية للجزائر ومتابعة تطورات التغييرات الهامة في المجال التشريعي والمدى الذي وصلت إليه.[1]

[1] المرجع السابق ، ص 460.

- –في جانفي 2004 عقدت جولة جديدة من المفاوضات وقد أجابت الجزائر على 1200 سؤال كتابي للبلدان الأعضاء وقد طرحت على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال تعرضت هذه الى 11 قطاع في مجال الخدمات.[1]
- وفي 2006 لم يكن يسيرا الوصول الى اتفاقية الانضمام الجزائر رغم ماتم التصريح به بأنه سيتم الانضمام في هذا العام الى المنظمة من قبل السلطات الجزائرية وظل الحال كما هو الى نهاية عام 2012 .لان البلدان الاعضاء قد اشارت الى انه لا يزال على الجزائر الكثير من اجل ان تقوم به في المجالات التالية : (سعر المحروقات ، حقوق التسويق والتواجد التجاري ،النظام الضريبي ، الضريبة على القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك الاخرى دعم الصادرات،وبعض التدابير الصحية والنباتية والحواجز التقنية والامتثال الى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية)[2] .
- عقدت الدورة 11 في مارس 2013 ، وقد اجابت الجزائر في هذه الدورة 1933 سؤال يتمحور اغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول وكذا بالتوضيحات فيهما يخص نظام التجارة الخارجية للبلاد بصفة عامة[3].
- وقامت الجزائر بعقد دورة مفاوضات 12 للانضمام في مارس 2014 حيث تلقت هذه الجولة سلسلة اضافية من الاسئلة من بعض الاعضاء [4] من طرف كل من الاتحاد الاوروبي و تايلاندا ، و يتم الإجابة عن هذه الأسئلة بالتنسيق والتشاور مع القطاعات الوزارية المعنية وتحت إشراف لجنة حكومية مكلفة بتقييم ومتابعة الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والتي يرأسها الوزير الأول.

[1] طاشت الطاهر ، "**انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية** " ، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال جامعة مولود معمري ،بتزي وزو ، السنة الجامعية ، 2012/ 2013 . ص 152.

[2] خزندار وردة ،"**تاثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية**" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي ، جامعة منتوري بقسنطينة ، السنة الجامعية ،2012/2011 ، ص 36.

[3] فطيمة قدار ، جريدة الامة ، الصادرة في 04 /03/ 2013.

[4]جريدة السلام ، الصادرة في 03 /2014/09.

ويمكن عرض نموذج لبعض الأسئلة الاستراتيجية المطروحة على الجزائر وأجوبتها في النقاط التالية:[1]

-الأسئلة والأجوبة حول القيود الكمية عند التصدير

س: هل القيود الكمية تطبق على كل المنتجات؟

ج: تطبق القيود الكمية على بعض المنتجات كالمرجان ، وحول التزام الجزائر بالإجراءات المتعلقة بالحصص عند الاستيراد والترخيص بطريقة متكاملة وتناسق مع قواعد المنظمة أجابت الجزائر بنعم.

-الأسئلة والأجوبة حول السياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية

س: منح الأمانة المنظمة العالمية للتجارة ولفريق العمل ترجمة على التشريع المتعلق بالمنافسة المعلنة في جانفي 1995؟

ج: القانون حول المنافسة المعلن عنها في جانفي متوفرة أمام المنظمة العالمية للتجارة في المذكرة المقدمة من طرف الجزائر.

-الأسئلة والأجوبة حول الإطار التحضيري وتطبيق السياسات المتضمنة للتجارة الخارجية:

س: ما هي الظروف المحتملة التي تسمح باللجوء إلى الإجراءات غير التعريفية؟

ج: مشروع تنظيم التجارة الخارجية تم التعرض فيه إلى ذلك قبل تطور سير الانضمام ، أما الآن فيعد مشروع الدراسة والتحليل خاصة

س: هل يطبق نظام التراخيص عند الاستيراد؟

ج: نعم تطبيق نظام التراخيص عند الاستيراد.

-الأسئلة والأجوبة حول الملكية الفكرية:

س: هل تطبق سياسة حماية آلات الكمبيوتر وأعمال السنيماتوغرافية والفنون؟

ج: التشريع الجزائري يعطي للمؤلف حق منع استعمال عمله خاصة تحت شكل الاستعمال الشخصي للمصدر.

- الأسئلة والأجوبة حول الأسعار:

س: لماذا لا تخضع هذه المواد: (الحليب، الدقيق، السكر) لنظام الأسعار الحرة؟.

ج: لأنها تشكل مواد ذات استهلاك واسع (سلع قاعدية).

[1] فاطيمة بوثلج ،" **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسات انضمام الجزائر انضمام الجزائر اليها** " رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة المدية ، السنة الجامعية 2006 / 2007 ، ص 110.

س: يمكن إثبات أن المنتجات الزراعية تخضع لتحديد أسعارها من قبل الدولة؟

ج: نعم، وهذا راجع إلى استهلاكها الواسع.[1]

ومن الملاحظ ان ملف الجزائر من بين اكثر الملفات عراقة في المنظمة العالمية للتجارة ، ورغم محاولات الانضمام الا انها لم تفلح في الانضمام الى يومنا هذا والملاحظ ايضا من خلال ما سبق ان الاسئلة المطروحة على المفاوضين الجزائرين كلها اسئلة تسعى الى التخلى على كل انواع الدعم في شتى المجلات الاقتصادية وهذا ما سيحدث اثرا بالغا في صميم الاقتصاد الوطني نظرا لضعف قواعده ،ولكن يرى البعض ان للانضمام حوافز عدة ودوافع يجب من اجل تحقيقها من اجل هذا قامت بعدة اجراءات هذا ما سنراه في المبحث التالي

المطلب الثاني : دوافع وإجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

دفع بالجزائر الى التفكير في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة عدة ظروف منها م وطنية ومنها عالمية ومنها ما حملته مضامين الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الاعضاء ولكن وجدت الجزائر عدة اجراءات وجب عليها تطبيقها من اجل نجاح هذا الانضمام نذكرها :

اولا : دوافع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

من بين ابز واهم الدوافع التي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مايلي :[2]

– **إنعاش الاقتصاد الوطني :** إن الجزائر من خلال طلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى الاستفادة من الآثار الايجابية المحتملة على اقتصادها الوطني ذلك من خلال احتكاك مؤسساتها الوطنية مع الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر و بالتالي ضرورة عمل المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من اجل البقاء و الاستمرارية و من ثم خلق جو للمنافسة و التي يمكن للجزائر استغلالها لإنعاش اقتصادها الوطني و زيادة معدلات النمو في جميع الميادين.

–**التحولات العالمية التي شهدتها الساحة الاقتصادية :** حيث ساهمت هذه التحولات في تكريس ظاهرة والعولمة والتي تقتضي الحركة النشيطة الحرة و المتسارعة للمبادلات العالمية بإلغاء الحدود والحواجز التعريفية الجمركية والسياسية أمام حرية تنقل السلع ورؤوس الاموال .

– **مسايرة التجارة الدولية :** تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاديات الدول من خلال تنشيط حركة و حجم الصادرات و الواردات بين الدول. و بما ان الجزائر تحتل المحروقات حصة الأسد من صادراتها بنسبة

[1] المرجع السابق ص 113 .

[2] بداوي مصطفي ، "**منظمة العالمية للتجارة واثرها على القطاع المالي المصرفي**" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، بجامعة سعد دحلب ، بليدة السنة الجامعية 2003 / 2004 ، ص 87 .

تتجاوز 97% ، و هو ما يجعل ضرورة التفكير و العمل على تنويع صادراتها من منتجات القطاعات الأخرى خارج المحروقات ، و ذلك من خلال احتكاكها بالشركات الأجنبية و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا و تعزيز المنافسة بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و من ثم تنشيط تجارتها الخارجية و مسايرة التطورات العالمية و التجارة الدولية.

-**الاستفادة من المزايا التي تمنح الى الدول النامية الاعضاء بالمنظمة** : ان المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الاعضاء تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام اليها والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى الى الانضمام من اجل الحصول على المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية ومن اهم المزايا التي تمنح للدول النامية هي حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير والسماح لها بالبقاء على تعريفة مرتفعة نوعا ما وكذلك مدة التحرير التي قد تصل الى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة.[1]

-**الاستفادة من الاعفاءات الخاصة بالدول النامية** : وهذه الاعفاءات تمسح عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة والتي تصل فيه المدة الاعفاء الى 10 سنوات بالإضافة الى اجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة وبأحكام ميزان المدفوعات الى 5 سنوات ويمكن ان يصل الى سبع سنوات وذلك بطلب من البلد المعني .

3) يمكن مواصلة دعم الصادرات الى فترة تصل الى 8 سنوات.

4) وضع سياسة اقتصادية وتجارية واعتماد استراتيجية تنموية برص متكافئة بعيدة المدى.

5) اعطاء فرص متكافئة لكل من المستثمرين الجزائريين والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية .

6) اعطاء عناية اكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية والعمل على تنمية طاقة التصدير .[2]

- **جلب الاستثمار الاجنبي** : إن الجزائر و من خلال طلبها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC فإنها تسعى إلى ضمان جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحقيق ضمان للمستثمرين الأجانب و توفير الثقة لهم من جهة ، و من جهة أخرى استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة .

-وإضافة لهذا ، فانه يتعين للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة قبول التزامات أخرى في مجالات غير تلك التي تغطيها اتفاقيات المنظمة مثل:

-إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية و النقدية.

-اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية و الرقابة في الإنتاج.

---

[1] المرجع السابق ، ص 88 .

[2] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، "**انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة اهداف و عراقيل**" ، مجلة الباحث ، جامعة الشلف ، العدد 3 2004 ، ص 71.

– تحسين المناخ الاستثماري في البلد.
– إعادة النظر في الحظر المفروض على التصدير و جميع ما يشكل عائق أما حرية التبادل.
– تطوير لبنية الأساسية الزراعية و الصناعية
– دعم و تشجيع القطاع الخاص، و تقليص دور القطاع العام إلا في الأمور الخاصة بالخدمات العامة و البنى التحتية

اما فيما يخص الاجراءات فقد اتخذت الجزائر عدة اجراءات من اجل انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة سنذكرها في العنصر التالي .

ثالثا : اجراءات الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

بهدف حصول الجزائر على عضوية المنظمة العالمية للتجارة ، فإنها قامت بعدة إجراءات منذ تقديمها طلب التعاقد في الجات و الذي كان في 30 أفريل 1987 ، و من أهم الإجراءات نذكر. :[1]

–قد تم تشكيل لجنتين من اجل تحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في 07 نوفمبر 1994

اللجنة الأولى: و هي اللجنة الوزارية المشتركة لتحضير الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التي كانت مهمتها تتلخص أساسا في تحديد العناصر الإستراتيجية التي تسمح بإنطلاق مسار المفاوضات بين الجزائر و أطراف المنظمة العالمية للتجارة ، و كذا تحديد القطاعات و المنتجات التي يجب حمايتها و تحريرها و دراسة التأثيرات السلبية و الايجابية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

اللجنة الثانية: و هي لجنة تسهيل التجارة الخارجية ، و تتمثل مهمتها في اقتراح الإجراءات العملية وتحديد قواعد و طرق العمل في كل المحاولات التي تهم التجارة الخارجية.[2]

–**تم تقديم طلب الانضمام:** قامت السلطات الجزائرية بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996، و ذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة و التي قامت بدورها بتوزيعها على كل الدول الأعضاء بالمنظمة ، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من خبراء ، بحيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

–**تقديم مذكرة السياسة التجارية** : تحتوي مذكرة السياسة التجارة بصفة عامة و التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر التالية :

- مقدمة : حيث تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية ، و الصلة بين هذه الأهداف و أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

[1] دريس رشيد ،"**انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعاتها فترة الدراسة 2012/2000** "، رسالة تخرج اكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية ، 2007 ، ص112.

[2] ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد ، مرجع سابق ، ص 89 .

- البيان الاقتصادي على السياسات الاقتصادية و التجارة العالمية.
- إطار صنع و تنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع و الخدمات.
- سياسات تؤثر على التجارة في السلع .
- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة .
- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.
- قامت الجزائر بتقديم مذكرة سياستها التجارية بتاريخ 5 جوان 1996.

-**تعديل المنظومة التشريعية والقانونية**[1]: تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية لتسهيل عملية التفاوض ،وذلك ما للتعريفة الجمركية من اهمية في المفاوضات وتسهيل لعملية المفاوضات في الاقتصاد العالمي حيت تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية في سنة 1996 حيث كان التخفيض للرسوم الجمركية من 60% الى50%ثم الى بعد ذلك الى 45% حتى سنة 1997 ، ومن جهة اخرى وقعت الجزائر على قانون حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة كما صادقت على اتفاقية بيرن المتعلقة بحماية الاعمال الادبية والفنية سنة 1997 ... مما اعطى القوانين الجزائرية المرجعية الدولية .

-**التحرير الجزئي للتجارة الخارجية** : يعتبر اعادة الاعتبار لتجارة الجملة في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 او اجراء رسمي ملموس لتحرير التجارة الخارجية ، حيث سمح باسترداد البضائع لإعادة بيعه وتم إعفاءها من اجراءات مراقبة التجارة والصرف .

وتضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي باشرته السلطات الجزائرية في 1994 عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة .

رغم الدوافع والإجراءات التي اتخذتها الجزائر من اجل الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الا ان هناك عراقيل كثيرة واجهت مسار هذا الانضمام وحالت دون نجاح مشروع الانضمام.[2]

[1] المرجع السابق ، ص113 .

[2] دريس رشيد ، مرجع سابق ، ص 113.

المطلب الثالث : عوائق الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

رغم مرور ما يفوق عشرين سنة على طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مازالت المفاوضات قائمة دون الوصول الى نهايتها والموافقة على الانضمام ، وهذا لان المفاوضات واجهتها عدة عراقيل منعتها من النجاح ومن اهم الصعوبات والعوائق مايلي :[1]

- رغم مشاركة الجزائر منذ دورة الاورجواي كعضو ملاحظ ومازالت المفاوضات تغيب عنها استراتيجية واضحة على المدى القصير والمتوسط.
- يلاحظ ايضا عدم استقرار المسؤولين بحيث تعاقبت عدة وزارات على هذا الملف الحساس منذ ان شرع في هذا المسار .
- وجود اقتصاد يعيق عملية الانضمام. حيث تعد الخصائص الاقتصادية للجزائر مصدرا لبعض المصاعب التي تحول دون الانضمام من بين هذه المصاعب(الاعتماد على المحروقات ، التركيز على القطاعات العمومية في اقتصادها ،عدم وضوح في البرامج الاصلاحية الدقة في المعطيات، تفضيل الدولة الجزائرية الانفتاح المحدود في قطاعات معينة)
- التأخر في اجراء الاصلاحات القانونية الملائمة لمواقفة احكام القانون الدخلي مع احكام المنظمة .
- هناك اطراف فاعلة في المجتمع تطالب بتأجيل الانضمام من اجل اعطاء الوقت الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأهيل ،نظرا للمنافسة القوية التي تنتظرها بعد الانضمام
- عدم وضوح شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مما فتح المجال لشروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة وبالتالي فان الدولة الراغبة في الانضمام تتحمل التزامات تفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاورجواي .
- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية : حيث اصبحت صفة الدولة النامية لا تمنح بسهولة للدولة النامية .حيث يتم التفاوض مع الدول النامية الراغبة في الانضمام من اجل ان تتخلى على وضعيتها كدولة نامية.
- افتقار الجزائر للمهارات القادرة على اقناع المفاوضين في الطرف المقابل ، وعدم اعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضيق مساحات التفاوض لديه.[2]

[1] طاشت الطاهر ، مرجع السابق ، ص 155 .

[2] سليم مسعداوي ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة معوقات الانضمام وافاقه** ، الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 77.

هذا عن الجزائر ومسار المفاوضات للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ومعوقات التي حالت دون ذلك فهل يوجد من الدول العربية من انضمت الى المنظمة العالمية للتجارة ما هي تطلعاتها لهذا الانضمام .

المطلب الرابع : انضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة

ان الدول العربية التي اصبحت اعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ليست بأحسن حال مما عليه الدولالعربية التي لم تنضم الى يومنا هذا على رأسها الجزائر الا انها واكبت التغيرات العالمية وخاصة التجارية منها وأبت الا ان تكون من بين مؤسسي المنظمة العالمية للتجارة فمن بين الدول العربية الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة نذكر [1]:

- جمهورية مصر العربية انضمت للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 30 / يونيو / 1995/ .
- المملكة الاردنية الهاشمية انضمت للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 11 /ابريل /2000 /.
- دولة الكويت العربية انضمت للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1/يناير /1995 / .
- مملكة البحرين انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1 /يناير /1995 /.
- دولة موريتانيا انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1 /يناير /1995 / .
- الجمهورية العربية التونسية انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 29/ مارس/1995.
- جمهورية جيبوتي انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 30 / يونيو / 1995/ .
- الملكة العربية المغربية انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1/يناير /1995/.
- دولة قطر انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ / 13/يناير/1996.
- دولة الامارات العربية المتحدة انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 10 / ابريل / 1996 /.
- سلطنة عمان انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 09 / نوفمبر /2000./.
- المملكة العربية السعودية انضمت في للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 11/ ديسمبر /2005 /.

[1] سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العامية اثار السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول العربية** ، دار الحامد ،للنشر والتوزيع ، 2005 ص 127 .

ثانيا : تطلعات الدول العربية من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

تطلعت الدول العربية من خلال الانضمام الى المنظمة العلمية للتجارة الى تحقيق طموحات كثيرا سعيا منها الى الاستفادة من المزايا وتحقيق اهداف التي لن تتحصل عليها إلا باندماجها في النظام العالمي الجديد ودخولها في نظام تجاري تقوده المنظمة العالمية للتجارة ومن بين اهم الطموحات التي سعت الدول العربية لتحقيقها نذكر:[1]

- تطمح الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام الى تحقيق الدعم لها من طرف المنظمة العالمية للتجارة الدول الاعضاء فيها .
- تطمح الى تشجيع وتأييد المنظمة العالمية للتجارة لمزيد من الانضمام الدول العربية الى صفوفها وذلك بحث في طلبات الدول العربية التي لم تنظم .
- تطمح من اجل تخفيف الالتزامات وزيادة الدعم من خلال تقديم العون الفني مع المعاملة الخاصة و التفضيلية المنصوص عليها للدول النامية باعتبارها معظم الدول العربية تصنف من دول نامية والأقل نموا .
- تطمح الى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخبرتها في شتى الميادين خاصة الاقتصادي منها من اجل رفع الكفاءة في المنافسة على جميع الاصعدة .
- تطمح الى الاستفادة من دخول اسواق 161 دولة مما يؤدي الى تحفيز الصناعات الوطنية وتنشيطها نتيجة لزيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الاجنبية .
- تطمح الى التأثير بصورة فعالة على الدول التي تفرض قيودا عن الصادرات العربية اليها
- تطمح في تمكينها من المساهمة في صياغة وبناء النظام التجاري الدولي الجديد وضمان ان هذا النظام لن يتم في غيابها ولن يكون على حساب مصالحها .
- تطمح الى نقل الخبرات والتكنولوجيات مما سيحفز من زيادة الانتاج العربي و يحسن من جودتها ويعزز الكفاءة الاقتصادية للدولة

[1] محمد بدر كوجان ، " **خطوات سورية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة** " ، ورقة عمل في مؤتمر العربي الثالث ، حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء المفاوضات برنامج عمل الدوحة ، مرجع السابق ، ص 296.

خلاصة الفصل الثاني

توضح لنا من خلال هذا الفصل التجارة الجزائرية منذ استقلالها تميزت بخاصية ثابتة هي ميزة الضعف والتخلف وهذا راجع الى عدة اسباب تاريخية و اخرى دولية ... الامر الذي الزمها المراتب الاخيرة مقارنة مع كثير من الدول ، ويعتبر اعتمادها على قطاع المحروقات وإهمالها الشبه تام للقطاعات الاخرى (القطاع الزراعي الصناعي الخدمي..الخ) من ابرز مظاهر الضعف الذي تتخبط فيه ، حيث ان طبيعة هذا الاعتماد يولد بالضرورة التبعية الخانقة للعام الخارجي خصوصا الدول المتقدمة منه خاصة وان هذه البلدان تتمتع التقدم الكافي الذي يجعلها تحكم القبضة على اقتصاد ضعيف كاقتصاد الوطن الجزائري ، ولكن الجزائر تأبى الا ان تضع نفسها في غمار منافسة شرسة ممكن تزيد الامر تعقيدا على اقتصادها وذلك بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة التي تحكمها قوى عظمى اقتصاديا ظنا منها ان الامر سيدفع بعجلة الاقتصاد ويزيد من تطوره ولكن التوقعات ترى ان اقتصاد الجزائر مادام في وضعيته الحالية فانه سيجازف ان انضم الى المنظمة العالمية للتجارة في حين ترى اخرى ان يمكنان يكون حافزا للجزائر بالنهوض باقتصادها هذا ما سنقوم ببحثه في الفصل الثالث

الفصل الثالث :

دراسة انعكاسات الانضمام الى OMC على القطاعات الاقتصادية العربية والجزائرية

مقدمة الفصل الثالث:

كما هو معلوم ان اقتصاديات العالم تأثرت بانضمامها الى المنظمة العالمية اما سلبا او ايجابا وعلى رأسها اقتصاديات الدول العربية المنضمة الى المنظمة ، التي تأثرت حقيقتة بهذا الانعراج الاقتصادي الذي افرز لها العديد من الفرص والتحديات فحاولت التعامل معه بما يساعدها على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يخلفها ومواجهة التحديات التي يفرضها بشكل يحد من سلبياته ، وفي الظاهر ان المنظمة العالمية للتجارة التعامل فيها يكون بمبدأ التعامل بالمثل بين جميع الدول الاعضاء سواء النامية او المتطورة ولكن في الحقيقة ان الدول التي تتميز بالقوة الاقتصادية هي التي تحظى بالنصيب الاوفر من المزايا نظرا للقوة الاقتصادية والتقنية العالية من جهة واستفادتها من ازالت العوائق التي كانت تعيق حركة تجارتها نحو بقية الدول اما الدول النامية عامة و العربية خاصة على رأسها الجزائر سوف يكون لها النصيب الوافي من التحديات نظرا للتبعية الاقتصادية الشبه كلية التي تربطها بهذه الدول المتقدمة .

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى تحليل اثار المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة قياسا على الاثار الناجمة على الدول العربية المنضمة التي يشابه اقتصادها اقتصاد الجزائر ، حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول : اثر الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة على قطاعات الاقتصادية الملموسة العربية والجزائرية .

المبحث الثاني : اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات الخدمية العربية والجزائرية.

المبحث الاول : اثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات الاقتصادية الملموسة العربية والجزائرية

تعد القطاعات الاقتصادية التقليدية من اكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بنتائج الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة كونها تعد من اقوى الركائز التي يقوم عليها اي اقتصاد ونظرا للواقع الاقتصادي الواضح لاقتصاديات الدول العربية بما فيها الجزائر الذي يشتهر بالضعف فقد يتأثر الانفتاح التجاري تأثرا بالغا ادى ممكن ان يؤدي به الى وضعية ايجابية كما يطمح ،او سلبية عكس ما كان متوقع كل هذا سوف نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الاول : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الزراعة العربي والجزائري

انضمت بعض الدول العربية في جولة الاورجواي الى المنظمة العالمية للتجارة في ظل واقع لا يختلف عن الواقع الذي تعيشه بقية البلدان النامية ونخص بالذكر واقع القطاع الزراعي الذي يعتبر هذا الاخير ركيزة اساسية يعتمد عليها اي اقتصاد ودافع الى الرقي والازدهار في حالة تطوره ، غير ان قطاعات الزراعة في البلدان العربية المنظمة اتصف بصفات ضعف وقفت دون النهوض بهذا القطاع مما جعلها بلدان ذات اقتصاديات ضعيفة اذا ما قورنت بالبلدان المتطورة.

اولا : واقع الزراعة في الدول العربية بعد الانضمام في المنظمة العالمية للتجارة

ان الدول العربية غنية بالموارد الزراعية سواء الطبيعية منها كالأرضي الزراعية او المستعملة في الانتاج او الموارد الغابية والمراعي او كالثروة المائية التي تتواجد في الدول العربية ذات امكانيات زراعية كبيرة كالسودان ومصر والعراق وسوريا ومصر ،كما تتوفر بالدول العربية نسبة معتبرة من الثروة الحيوانية اضافة الى توفر عوائد مالية المتأتية من البترول غير انها غير مستغلة في قطاعات الاقتصادية الانتاجية ، وعلى الرغم من توفر الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية في الدول العربية الا ان الانتاج الزراعي العربي يعتبر ضعيفا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة حيث يقدر بمتوسط بنسبتة 4.5 % من الانتاج العالم وهو رقم ضعيف جدا ويرجع ذلك الى المشاكل لعديدة التي يعاني منها القطاع طبيعية وبشرية ، ان ضعف الانتاج الزراعي وتدني انتاجيته ادى الى ضعف التجارة الزراعية العربية سواء الخارجية او البينية مما نتج عنه حدوث فجوة غذائية وتفاقمها من عام الى اخر وتراجع مستويات الاكتفاء الذاتي .[1]

ومن بين اهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي ما سنذكره في العنصر الموالي .

[1] بن عمر الاخضر ،" **تاثير تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** "، رسالة ماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر السنة الجامعية 2007/2006 ، ص ، 123.

ثانيا : المشاكل الاقتصادية في القطاع الزرعي العربي

تعد المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي من بين الامور التي ادت الى ارهاقه وجعله يحتل المراكز الاخيرة في ترتيب القطاعات الاقتصادية العالمية ومن بين المشاكل الاقتصادية لهذا القطاع نذكر: [1]

1) **ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي** : يعتبر قطاع الزراعة في البلدان العربية قطاعا مهمشا عن باقي القطاعات الاخرى فحصة القطاع من اجمالي المشاريع تعتبر ضئيلة جدا ،بالإضافة الى سوء التوزيع، وسوء ترتيب الاولويات التي لا يتم اختيارها وفقا لأسس اقتصادية واجتماعية سليمة مثل المحاصيل الثانوية يتم تفضيلها على محاصيل استراتيجية مهمة ...وعوض ان تستثمر رؤوس الاموال العربية المودعة في البنوك الاجنبية التي تقدر 1.4 تريليون دولار في دفع عجلة الاستثمارات وخاصة منه الزراعية فانها تفضل ان تكون مستثمرة في الدول المتقدمة ، ليبقى قطاع الزراعة يعاني من التخلف الدائم.

2) **تباين انماط السياسات السعرية** : بالنسبة للأسعار فقد مارست معظم الدول العربية العديد من انماط السياسات السعرية الهادفة الى انشاء مناخ المناسب الى قطاع الانتاج وتقليل التقلبات التي تعتري الاسعار في ايطار حماية المستهلك وتامين احتياجاته السلعية والغذائية بصفة خاصة ، حيث اتبعت العديد من الدول العربية سياسة تحديد الاسعار ، الا ان رغم نجاح تلك السياسات الا ان تحديد الاسعار قد يؤدي الى الاضرار ببعض المنتجات الزراعية وبالتالي التخلي عن زراعتها .

3) **تماثل المنتجات الزراعية العربية وتنافسها** : في الواقع ان اغلب المنتجات العربية متماثلة في خصائصها وبالتالي ادى الى مشكل التبادل التجاري بين الدول العربية ولاسيما في مجال المنتجات الزراعية .

4) **مشاكل التسويق المنتج الزراعي** : لا يزال التسوق العربي بدائيا في العديد من الدول العربية فهو يعاني من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله الى المستوى المطلوب من تدني نوعية المنتجات المعروضة في الاسواق وعدم توافر الحد الادنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية ودراسات الاسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المؤهلة مما يؤدي الى عدم بناء قدرات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية او اسواق التصدير وعدم وجو المعرفة الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة وتخزين وغياب الرشاد التسويقي في المجال الزراعي .

5) عدم وجود تكامل وتنسيق بين القطاعات خاصة قطاع الصناعة و الزراعة

[1] المرجع السابق ، ص 97 .

6) معوقات في مجال استعمال الموارد الغذائية وهذا يشمل مياه الري وأنظمة الصرف وخصائص الارض الزراعية واستعمالاتها [1]

ثالثا : واقع الصادرات والواردات العربية الزراعية بعد انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة

اكتسب قطاع الصادرات والواردات العربي بعد وقبل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة خصائص عكست الواقع الذي يعيشه هذا القطاع ابرزت لنا اهم مميزاته .

1) واقع الصادرات الزراعية العربية بعد انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة

تتصف الصادرات العربية الزراعية بشكل عام بالعشوائية ،اضافة الى تذبذب الانتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة العربية على الامطار مما يؤدي الى التقلب في كمية المنتجات الزراعية المصدرة من سنة الى اخرى وذلك ان الدول العربية بعيدة عن اسس ومبادئ تجعلها تحافظ على اسواقها الزراعية اذ تقتصر قرارات التصدير اثناء حدوث فائض الذي يدفع الى البحث عن اسواق التصدير الامر الذي لا يؤدي الى ثبات الاسواق على المدى البعيد اضف الى ذلك ان الصادرات الزراعية العربية الزراعية غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية كما ان معظم الدول العربية لم تصل الى مستوى الفني المطلوب في الاعداد للتصدير خصوصا فيما يتعلق بالقطف والنقل والفرز والتغليف ،مما يؤثر سلبا على نوعية المنتجات المعروضة في الاسواق كما ان بعض الدول تفتقد الى اصول التقييد بالمواصفات الخاصة بالتصدير اذ لا يلتزم بعض المصدرين بالمواصفات المتفق عليها مسبقا مثل عدد الثمار في الصندوق وحالة النضج وغيرها مما ادى الى عدم الثقة بالمنتجات المصدرة.

2) واقع الواردات الزراعية العربية بعد انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة

لا تزال الغالبية من الدول العربية تعتمد اعتمادا كبيرا في سد حاجياتها الغذائية على الاستيراد من الخارج وهو ما تعكسه الزيادة السنوية في قيمة الواردات الغذائية للدول العربية ، وتعتبر الحبوب مركز الصدارة في قائمة الواردات ويتصدرها القمح وتعتبر واردات كل من مصر ، الجزائر ، السعودية ، حوالي نصف الواردات الغذائية العربية ، بالإضافة الى عجز الميزان الزراعي للدول العربية .[2]

اضافة للواقع المذكور سابقا في مجال الزراعة العربية والمشاكل التي يعني منها ، فقد نتج عدة تأثيرات بمجرد انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة والتي سنوضحها في العنصر الموالي

[1] محمد صفوت قابل ،" **التنافسية و الاقتصاديات العربية**" ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التكامل الانتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية ، الغردقة جمهرية مصر العربية ، نوفمبر 2010 ، ص 207.

[2] بن عمر الاخضر ، مرجع سابق ، ص 100.

رابعا : الاثار السلبية الايجابية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

سعت الدول العربية بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة من اجل النهوض بجميع قطاعاتها خاصة منها قطاع الزراعة الذي تأثر بصفة كبيرة نتيجة تحريره ، الامر الذي اوقع هذه الدول في الكثير من السلبيات وحاولت الاستفادة من بعض الايجابيات وفي ما يلي توضيح لأهم هذه الاثار :

1) الاثار السلبية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

ان الاثار السلبية التي لحقت القطاع الزراعي العربي كبيرة وخطيرة نتيجة لتفاوت الكبير بين الدول العربية والمتقدمة المنضمة التي تتمتع بجهاز زراعي انتاجي ذا قدرة عالية والمرونة الكبيرة تساعده على التأقلم مع التقلبات الخارجية ، بينما الدول العربية التي يتمتع جهازها الانتاجي بالهشاشة وعدم قدرته على امتصاص الهزات الخارجية وارتداداته المحلية اضافة الى المشاكل الكبيرة التي يعاني منها القطاع الزراعي في الدول العربية ويمكن اجمال اهم الاثار السلبية التي لحقت بالدول العربية الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في ما يلي :

- **الغاء الدعم على القطاع الزراعي** : لقد اقرت المنظمة العالمية للتجارة بتحرير المنتجات الزراعية و الغاء الدعم المقدم للمزارعين و الاعانات التي تمنحها الدولة لقطاعها الزراعي مما سيؤثر سلبا على القطاع الزراعي الذي مازال يحتاج الى دعم كبير مع الظروف الاقتصادية الجديدة وهو ما سيؤدي الى وضع الزراعة العربية في حالة منعدم القدرة للتأقلم مع التغيرات المفاجئة التي كانت ولا تزال تطرأ على الاوضاع الاقتصادية الدولية .
- **تراجع مؤسسات التمويل وتوفير مستلزمات الانتاج والتسويق** : تعتمد الزراعة العربية على مستوى مستلزمات الانتاج على مجموعة من المؤسسات تهدف الى توفير هذه المستلزمات التي تخص الانتاج الحديث كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور... بالإضافة الى المؤسسات الخاصة بالتمويل في هذا القطاع إلا ان هذه المؤسسات سيرفع عنها الدعم الحكومي مما سيؤثر عليها سلبا .[1]
- **التدخل في رسم السياسات الزراعية** : ادى انضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة الى تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية والتي من بينها سياسة تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية بما يتفق مع ظروفها الواقعية و اهدافها الوطنية فتحرير تجارة المنتجات الزراعية تنطوي على احالة عدة من القرارات والصلاحيات الى المنظمة العالمية للتجارة مثلا تحديد انواع الدعم المسموح به والدعم المحظور وهو ما سيؤدي الى ضعف الانتاج .

[1] بن عمر الاخضر ، مرجع سابق ، ص 129.

- **ارتفاع اسعار التكنولوجيا الحديثة** : ان تخفيض الدعم على الصادرات سوف يؤدي الى زيادة تكاليف الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتطوير الصادرات الغذائية وتصنيع واستخدام الادوية... وهو ما سيضيف اعباء مالية كبيرة على الدول العربية واستنزاف المزيد من العملة الصعبة في سبيل الحصول على التكنولوجيا .

ويمكن القول في هذا الصدد ان انضمام بعض الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة زاد من قضية اللاتكافؤ على قطاعها الزراعي في التبادل بين دول استطاعت ان تبني قطاعها الزراعي ، ودول فتية لا تزال زراعتها بحاجة الى اصلاح ودعم كبير .[1]

هذا عن سلبيات الانضمام وأثارها اما عن الايجابيات فسنوضحه في العنصر الموالي

خامسا :الاثار الايجابية انضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

رغم ما اوردناه من اثار سلبية في المجال الزراعي التي لحقت بالدول العربية من جراء انضمامها الى منظمة التجارة العالمية الا ان هناك بعض الايجابيات التي ان استغلتها هاته الدول ستعود عليها بالفائدة من الاثار الايجابية نذكر :[2]

- استفادة الدول العربية المنظمة من مزايا وتسهيلات والاستثناءات المقدمة من المنظمة العالمية للتجارة لمواجهة الاثار السلبية التي قد ترتبت عن تخفيض الدعم مثل فترات السماح (10 سنوات) باعتبارها فترة كافية لتسوية اوضاعها وبناء هياكلها الاقتصادية والمالية والخدمة بما يحقق لها موقع في المستقبل
- **تشجيع الاستثمار في الزراعة** : لقد ادى انخفاض الدعم على المنتجات خاصة منها الزراعية في الدول العربية الى رفع الاسعار في السوق المحلية والعالمية الامر الذي ادى الى دفع عجلة الاستثمار في الزراعة من ثم الزيادة في الانتاجية والإنتاج الكلي وبالتالي زيادة في درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من المنتجات الزراعية.
- وبشكل عام فان تطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية من شانها زيادة فرص التوسع في انتاج المحاصيل الزراعية كما من شانه اضافة مساحة زراعية جديدة غير مستغلة .

والملاحظ ان الاثار المتأكد على القطاع الزراعي في الدول العربية المنظمة سلبي اكثر ما هو ايجابي لان لأثار الايجابية محتملة فقط ممكن ان تأخذ بها الدول العربية وممكن ألا تأخذ بها والآثار السلبية امر قد لمسته حقيقة في معظم الدول العربية المنضمة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام العالمي الجديد وافاقه المستقبلية** ،مجموعة النيل العربية ، مصر ،2003 ، ص 244 .

[2] بن عمر الاخضر ، مرجع سابق، ص ، 135 .

سادسا : واقع القطاع الزراعي الجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

لا يختلف القطاع الزراعي الجزائري عن بقية قطاعات الزراعية العربية بل هو يكاد ان يكون اسوء حالا من بعض الدول رغم ما يحتل قطاع الزراعي من مكانة مهمة في الاقتصاد لأنه يعتبر ركيزة اساسية في توفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي غير انه يميز هذا القطاع هو التذبذب والتباين في كميات الانتاج ومستويات الانتاجية.

1 : المشاكل القطاع الزراعي الجزائري في ظل الانضمام الى المنضمة العالمية للتجارة

تعاني الجزائر كغيرها من الدول العربية من عدة مشاكل في القطاع الزراعي حالت دون تطور ورقي هذا القطاع ويمكن ايجاز هذه المشاكل كالأتي:[1]

- ارتباط الزراعة الجزائرية بكمية الامطار المتساقطة حيث ان معظم الزراعة مطرية ونسبة قليلة منها تخضع الى عملية الري الذي نجده في اغلبه يعتمد على اساليب تقليدية
- ان الكثير من الاراضي تفقد خصوبتها نظرا للإهمال وسوء الادارة ومتطلبات الزراعة[2] ، وبالتالي تقلص نسبة المساحة الخاصة للزراعة ،وكذلك بفعل عوامل طبيعة (الانجراف والتصحر) وان غالبية الاراضي ذات طابع صحراوي
- جهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي وكذا هجرة الفلاحين وتخليهم على خدمة الارض والاتجاه الى قطاع الصناعة والتجارة ، لان الاجر في قطاع الزراعة متدنية مما ادى الى اهمال المساحات الزراعية.
- انعدام السياسات السعرية والمالية الملائمة تستطيع استقطاب الاموال اللازمة للإستثمار في قطاع الزراعة من اجل انتاج زراعي مربح.
- عدم كفاءة اجهزة الرشاد الفلاحي في توفير النصح و الارشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير اساليبهم الزراعية
- عدم توفير الامكانيات والاموال الكافية لتعميم برنامج متكامل يستفيد منه غالبية الفلاحين بالحصول على قروض زراعية بشروط ميسورة .
- غياب الصناعات الغذائية التي تمتص الفائض الانتاجي .

كل هذه المشاكل قد انعكست على واقع الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية كل هذا سنوضحه في مايلي .

---

[1] فوزية غربي ، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**" ، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2008/2007 ص 53.

[2] هاشمي الطيب ، " **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2013/2006 بين الانجازات والعقبات** " ، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، بالشلف، 24/23 نوفمبر 2014. ص8

2: واقع الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

يميز قطاع الصادرات والواردات الجزائرية بواقع لا يختلف كثيرا عن الواقع العربي فهو يشترك معه تقريبا في جميع الخصائص و المميزات .

أ) واقع الواردات الزراعية الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

بناءا على احصائيات للسنوات الدراسة السابقة نلاحظ ان هناك تزايد مستمر للواردات الزراعية حيث يعود سببه الى زيادة الطلب على المواد الغذائية رغم ارتفاع اسعارها ، وذلك راجع للمشاكل التي واجهت القطاع ولقلة الانتاج الوطني وعجز القطاع الزراعي على سد احتياجات السوق المحلي من المواد الغذائية في ظل استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني حيث اعتمدت الجزائر على السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق المحلية من المنتجات الغذائية [1] .

اذ يمكن القول ان معظم السلع الغذائية ما تزال تستورد بكميات كبيرة وتبقى وتيرتها دون تغير ايجابي على مدى سنوات مضت خصوصا ان غالبية المواد المستوردة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لاستهلاكها الواسع ولان اسعار هذه المواد تتحكم فيها تقلبات السوق العالمي مما سيشكل عبئا اضافيا على البلاد.

ب) واقع الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

من الطبيعي ان تطور الصادرات السلع الزراعية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لان صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات ولا تتعدى قيمتها بعض الملايين الدولارات الامريكية حسب الاحصائيات الجدول رقم (02) من الفصل الثاني ، وهذا يعكس العجز الواضح للقطاع الزراعي الوطني ، اضف الى ذلك ان السلع المصدرة سلع اولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية ، ان مساهمة الصادرات الزراعية ضمن اجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا ويرجع ذلك الى عدم تحقيق فاعلية واضحة على مستوى الصادرات الجزائرية وتنويعها .

ومنه نستنتج ان التبادلات الزراعية في الجزائر تبرز لنا تناقضا في الوضعية الغذائية فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة وقدرة زراعية ضخمة ومن جهة اخرى هناك عجز غذائي ضخم وبالرجوع الى للبيانات السابقة نجد ان هناك زيادة متواصلة لصادرات المحروقات وهناك زيادة مرفقة للواردات الغذائية ، فبدل انه يتم تحويل جزء من المواد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات للاستثمار الفلاحي من اجل زيادة في الانتاج

[1] قصوري ريم، " **الامن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر –** " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، السنة الجامعية 2012/2011 ، ص 168 .

وزيادة المداخيل والاستغناء من التبعية في بعض المواد الغذائية يتم صرف هذه الايرادات على سلع اجنبية وبدل ادخال اموال للاستفادة منها ندفعها ثمنا لهذه السلع .

سابعا : الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

نظرا للتغير الجذري الذي سيحصل اذا تم انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فانه من الضروري حدوث تأثرات كثيرة يمكن ان تكون على شكل تحديات تعود حتما بالسلب او مزايا او تعود بالإيجاب على وضعية القطاع الزراعي الجزائري وفي ما يلي سوف نوضح اهم تلك الايجابيات والسلبيات في العنصر الموالي

1) الاثار السلبية المتوقعة في حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي

نظرا للواقع المتردي الذي تشهده التجارة الزراعية الجزائرية من تبعية كبيرة للخارج وقلة منتوجها مقارنة بالدول الاخرى ، واستنادا لما لمسناه فان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع زراعتها سيكون امر خطير وسيزيد الامر تعقيدا نظرا للحالة التي يمر بها هذا القطاع الذي يكاد ان يكون معدوما تماما ومن بين الاثار السلبية نذكر[1] :

- من التوقع ان يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية اثر مباشر على الدول النامية والجزائر واحدة منها سيؤدي الى انخفاض الدعم الزراعي الى ترك الاراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي الى انخفاض في حجم الانتاج العالمي الامر الذي يؤدي بدوره الى تقليل في حجم الصادرات الزراعية في الاسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع اسعار الواردات من المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء ويكون شديدا عليها باعتبارها تعاني من عجز في هذا المجال كبير في هذا المجال ،فعلى سبيل المثال اذا كانت الجزائر تحصل على طن من القمح 110 دولار فمع تنفيذ الترتيبات الجديدة اي الغاء الدعم ستحصل عليه الجزائر بسعر 145 دولار او اكثر وهذا يعني زيادة في قيمة فاتورة الواردات 30% وهو ما يكيد الجزائر خسائر كبيرة .
- يترتب على انضمام الجزائر المرتقب ان تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الاجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال وهو ما يؤدي الى دخول منتجات زراعية عديدة الى السوق الجزائري وينجم عنه [2] منافسة غير عادلة يصبح المنتج المحلي غير قادر على منافسة المنتج الاجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة اقل وجوده لا باس بها .

[1] ايات الله مولحسان ، مرجع سابق ، ص 288.

[2] ناصر دادي عدون ، ناصر دادي عدون ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة OMC**، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص 164 .

- من المحتمل ان تحقق صادرات المواد الغذائية انخفاض في الميزان التجاري الجزائري الزراعي بحيث ان هذه صادرات التي تدخل الى الاسواق الاتحاد الاوربي الشريك الاول للجزائر في التجارة الدولية بدون الرسوم الجمركية ومن ثم فان الغاء تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الاوربي استنادا الى قاعدة معاملة الدولة الاولى بالرعاية يمكن ان يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر .
- يحتاج الانتاج الزراعي الى مستلزمات الانتاج او الى سلع وسيطة معظمها غير متوفرة محليا وتضطر الجزائر الى استرادها مما يزيد في تكلفة الانتاج الزراعي ومعنى ذلك ان عناصر الانتاج يمكن ان تكون اكثر تكلفة في الجزائر عنها في البلدان المتقدمة .[1]
- باعتبار الجزائر بلد يتميز بالتبعية الغذائية فان توسيع نطاق المبادلات مع تخفيض الاعانات الرسمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة على هذه المواد سيرفع من فاتورة الواردات الغذائية خاصة من المواد التي تحتل نصيب الاسد في وارداتنا (الحبوب ، الحليب ومشتقاته ، السكر والقهوة ..)[2]

كما اسلفنا ان قطاع الزراعي هش لا يعنى بمميزات التطور و العصرنة مما سيخلف السلبيات المذكورة انفا ولكن يمكن ان تحقق ايجابيات بانضمامها والتي سنوضحها في العنصر التالي .

2) الاثار الايجابية المتوقعة في حال انضمام المنظمة العالمية على قطاع الزراعي الجزائري

رغم ما وذكرناه من اثار سلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على لقطاع الزراعي لكن ممكن ان تكون هنالك اثارا ايجابية ، تتمثل اهم الاثار الايجابية المحتملة فيما يلي :[3]

- قد استفادت الجزائر من تطبيق معاملة الدولة الاولى بالرعاية في المبادلات التجارية .
- قد استفادت الجزائر باعتبارها من الدول النامية من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في منظمة التجارة الدولية التي تعفي للبلدان النامية من بعض الالتزامات ولمدة معينة .
- قد استفادت الجزائر من المساواة في المعاملة بين المنتجات الجزائرية والأجنبية في الاسواق الخارجية وهذا بموجب تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية .

---

[1] كمال روابنية ، **تحرير التجارة الزراعية واثره على التنمية الزراعية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007 ، العدد 11 ، ص 239.

[2] زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، **افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة العوم الانسانية ، بجامعة بسكرة ،2003 ، العدد 4 ، ص 12.

[3] سماتي حكيمة ،" **اثر المنظمة العالمية على اقتصاديات الدول** " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، سنة 2010/2009 ، ص، ص ، 52 ،53 .

- امكانية تنمية القطاع الزراعي في الجزائر وذلك من خلال الاسعار المنخفضة للسلع والمعدات الزراعية ذات التقنية العالية نتيجة خفض او الغاء الرسوم الجمركية على الوردات .
- تمكين الجزائر من الدفاع عن مكانتها التجارية .

مما سبق نستنتج ان الجزائر بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة في وضعها الحالي مع هشاشة القاعدة الانتاجية الزراعية وقلة التطور في المجال الزراعي سوف لن تسلم من العواقب التي وقعت فيها معظم الدول النامية خاصة العربية منها يعني ان هذا الانضمام سيؤثر سلبا اكثر ما هو ايجابي على الوضعية الزراعية الجزائرية ، الا ان تتخذ الجزائر اجراءات وتضع سياسات من شأنها ان تطور من قطاعها الزراعية لكي يكون قادرا على منافسة السلع الزراعية والمواد الغذائية الاتية من الاجانب .

المطلب الثاني : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة العربي والجزائري

تتصف القطاعات العربية والجزائرية التقليدية في مقدمتها القطاع الصناعي بمميزات استثنائية من توفر موارد مالية وطبيعية وبشرية الا انه يفتقر في الحين نفسه الى مقومات التطور والمنافسة القوية نتيجة لواقع طالما كان ضعيفا جعله دائمة في اخر الترتيب بالنسبة لاقتصاديات دول اخرى .

اولا : واقع القطاع الصناعي العربي بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسة والاقتصادية و ايضا لتقلبها وذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الانتاج على الخارج ونتيجة التحكم الزمني من الدولة الموردة في عمليات امداد تلك المستلزمات للقطاعات الانتاجية ، ورغم التحسن الذي شهدته الصناعة العربية الا انها واجهت هذا التحسن زيادة في الطلب على النفط الامر الذي ادى الى زيادة الصناعة الاستخراجية مما يدل على ان القطاع الصناعي في الدول العربية يعتمد على الصناعات الإستخراجية والتي تساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على مدى تخلف وعجز هيكل الانتاج الصناعي [1].

ومن جراء هذا الوضع المؤسف فقد نتجت عنه عدة مشاكل عانى منها قطاع الصناعي للدول العربية هذا ما سنوضحه في العنصر الموالي.

[1] محمد صفوت قابل ، "**المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي**" ، ورقة عمل ،في ملتقى ، التكامل الانتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية ،الغردقة مصر، نوفمبر ،2010، ص 10.

ثانيا : مشاكل للقطاع الصناعي العربي بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :

من بين المشاكل والعراقيل المشتركة لقطاع الصناعي للدول العربية نذكر:[1]

- صغر حجم المنشآت الصناعية بسبب قلة رؤوس الاموال المستثمرة
- صغر حجم الاسواق العربية حيث تعاني الدول العربية من ضعف التسويق المحلي نظرا لانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع المحلية
- تنافس الصناعة العربية فيما بينها .
- عدم وجود اتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي وغياب التنسيق الصناعي فيما بين الدول العربية.
- تمركز المنشآت الصناعية في المدن لتوافر الشروط الاساسية لقيامها
- فقدان الترابط بين مراحل الانتاجية واقتصار المشاريع في الصناعات التحويلية على انتاج السلع الاستهلاكية.
- تركز معظم النشاط الصناعي العربي في صناعات بدائل الواردات وبالتالي فالانتاج يكون مخصص للسوق المحلي وليس لتصدير وهذه الصناعات ترتبط بالمواد الاولية كالنفط و الحديد والقطن وتخدم اغراض الاستهلاك النهائي كالاسمنت ومواد البناء والأسمدة .
- عدم توفر العمالة الصناعية الماهرة نظرا لحداثة عهد معظم الدول العربية بالاهتمام بقطاع الصناعة وعدم الاهتمام ببرنامج التدريب والعليم الفني .
- عدم توافر البنية التحتية الصناعية ، اذ ان المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما يلبي الخدمات الصناعية . [2]

رغم كل هذه المشاكل التي يعاني القطاع الصناعي العربي الا ان الدول العربية ابت الا ان تنخرط وسط نظام تجاري الذي من اولويات المنافسة فيه ان يكون اقتصاد الصناعي في الدولة يمتاز بالتطور وهذا ما هو عكس واقع القطاع الصناعي لهذه الدول فانعكس على انضمامها عدت اثار سنوضحها ما في العنصر الموالي .

[1] سليمان بلعور ،" **دور الاستثمارت البينية في التنمية الصناعية العربية** " ، المركز الجامعي غرداية الجزائر ، مجلة الباحث ، 2010 ، ص 134.

[2] المرجع السابق ،ص 135.

ثالثا : الاثار السلبية والايجابية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

نظرا للتغير الجذري الذي حصل بعدما تم الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فانه قد حدث تأثرات كثيرة كانت في شكل تحديات عادت حتما بالسلب و حققت بعض الايجابيات على وضعية القطاع الصناعي العربي وفي ما يلي سوف نوضح اهم تلك الايجابيات والسلبيات في العنصر الموالي .

1) الاثار السلبية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

كانت تسعى الدول العربية المنظمة للانضمام الى هذه المنظمة من اجل النهوض باقتصادياتها نحو التطور والرقي ولكنها سرعان ما فوجئت بآثار سلبية اضافت مشاكل اخرى الى مشاكلها بل هي اصعب بكثير من تلك التي كانت فيها قبل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من بين الاثار السلبية الناجمة على هذا الانضمام نذكر :[1]

- **عدم تحرير قطاع البترول وبترو كيماوي انعكس بالسلب على الدول العربية** :حيث استبعدت جولة الاورغواي قطاع البترول وبترو كيماوي من مجالات التحرير،مما يعني استمرار التعامل مع هذه السلعة الحيوية في ايطار الاجراءات الحمائية ،وهدفها توجيه ضربة جد قاسية لدول العربية خاصة بحيث تكون عثرة حقيقة للتنمية فباستبعاد هذا القطاع سيزيد من خسارة البلدان العربية الذي يعد البترول اهم صادراتها .
- **فقدان او تأكل النظام العام للتفضيلات بالنسبة للدول النامية وخاصة العربية المنضمة** : وذلك عن طريق مرور سنوات الامتيازات التي اعطيت الى الدول النامية ومن بينها العربية مما نتج عنه منافسة شرسة مع الدول المتقدمة.
- تعرض البلدان العربية المصدرة للمنسوجات والملابس الى اجراءات وقائية مكثفة من طرف الدول المتقدمة.
- **اغراق الاسواق العربية بالواردات من السلع الصناعية** : يترتب عن فتح اسواق الدول العربية الى اغراق هذه الاسواق وهذا قد يؤدي الى اعاقة التنمية الصناعية بهذه الدول وكذلك تدمير المنتج العربي نتيجة ميول المستهلك للمنتجات الاجنبية .
- ارتفاع تكلفة انتاج بعض الصناعات العربية بسبب الغاء الدعم الانتاجي الصادرات .
- **المنافسة الصناعية الشديدة من قبل الدول المتقدمة** : زادت المنافسة في الاسواق العربية بمجرد دخول بعض الدول العربية في معترك المنظمة ومن المعروف ان المنافسة لن تركز فقط على الاسعار بل تعتمد ايضا على الجودة والابتكار والتميز الانتاجي مما يعني ان الدول العربية بقدرتها التنافسية الضعيفة لن تكون منافسة كفأ لها .

[1] سماتي حكيمة ،مرجع سابق ،ص ص116 ،118

رغم تعدد سلبيات الانضمام وتنوع اثارها على القطاع الصناعي الا ان ذلك لا يعني انه لا وجود لأثر ايجابي فإمكانية حدوث الايجابيات محتملة ويمكن ان نعدد اهم هذه الايجابيات في العنصر الموالي .

2) الاثار الايجابية انضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

رغم ما كان من سلبيات على القطاع الصناعي العربي بانضمام بعض الدول للمنظمة العالمية للتجارة الا انها حققت بعض الايجابيات وهي كالاتي :

- فتح اسواق كل الدول العربية على الدول المتقدمة والدول النامية الاخرى امام المنتجات الصناعية .[1]
- تنمية القطاعات الريفية في الدول العربية.[2]
- تشجيع الاستثمار الاجنبي في بعض الدول العربية .[3]
- زيادة الاهتمام بتسويق المنتجات الصناعية العربية .
- استفادة البلدان العربية الاعضاء من خفض الرسوم وإزالة القيود التعريفة في الاسواق العالمية الخاصة بالمعادن[4]

هذا فيما يخص القطاع الصناعي العربي وواقعه واهم السلبيات والايجابيات التي واجهها بانضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة اما عن واقع القطاع الصناعي الجزائري وما يتوقع بانضمامه فسنوضحه في العنصر التالي

رابعا : واقع القطاع الصناعي الجزائري في ظل انضمام المنظمة العالمية للتجارة

يتماثل القطاع الصناعي العربي وواقعه المتردي من ضعف وعدم القدرة عن المنافسة مع قطاع الصناعي الجزائر الامر الذي بنيت عليه احتمالات وقوعه في نفس التحديات التي وقعت في قطاع الدول العربية وهذا ما سنوضحه في ما يلي

1) اداء القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع وهذا مرده الى الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد يتركز قطاع الصناعي على ثلاثة فروع متمثلة في صناعات غذائية صناعات اليكترونية كهربائية وميكانيكية في حين ان القطاع الخاص يتمركز على فرعين من الصناعة وهي صناعة النسيج والألبسة الجاهزة ، تتمركز المؤسسات

---

[1] عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات** ، المكتب الجامعي الجديد ، مصر ، 1996 ، ص 171.

[2] سماتي حكيمة ، مرجع السابق، ص ، 118.

[3] ابراهيم العيساوي، **الجات واخواتها –النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** ، مركز الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، ص 139 .

[4] سماتي حكيمة ، مرجع السابق، ص ، 117.

الصناعية على السواحل الجزائرية اما عن حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضاف فهي في انخفاض مستمر في لا تتجاوز 5%، بالإضافة ان الانتاج الصناعي موجه الى السوق المحلية هذا ما وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية في وضعيات تنافسية ضعيفة .[1]

ونتيجة لهذا الواقع نتجت مشاكل حالت دون سير نحو التطور ونوجز هذه المشاكل فيما يلي .

2) اهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة الجزائري

عانى قطاع الصناعة الجزائري منذ سنوات من عدة تحديات افرزت له العديد من المشاكل حالت دون تطوره ومن بين اكثر المشاكل اثرا هي[2]:

- قدرات انتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب ضيق السوق او الاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها
- عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وادارة الاعمال في المؤسسات الصناعية . بالإضافة مرودية منخفضة ومعدلا نمو متدنية جدا .
- انتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية تبعية كبيرة لقطاع المحروقات وعدم التنوع في الصادرات .
- ضعف هياكل الاقتصاد الوطني و تكنولوجياته

رغم هذه المشاكل التي يعاني القطاع الزراعي الا ان الدولة الجزائرية قامت بعدة محاولات من اجل ان تنخرط وسط نظام تجاري الذي من اولوياته المنافسة القوية في المجال الصناعي للدولة المنضمة وهذا ما هو عكس واقع القطاع الصناعي الجزائري الذي يمتاز بالهشاشة والتبعية المطلقة وممكن ان ينعكس على هذا الانضمام عدت اثار سنوضحها في العنصر الموالي .

[1] عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت ، "**استراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر استمرارية ..ام قطيعة** "، الملتقى الوطني مداخلة بعنوان اهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل استراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر حقائق وافاق، الجزائر ، 2008، ص 4.

[2] قريش نصيرة ، "**ابعاد وتوجهات انعاش الصناعة في الجزائر**" ، مجلة شمال افريقيا ، العدد 05 ، 2008 ، ص 93 .

خامسا : الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعي الجزائري

ان التغير الذي سيحصل اذا تم انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فانه يتوقع ان تكون له تأثرات كثيرة يمكن ان تكون على شكل تحديات تعود حتما بالسلب او مزايا او تعود بالإيجاب على وضعية القطاع الصناعي الجزائري وفي ما يلي سوف نوضح اهم تلك الايجابيات والسلبيات

1) الاثار السلبية المتوقعة في حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

كما اسلفنا الذكر فان القاعدة الصناعية الجزائرية ضعيفة جدا الامر الذي ادى الى ضعف المنافسة والتصدي للقطاعات الصناعية في الدول الاخرى في حال انخراط الجزائر في صفوف المنظمة العالمية للتجارة الامر الذي ادى بالكثير من المحللين الى احتمال وقوع اثار سلبية ستزيد الامر تعقيدا بناءا على المعطيات المتوفرة ومن بين السلبيات المحتملة نذكر:[1]

- عدم قدرة المؤسسات الاتتاجية الجزائرية على الوقوف في وجه المؤسسات الاجنبية امكانية تعرضها للإفلاس والتصفية من جراء المنافسة في حال الانضمام بحيث يؤدي الى اشراك الجزائر في امتحان صعب دون تحضير له منه فقدان المنتج الجزائري لمكانته في السوق المحلية وتهمشيه في السوق العالمية وبالتالي وجود خسائر في الخزينة العامة وعجز في الميزان التجاري .
- الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة وهشة وليس بمقدارها منافسة السلع الاجنبية الاعلى جودة وبالتالي اعطاء فرصة لصالح المنتج الاجنبي في حال الانضمام وهو ما سيؤدي الى اغراق السوق الجزائرية بالسلع والمنتجات الاجنبية وبالتالي لطلب على السلع الاجنبية بدلا من السلع المحلية .
- ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة مما سينتج عن افلاس العديد من المؤسسات الجزائرية.
- عدم شمول قطاع المحروقات في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يتيح للدول الصناعية فرض ضرائب صارمة على الصادرات المحروقات الجزائرية.

هذا بخصوص السلبيات الانضمام اما على الايجابيات فسنوضحها في العنصر الاتي .

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص ،156 .

2) الاثار الايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

يرى لبعض ان القطاع الصناعي الجزائري يجب ان يواكب متغيرات العالمية لما تحقق له من تطورات واثأرا ايجابية تعينه في مسيرة انعاشه لذى يجب عليه الانخراط في مختلف المنظمات الاقتصادية التي من شأنها الاخذ بيده لتطور وعلى رأس هذه المنظمات المحتمل تحقيقها مايلي [1]:

- احتمال تحسين التنافسية السعرية : وذلك من خلال الاستفادة من انخفاض الرسوم الجمركية .
- احتمال تخفيض نسبة البطالة : وذلك باستغلال اليد العاملة المتوفرة في الجزائر بعد تأهيلها سواء في المؤسسات الاجنبية او المؤسسات المحلية .
- احتمال تحسين من اداء المؤسسات الاقتصادية.
- احتمال توفير السلع الصناعية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف .
- احتمال تشجيع المستثمرين على الاستثمار في قطاع النسيج وإمكانية تطويره.
- احتمال العمل بجدية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .[2]

ومن هذا نستنتج ان رغم الايجابيات التي يمكن ان تستفيدة منها الجزائر من خلال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في قطاعها الصناعي الا انها ليست بمنأى عن السلبيات الخطيرة التي واجهتها الدول العربية المنضمة الى المنظمة بالخصوص تلك التي تعتمد على الصناعة الاستخراجية بالدرجة الاولى ، وذلك لان قطاع المحروقات لا تشمله اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ،وباعتبار ان الجزائر تتميز بالضعف في الصناعات الاخرى وعدم القدرة على المنافسة واعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات هذا ما يجعلها غير مستفيدة من الانضمام في الوقت الحالي الابعد اتخاذ الاجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع وتطويره حتى يكون قادر على المنافسة الاجنبية القوية .

[1] سماتي حكيمة ، مرجع سابق،ص ص 110،111.

[2] زعباط عبد الحميد ، "**معدلات تبادل الجزائري افاق تطورها** " ، مجلة العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية ، العدد 02 ، 2003 ، الجزائر ، ص 74.

المطلب الثالث : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الاستثمارات العربية والجزائرية

يعد الاستثمار الاجنبي من بين الركائز التي تعتمد عليها الدول حيث تعمل على تطويره وتوفير المناخ المناسب لتحفيز تواجده من اجل النهوض باقتصادياتها الا ان الجزائر و الدول العربية والجزائر تشهد واقع معاكس لما تطمح له بقية الدول .

اولا : واقع الاستثمار العربي بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

ان نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إليها ضعيف ومحدود جدا ، والسبب راجع الى أن رؤوس الأموال العربية الناتجة عن الفوائض المالية بفعل الإيرادات النفطية كانت لها وجهة أخرى غير الوجهة العربية. ففي الوقت الذي سجل فيه ضعف التدفقات المالية العربية في الاستثمارات داخل المنطقة العربية ، كانت هناك المئات من المليارات الدولارات تهجر المنطقة العربية لتستقر في الدول الغربية.

لقد توجهت معظم الرؤوس الأموال العربية في الدول الغنية إلى الاستثمار في الدول الأجنبية ، خاصة الدول الصناعية المتقدمة عن طريق وضعها كودائع مصرفية أو الاستثمار في الأوراق المالية و بعضها في استثمارات مباشرة. و يرجع السبب في توجه هذه الاستثمارات إلى الخارج معدلات الفائدة المرتفعة في الأسواق العربية و ضعف الثقة في الأسواق و المؤسسات المالية العربية ، وهذا يعكس حقيقة معينة و هي أن المناخ الاستثماري العربي غير ملائم و أن أداء الدول العربية يمكن أن يضعف كثيرا، الا إذا ما تم تحسين من قوتها التنافسية .[1]

ثانيا : الاثار السلبية والايجابية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار

بعدما تم انضمام عدد من الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة حدثت تأثرات كثيرة خلفت اثار سلبية وحققت بعض الايجابيات على وضعية القطاع الاستثمارات في هته الدول العربية وفي ما يلي سوف نوضح اهم تلك الايجابيات والسلبيات في العنصر الموالي .

1) الاثار السلبية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الاستثمار

نظرا للواقع المتردي وضعف القطاع الاستثماري في الدول العربية سعت اغلب هذه الدول الى تغير واقعها وذلك بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من اجل تحقيق امتيازات تمكن المستثمر الاجنبي من اللجوء الى ارضيها وبالتالي رفع وتيرة الاستثمار ومنه تحسين الاقتصاد العربي ولكن في ظل هذه الطموحات وجدت واقعها الاستثماري بعد انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة يتخبط وسط سلبيات كثيرة اضافت لها عبئا اضافيا مع تحقيق ايجابيات التي لن تحصلها الا اذا كانت تتمتع بالكفاءة اللازمة ومن بين السلبيات الكثيرة نذكر الاثار :[2]

[1] صغير لامية ، "**الاستثمار الاجنبي في الجزائر** "، مذكرة اجازة المدرسة العليا للقضاء ،دفعة 2008/2005، الجزائر، ص 74 .

[2] سماتي حكيمة ، مرجع سابق ، ص ص ،161 ،162.

- فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الاجنبية على حساب الاستثمارات العربية .
- زيادة عملية النهب لثروات الدول النامية والعربية.
- زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال الاستثمارات .
- امكانية القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة وإلحاق الضرر باقتصاديات الدول العربية المنضمة .
- الحد من تنظيم الاستثمار الاجنبي من طرف الحكومات من اجل حماية مصالح وطنها .
- التبعية التكنولوجية للمؤسسات الاجنبية نتيجة للتأخر الكبير في الصناعات العربية اي ان الاستثمار الاجنبي ادى الى عدم الاستفادة من التكنولوجيا في البلدان العربية المنضمة الى المنظمة العالمية للتجارة .[1]
- تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الاستخراجية التي تخدم مصالحها دون المراعاة لمصالح الدولة المضيفة والقطاعات التي تريد تنميتها.
- صغر حجم العائدات من المشاريع التي تجلبها الشركات الاجنبية وكبر نسبة التحويلات من الارباح الى الدولة الام .

2) الاثار الايجابية لإنضمام البلدان العربية للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع الاستثمارات

بغض النظر على ما لمسناه من اثار سلبية لتحرير الاستثمار الاجنبي الا اننا لا يمكننا انكار بعض الايجابيات التي حققتها الدول العربية المنضمة وفي ما يلي ايجاز بعض الايجابيات المحققة [2]:

- الاستفادة من التقنيات المتطورة المتوافرة لدى المستثمرين الاجانب وفي هذا الصدد عملت الدول العربية على تحسين مناخ الاستثمار من خلال اصدار تشريعات تتضمن امتيازات وحوافز خاصة للمستثمرين الاجانب بتوفير الامتيازات والحوافز للمستثمرين الاجانب .
- الحد من هروب الاستثمارات الوطنية نحو الاسواق المفتوحة الاخرى وتحويل جزء من الاستثمارات المحلية المقامة في الخارج نحو الداخل وذلك من اجل الاقلال من الاعتماد على الواردات من خارج المنطقة العربية
- تخلص الاستثمارات المحلية من بعض القيود التي يخضع لها الخارج.
- تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية للدول العربية المنظمة بفعل الغاء القيود التي كانت هذه الدول على الاستثمارات الاجنبية مما يؤدي الى جلب التكنولوجيا والخبرات المتطورة[3].

---

[1] تشام مراد ، **الاستثمارات الاجنبية المابشرة في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية** ، ورقة بحثية ،الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية ، جامعة وهران السنة الجامعية 2007/2006، ص 13.

[2] بوسيف محمد شريف ، "**واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**" ، مذكرة تخرج من المدرسة العليا للتجارة ، تخصص علوم التجارية والمالية ، مدرسة العليا للتجارة ، دفعة 2008 ،ص 16.

[3] علي ابراهيم ، **المنظمة التجارة العربية** ، دار النهضة العربية، مصر ،1997، ص134.

اما عن توقعات الاستثمارات الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فهو كالأتي

ثالثا :واقع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر في ظل انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة

المعروف ان الجزائر لم تهتم خلال السبعينيات والثمانينات بموضوع الاستثمار الاجنبي ولكن مع نهاية الثمانينات استحدث لديها الموضوع وخاصة بعد ازمة المديونية ومن خلال هذا اهتمت بجلب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر فدخلت الجزائر في بداية التسعينيات مرحلة اصلاحية عميقة وكثيفة شهدها الاقتصاد تمهيدا لعلاقات اقتصادية متعددة الاطراف بغية اعادة تحريك الآلة الاقتصادية من جديد خاصة بعد توقيع مع المنظمة العالمية للتجارة وما نتج عنها من اتفاقية والتي تتعلق بتحرير الاستثمارات الاجنبية وحرية انتقال رؤوس الاموال ساهمت في زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي .

1) اهم القوانين التي طبقتها الجزائر من اجل القيام بإصلاحات قطاع الاستثمارات نذكر باختصار:[1]

- القانون الاول : رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 وهو القانون الثاني هو قانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 . وكانا يهدفان الى التكامل بين القطاعين العام والخاص وتاسيس الشركات الاقتصادية المختلطة.
- قانون 86-13 المؤرخ في 19 اوت 1986 جاء لتعديل قانون 13/82 الذي تضمن طرق تسير الشركات المختلطة .
- اما قانون 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 فقد حدد القطاعات ذات الاولوية للقطاع الخاص حيث يعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف من السلطات العمومية باهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص
- اما بالنسبة لقوانين التسعينيات فقد فكان قانون النقد والقرض الذي عملت الجزائر من اجل اصلاح النظام النقدي ، وهو كنقطة بداية لتدعيم الاستثمارات الاجنبية في الجزائر وبالرغم انه ليس بقانون استثمار الا انه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين في الجزائر بتحويل الاموال بين الجزائر والخارج .
- قانون الاستثمار لسنة 1993 صدر هذا القانون قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية و التنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص ،خاصة من الاجنبي واقر مبدا الحرية الكاملة للاستثمار .وتلته عدة قوانين عدة قوانين وتشريعات منها
- المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1995/03/25.لتنظيم المنافسة الحرة في كلفة الانشطة بما في ذلك الخدمات

[1] عمر يحياوي ،" **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية ، 2012 /2013. ص 79.

- المرسومين التنفيذيين 319/97 و 320/97 المؤرخين في 24 /1997/08 يوصيان بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمارات
- اما بالنسبة لقانون 03/01 المؤرخ في اوت 2001 فقد جاء هذا القانون بتحفيزات جبائية
- مرسوم 04/01/ المؤرخ في 2001/08/20 اعادة تنشيط وترقية النظام البنكي والمالي
- قامت الدولة بإحداث الإصلاحات على جميع النواحي و هذا ما تم من رصد ما قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي الى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الدخول في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC .[1]

2) الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الاستثمارات

ان في حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فانه يتوقع ان يحدث تغيرات كثيرة يمكن ان تكون على شكل تحديات او مزايا يظهر اثرها على وضعية قطاع الاستثمارات الجزائرية ، وفي ما يلي سوف نوضح اهم تلك الايجابيات والسلبيات في العنصر الموالي

أ) الاثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الاستثمارات

لعل سلبيات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة في الجزائر على القطاع الاستثمارات امر يطول الحديث فيه ولا تكفي مجرد اوراق لتبينه مجملا لان هذه سلبيات تعود بالضرر المحتم على جميع القطاعات الاخرى نظرا لما له علاقة بهذه القطاعات ، ولكن يكمن ان نوجز في بعض الاسطر السلبيات الواضحة والجلية على اقتصاد بلادنا ومن اهم هذه السلبيات نذكر [2] :

- امكانية حدوث عجز في ميزان المدفوعات كون ان تحرير الاستثمارات الاجنبية من ناحية وجود امكانيات اكبر لاستخدام المتزايد للموارد المستوردة اي الموارد الاولية الخاصة بالانتاج التي يتم استرادها من الخارج يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .
- امكانية تعطيل الصناعات العربية الناشئة والمؤسسات الصغيرة كون ان استخدام الاستثمارت الاجنبية للوسائل المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة في العمليات الانتاجية يؤدي الى اضعاف قدرتها على منافسة تلك المشاريع والوقوف معها على قدم المساواة وهذا ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري .

[1] المرجع السابق ،ص 80.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الاجنبي المباشر** ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الاردن ،2005. ، ص 128 .

- اخراج صغار المستثمرين الجزائريين من السوق الجزائرية المحلية من قبل المستثمرين الاجانب من اجل فرض السيطرة على السوق
- اغراء العمالة الجزائرية بالمرتبات والحوافز التي يمنحها المستثمرين الى الجزائر وبالتالي نقل العمالة الجزائرية ذات كفاءة الى المؤسسات الاجنبية مما يؤدي الى استغلال مهاراتهم وإبقاء العمالة ذات المهارة الضعيفة في المؤسسات المحلية مما يلقي عبئا ثقيلا على هذه المؤسسات .
- احلال الاستثمارات الاجنبية لمنتجاتها محل منتجاتنا الوطنية مما سيؤدى الى تهميشها وارتفاع الطلب على منتجات الاجنبية .
- ضخامة الأرباح التي يحققها الاستثمار المباشر والتي يحرم منه الاقتصاد الوطني حيث تتسرب الى دول الخارج ، وهذا يترتب عليه أيضا نقصان حصيلة البلاد من العملات الأجنبية .

هذا فيما يخص السلبيات اما عن الايجابيات فهي كالأتي .

أ) الاثار الايجابية المتوقعة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الاستثمارات

للاستثمار دور ريادي في دفع عجلة اي اقتصاد نحو النمو والتطور خاصة وان جندت له الخبرات والمهارات من اجل تحسين اداءه ، ومن المعلوم ان الدخول في المنظمة العالمية للتجارة سوف يفتح الباب الواسع امام دخول الاستثمارات الاجنبية الى التراب الوطني فيتوقع دخول خبرات اجنبية متفوقة وهذا سيعود بالفائدة للجزائر ويمكن ان تحقق منه اثارا ايجابية نذكر منها :

- يمكن للجزائر من الحصول على مصادر التمويل الدولي من الاستثمار الاجنبي المباشر بدلا من القروض الاجنبية لإبعاد شبح المديونية الخارجية.[1]
- امكانية تقليص حجم البطالة او الحد منها في الجزائر .[2]
- امكانية الحصول على المعارف التسويقية والتكنولوجية و التسييرية وغيرها .
- امكانية التحفيز مشاريع محلية جديدة وكذا تعويض النقص الحاصل في الاستثمارات المحلية .
- امكانية تذليل العقبات للمستثمر الجزائري المقيم بالخارج .
- امكانية تدعيم التجارة الخارجية للجزائر.

ونستنتج من خلال اطلاعنا على واقع الاستثمار الاجنبي في الدول العربية المنضمة ، فان السلبيات التي تتخبط هذه الدول لن تكون الجزائر بمعزل عنها بل بالعكس يمكن ان تكون اخطر نظرا للواقع الملموس الذي

[1] سماتي حكيمة ، مرجع سابق ، ص 183

[2] المرجع السابق ، ص 104 .

يعاني منه قطاع الاستثمار في الجزائر اما عن الايجابيات فتحقيقها لن يتأكد الا اذا تم تحسين الاداء الاقتصادي من اجل استيعاب حداثة الاستثمارات المتدفقة . ولم تتوقف تحرير التجارة على موضوع السلع الملموسة فقط بل تعداه ليصل الى تجارة الخدمات مما نتج انعكاسات ليست اقل من الانعكاسات التي تم التطرق اليها في المبحث الاول كل هذا سنحاول بحثه المبحث التالي .

المبحث الثاني:اثر المنظمة العالمية للتجارة على القطاعات الاقتصادية الخدمية

تعد القطاعات الاقتصادية الحديثة من اكثر القطاعات تأثرا بنتائج الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة كونها تعد من الركائز المهمة التي تعود بالفائدة على اي اقتصاد اذا تم تسيرها واستغلالها كما يجب ، ونظرا لان الواقع الاقتصادي الضعيف الذي تعيشه الدول العربية بما فيها الجزائر تسبب في ارهاق هذه القطاعات وقد كان للانفتاح التجاري أثرا بالغا لهذا الضعف نتيجة لعدم قدرتها على مواكبة القطاعات نفسها في الدول المتقدمة .

المطلب الاول : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الخدمات المصرفية في الدول العربية والجزائر

ان حال قطاع الخدمات لا يختلف على حال القطاعات الاقتصادية المذكورة بل يكاد يكون الوضع فيها اخطر نتيجة لضعف البنية الاقتصادية للدول العربية والخدمات لن تكون بمعزل على هذا الضعف لان العلاقة بين القطاعات تكون متوافقة خاصة بعدما واجه هذا القطاع تدفقات خدمية من العالم الخارجي نتيجة الانفتاح التجاري

اولا : واقع االصناعة المصرفية العربية

ان القطاع المصرفي في البلاد العربية يتكون من حوالي 400 مؤسسة مصرفية ويتميز بدرجة عالية من التمركز وهذا يعبر على حالة كبيرة من الاحتكار على سبيل المثال لا الحصر ، بالنسبة للسعودية فان البنك الاهلي التجاري والبنك السعودي الامريكي يستحوذان على 50 % من اجمالي المصارف السعودية ، وايضا في مصر فان مصارف القطاع العام تستحوذ على اكثر من 50 %من اجمالي الاعمال المصرفية وهذه البنوك هي (بنك الاهلي وبنك مصر ، وبنك الاسكندرية وبنك القاهرة) ، وقس على ذلك بقية البلدان بالإضافة ان هذه المصارف تتركز في المدن الكبرى وتنحصر وظيفته في النشاط التقليدي في اطار سوق نقدية ضيقة غير منظمة وفي ظل التبعية للخارج التي تتقيد بها معظم البنوك التجارية وفروع البنوك الاجنبية. [1] .

[1] رفعت سيد، اسماعيل علي البسيوني ، **الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية** ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، بدون سنة ، ص 129.

صاحب كل هذه التطورات العالمية التي حدثت على الساحة المصرفية والمتمثلة في ظهور البنوك الشاملة واندماج المصارف مع بعضها البعض لم تستطيع البنوك الصغيرة التي تتميز بها البلدان العربية منافستها وتطور تكنولوجيات هذه البنوك في تقديم الخدمات و لا ننسى الثورة التكنولوجية التي ساهمت في تسهيل عمليات المصارف الى ابعد الحدود ولا نعلم ما سيكون الجديد لان المصارف المتطورة سوف تسعى دائما الى نحو تطوير صناعتها المصرفية بالرغم من هذه التطورات الا ان الواقع يبين ان الصناعة المصرفية العربية و السوق المصرفي يفقد الى توافر المصارف الشاملة التي تسعى الى ان تجمع بين اعمال المصارف التجارية التقليدية و اعمال مصارف الاستثمار في الوقت الحالي حيث ان هذه الاخيرة تعتمد على تقنيات حديثة ، وان التحدي الكبير الذي تواجهه المصارف العربية هي صعوبة ان تتلاحق وتتفهم التحولات الجذرية الحاصلة في الصناعات المصرفية العالمية وان تتعامل مع حركات الابداع في الاسواق المالية العالمية ، والتأقلم مع كل هذا حتى تستطيع البقاء والاستمرار والتطور في الساحة العالمية.

ثانيا : الاثار والسلبية والايجابية لانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي العربي .

تعد الخدمات المصرفية العربية من اكثر القطاعات تاثرا بالتغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية خاصة بعد ضم بعض هذه الدول الى المنظمة العالمية للتجارة الامر الذي نتج عنه ظهور سلبيات وايجابيات اثرت في سير هذه الخدمات وفيما يلي توضيح لأهم هذه السلبيات والايجابيات .

1) الاثار السلبية لانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي العربي

سمة المعاملات التقليدية هي سمة البنوك العربية في معاملاتها المالية وخدماتها المقدمة في حين ان منافستها من البنوك الاجنبية من البلدان المتقدمة تمتاز بالتطور و العصرنة الامر الذي ترك فجوة عميقة بين كل منهما ، فبمجرد الانفتاح وتحرير تجارة الخدمات المصرفية ومشاركة الدول العربية في هذا الصدد بانضمامها دول منها الى المنظمة وجدت نفسها في حقيقة اللاتكافؤ في المنافسة المصرفية و واجهت هذه الاخيرة عدة سلبيات نذكر من بينها :[1]

- تزايد حدت الازمات البنكية والسبب الرئيس هو تدفق رؤوس الاموال الضخمة مع توسع كبير في الاقراض
- تزايد انشطة غسيل الاموال حيث يؤثر سلبا في الاقتصاديات خاصة العربية منها .
- تزايد سيطرة البنوك والمؤسسات المصرفية الاجنبية على السوق المحلية العربية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية ونظرا لان الموردين الاجانب اكثر كفاءة زاد ذلك في نفاذ هذه المؤسسات في الاسواق العربية

[1] فاطمة بوسلم ،" **اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي ،في الدول النامية –حالة الجزائر**– " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري بقسنطينة ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص ص 101 ، 103.

- تقوم المؤسسات المصرفية الاجنبية بخدمة القطاعات المربحة لها فقط ادى ذلك وعدم وصول الخدمة المصرفية الى قطاعات وأقاليم معينة .
- ان تحرير الخدمات المالية يحد من قدرات الدولة النامية بما فيها الدول العربية في اتخاذ الاجراءات التقليدية في ايطار سعيها في اتاحة اقصى درجات الانفتاح والتحرير لتجارة الخدمات المالية على النطاق الدولي ومن ثم فان المؤسسات الدولية العاملة في اراضي هذه الدول ستحاول جاهدة تنفيذ اهداف بلدانها الام في تحصيل اعلى الارباح وتحقيق اكبر المكاسب ولو على حساب السياسات الوطنية النقدية والمالية .
- عدم قدرة البنوك العربية الناشئة على منافسة السوق المالية العالمية التي لها خبرة طويل في هذا المجال وأما عن الايجابيات فهي كالأتي.

2) الاثار الايجابية لانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي العربي

رغم بقاء البنوك العربية حتى بعد انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة في واقعها السابق الا انها قد حققت بعض الايجابيات في المجال المصرفي نذكرها على النحو التالي :[1]

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها و تسييرها ، خاصة في ظل المنافسة الشديدة ، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين ، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين .
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة ، بالإعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية .
- ترك المبادرة لقوى السوق للعمل، وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين، بإستعمال عمليات الإندماج المصرفي .
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن ، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية ، وبالتالي الإعتماد على الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإستثمار لأنه أقل تكلفة .
- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر ، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة ، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية إتخاذ القرارات .

هذا فيما يخص قطاع الخدمات المصرفية العربية اما عن حقيقة هذا القطاع في الجزائر فسيتم معرفتها في ما يلي.

[1] بن طلحة صليحة ،عموشي بوعلام ،" **دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية** "، ملتقي حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ، بجامعة الجزائر ، 2008 ، ص 484.

ثالثا : واقع الخدمات المصرفية الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على بناء ومن ثم اصلاح للمنظومة المصرفية الا انه لم يستكمل بناء نظام مصرفي جزائري الا في 1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (10/90) والذي جاء كاطار قانوني لاصلاح الجهاز المصرفي حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الاهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية و تفعيل دور السياسة النقدية والاسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة[1] ، ورغم ان عملية تطوير الخدمات المصرفية اصبحت ضرورة ملحة بالنسبة للمصارف الجزائرية على ضوء ما تشهده الساحة العالمية في الاونة الاخيرة من خطوات متسارعة نحو التحديث والتطوير ولكن واقع الحال يشير الى اعتماد المصارف الجزائرية بشكل رئيسي على الوظائف التقليدية المنحصرة اساسا في مجال تلقي الودائع ومنح القروض اي ان هذه الخدمات جد محدودة في المصارف الجزائرية نظرا لضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية وضعف السوق المالي اي البورصة ، وهناك من يقدر عدد الخدمات التي تقدمها المصارف الجزائرية ب 40 خدمة في حين تقوم المصارف العالمية بتقديم اكثر من 360 خدمة مصرفية وبهذا تبقى المصارف الجزائرية عبارة عن شبابيك للدفع . [2]

اما عن واقع التسويق في المصارف الجزائرية فان هوة الكبيرة بين الفكر التسويقي المصرفي وما هو موجود في المصارف الجزائرية ونعتقد في رأينا ان الامكانيات المادية والبشرية الموجودة في الوقت الحالي في هذه المصارف بعيدة كل البعد على تحقيق قفزة نوعية في تحسين الاداء التسويقي للمصارف الجزائرية والمشكلة ليست في التبني استراتيجية او خطة تسويقية معينة لتحقيق الهدف التسويقي في المصارف الجزائرية لان الاشكالية تكمن في التفكير والثقافة التسيرية وليست في الموارد [3].

[1] لعراف فايزة ،"**مدى تكيف النظام المصرفي في الجزائر مع معايير لجنة بازل** " ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، فرع ادارة اعمال ، جامعة المسيلة السنة الجامعية 2010/2009 ،ص 109.

[2] بريش عبد القادر ، "**التحرير المصرفي ومتطلبات تأطير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** " اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ،ص 236 .

[3] نادية عبد الرحيم ،"**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر –** "، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع ،نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص 125.

رابعا : تحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

تواجه المصارف الجزائرية عدة تحديات تحول دون بلوغها الهدف المراد تحقيقة متوزعة بين التحديات الداخلية والخارجية من بين هذه التحديات نذكر : [1]

- ✓ **التحديات الداخلية** : تعتبر التحديات الداخلية من اهم الحواجز التي تعرقل مسيرة المصارف الجزائرية وساهمت في اضعافها ومن اهمها :
- ➢ ومن اهمها صغر حجم المصارف وهيكلة ملكيتها ، ضعف كفاءة انظمة المدفوعات ، القروض المتعثرة ، ضعف استخدام التكنلوجيا والرقابة ، ضيق السوق النقدي الاولي والثانوي بالإضافة الى القيود المالية والقانونية والمحاسبية والتنظيمية ،
- ➢ عدم الكفاءة في تقدير الاخطاء لعدم اهلية وكفاءة المصارف وجدارتها الائتمانية ، عجز نظام الاعلام والتسويق والاتصال ، عدم وجود النظام معلوماتي فعال في اتخاذ القرار ،ضعف وظيفة التسويق في الادارة المصرفية
- ➢ ضعف دور في الوساطة المالية واقتصار نشاطه في القيام بالوظائف المحاسبية .
- ➢ ضعف الجهاز المالي في جمع الادخار والاعتماد على موارد الاصدار النقدي والاقتراض الخارجي.
- ➢ محدودية الخدمات المصرفية المقدمة ، والذي ادى الى عدم رغبة للتعامل مع الجهاز المصرفي
- ➢ عدم وجود ادارة جيدة لوسائل الدفع المتاحة والمحفزات التي تسمح بإقناع الجمهور على استعمالها
- ✓ **التحديات الخارجية** : نذكر منها العولمة المالية واندماج الاسواق الدولية المصارف الشاملة وظاهرة البنوك الاليكترونية .

بالإضافة الى كل هذه التحديات الداخلية والخارجية التي تعاني انها الجزائر ، فان بمجرد انخراطها في صفوف المنظمة ستضيف تحديات اخرى الى تحديات التي لديها مما سيخلف عدة سلبيات بالإضافة الى بعض الايجابيات التي سنوضحها في العنصر الموالي

[1] المرجع السابق ، ص ص ، 124،125.

خامسا : الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي

ان تحرير الخدمات المالية والمصرفية من شأنه ان يحدث تأثرات كبيرة يمكن ان تكون على شكل تحديات او مزايا تعود على وضعية قطاع المصارف الجزائرية ، ويكمن ان نلخصها في ما يلي :

1) الاثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي

من واضح أن عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف تخلف العديد من الآثار السلبية للجهاز المصرفي الجزائري كما خلفتها على الدول العربية من قبلها حيث أن البنوك الجزائرية ستواجه العديد من التحديات وذلك نظرا لواقع القطاع المصرفي الجزائري الذي لا يختلف اختلافا كبيرا عن الواقع المصرفي العربي كما أشير إليه سابقا ، ونبرز أهم الآثار السلبية في العناصر التالية:[1]

- ان عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية تزايد حدة المنافسة فيها خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي مما يؤدي الى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي الجزائري .
- ضعف قدرة البنوك الجزائرية على فتح بنوك في الخارج وكذلك خفض تكلفة الخدمات المصرفية .
- تزايد الخوف من تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الاجنبية على السوق المصرفية المحلية .
- لازالت البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس اموالها ومحدودية حجمها.
- ان تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي و اتاحة فرصة للبنوك الاجنبية لتوسع في خدماتها في السوق المحلية قد يؤدي الى خسائر نتيجة تاثير سياسات البنوك الاجنبية على السياسات الداخلية للدولة بل يؤثر على سياسات التنمية في ظل المنافسة غير عادلة مما يؤثر على سياسة الاقتصادية للبلاد
- سوف يؤدي التحرير للخدمات المالية الى عجز ميزان المدفوعات نظرا لان الدول لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات مما يزيد اعباء اضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة الغير منظورة ، دون ان يؤدي الى زيادة مقابلة في الجانب الدائن .
- ممكن ان تقوم البنوك الاجنبية بخدمة القطاعات المربحة لها فقط وهذا ما سيؤدي الى حصر مجال تقديم الخدمات وبالتالي عدم وصولها الى قطاعات معينة .

[1] بن عيسى شافية ، "**اثار وتحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**" ، رسالة ماجستير في علوم التسير ، ، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2010، 138.

– محلوس زكية ، " **اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة السنة الجامعية 2009/2008

- قد يؤدي تحرير قطاع الخدمات الى تعرض الجهاز المصرفي الجزائري الى ازمات بنكية ويعتبر هذا الاثر من اهم الاثار السلبية للانضمام على المصارف الجزائرية .
- خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية نظرا لمحدودية إمكانية البنوك الجزائرية وانخفاض قدرتها التنافسية واعتمادها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية.
- زيادة الضغوط التنافسية من خلال إجبار البنوك الجزائرية على مزاولة عدد كبير من الأنشطة الجديدة في فترة وجيزة تماشيا مع الخدمات المصرفية المتطورة والجديدة التي تقدمها البنوك الأجنبية.
- يعتبر حجم أصول ورؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرا مقارنة بالبنوك العالمية التي اتجهت إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقه من خلال عمليات التكتل والإندماج حيث ظهرت وحدات مصرفية ومالية كبيرة تناهز أرقام الميزانية الواحدة منها أكثر من عشرة أمثال مجموعة الميزانية المجمعة لعدد كبير من البنوك التجارية , في وقت نجد فيه أن البنوك الجزائرية هي بنوك صغيرة الحجم ولا يمكن ان تكون منافسة لها[1]
- قد تؤثر المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية على السياسة النقدية والائتمانية في الجزائر، بحيث قد تكون لهذه المؤسسات سياسات تسويقية تعمل على تخصيص نسب عالية من موجوداتها لاستثمارها في إقراض القطاعات الاقتصادية وهذا ما لا يتماشى مع أهداف الحكومة الجزائرية التي تسعى إلى الحد من الضغوط التضخمية.
- إتباع البنوك الأجنبية لنظم تكنولوجية متطورة قد لا تستطيع البنوك الجزائرية التمتع بها في الأجل القصير مما يفقدها لأي ميزة تنافسية في هذا المجال.
- قد لا تحتمل السوق المصرفية الجزائرية دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الأجنبية والتي تؤدي وفرتها إلى حدوث أزمات في القطاع المصرفي ذاك أن العديد من البنوك سوف تعمل في سوق مصرفية محدودة.
- هناك تخوف من أن تقوم البنوك الأجنبية بنقل النقد الأجنبي المتاح لديها إلى الدول الأم التي تنتمي إليها دون استعماله في تمويل الأنشطة الاستثمارية في الجزائر.
- لا تتوفر في البنوك الجزائرية إطارات مصرفية من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية القادرة على كسب العملاء في وقت نجد أنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية يكون هناك إتصال مباشر بين مقدم الخدمة ومتلقيها.

[1] رحال فؤاد ، " **تأثير تحرير الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك واثرها على القطاع المصرفي الجزائري** " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،بجامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية ،2006/2005 ،ص، ص ، 153 ، 152 ،

- عدم قدرة البنوك الجزائرية على النفاذ إلى الأسواق العالمية وفتح فروع لها في الخارج مما يلغي الإستفادة المتبادلة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- قد تفقد البنوك الجزائرية تماما ثقة المتعاملين خاصة بعد الفضائح المتتالية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بدءا بقضيتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي وكذلك الفضائح المالية لعدد من البنوك العمومية ووصولا إلى سحب الإعتماد من جميع البنوك الخاصة الجزائرية، وهذا ما سيجعل البنوك الأجنبية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية الوحيدة على الساحة المصرفية الجزائرية والقادرة على
- كسب ثقة المتعاملين "هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الجزائرية قد رفعت التقييد على المؤسسات والهيئات العمومية للتعامل مع البنوك الخاصة الأجنبية وفروعها[1]

وفيما يخص الايجابيات فسنوضحها في ما يلي :

أ) الاثار الايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي

رغم ما حصدته الدول العربية وما ستحصده الجزائر من بعد انضمامها من اثار سلبية على جهازها المصرفي الا ان هذا الانضمام احدث تغير ايجابيا لا بأس به في الدول العربية المنظمة ،ومن المحتمل تحقيق اثارا ايجابية على الجهاز المصرفي ومن بين الاثار الايجابية المحتملة نذكر:[2]

- يمكن ان تمكن الجزائر من الوصول الى الاسواق المالية للحصول على ماتحتاجه الى اموال الى سد الفجوة في الموارد المحلية وتؤدي الى زيادة الاستثمار .
- قد تقلل من لجوء الجزائر الى الاستدانة الخارجية ، وخفض مستوى تكلفة التمويل بالنسبة لقطاعات مختلفة .
- يمكن ان تحدث بيئة مشجعة تؤدي الى جذب ارؤس اموال كبيرة التي يحتفظون بها المقيمون في الخارج وهذا يحد من ظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج .
- يمكن ان تؤدي الى زيادة تدفقات العملات الاجنبية الصعبة الى داخل البلاد يؤدي ذلك الى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياط من العملة الصعبة .

[1] المرجع السابق ، ص 153.

[2] على محاد امينة ، "**فاعلية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ،وكالة البويرة 111**" ، رسالة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة اكلي امحند اولحاج ، البويرة ، اسنة الجامعية ،2015/2014 ،ص 75.

المطلب الثاني : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة بعض الخدمات الاخرى في الجزائر

يتوقع ان تتعرض القطاعات الخدمية الاخرى هي الاخرى الى سلبيات وايجابيات من خلال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ومن هذه الايجابيات و السلبيات نذكر :

1) الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الجمارك

قطاع الجمارك هو الاخر قد تاثر بسلبيات وايجابيات نذكرها:

- **الاثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة لخدمات الجمارك**

ان اي تخفيض في الرسوم الجمركية قد يؤدي الى انخفاض محسوس في العائدات الجبائية وبالتالي فان الجزائر عند انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة فانه من المرتقب ان يحدث انخفاص في الرسوم الجمركية لمختلف السلع والخدمات ولا يمكنها تجاوزها وغالبا ما تكون هذه السقوف منخفضة وهذا ما سيفقد الجزائر بعد انضمامها الحرية في فرض مستويات معينة من الرسوم الجمركية .

- **الاثار الايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على خدمات الجمارك**

يمكن ان نختصر اهم الايجابيات فيما يلي [1] :

- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يلزمها تخفيض التعريفة الجمركية على السلع ازراعية بنسبة 24% على مدى 10 سنوات وبالرغم من ان نسب الرسوم الجمركية ستكون منخفضة الا ان التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستراد ودخول سلع جديدة كانت محظورة من قبل قد يزيد من حصيلة الرسوم الجمركية
- فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فان اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي قد يلزم ادارة الجمارك بتسهيل الاجراءات الجمركية للواردات لذا تضطر هذه الاخيرة الى اعتماد تقنيات في التسير كتوسيع استعمال شبكة الانترنات على مستوى المكاتب الجمركية لتسهيل اجراءات الجمركية للبضائع
- يمكن تسهيل الاجراءات الجمركية لوضع برامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الاجراءات كالتقليل ما الوثائق المطلوبة ،تخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات .

2) خدمات الاتصال ونظم المعلومات :

تعتبر الجزائر بلد مستورد لمثل هذه الخدمات وبالتالي فان تاثيرها سيكون سلبيا او ايجابيا ويتوقف هذا الذي تستورده ومدى فاعليته في تحقيق المنافسة لسوق الجزائرية في السوق العالمية .

[1] بن موسى كمال ، مرجع السابق ،ص 477.

3) خدمات التامين امام الخواص :

بعد فتح مجال التامين امام الخواص سيؤدي الى زيادة المنافسة ويكون الاثر متوقف سلبي كان او ايجابيا على مدى كفاءة سوق التامين الجزائرية وقدرتها على المنافسة ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال .[1] وعموما يمكن القول ان الاثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة الخدمات وخاصة المصرفية منها ستكون مكلفة جدا وخطرا واضحا على المصارف الجزائرية قياسا لما كان من اثار على مثيلتها من المصارف العربية ،وذلك نتيجة عدم تهيئة هذا القطاع للمنافسة ،الا ان تقوم الجزائر بخطوات لنهوض بهذا القطاع الذي يعد جزء مهم جدا من اقتصاد الوطني .

لم تكتفي تحرير تجارة بتحرير التجارة الخدمات فقط بل تعدته الى الملكية الفكرية وفي ما يلي سيتم توضيح ذلك.

المطلب الثالث : اثار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة لقطاع الملكية الفكرية في الجزائر والدول العربية

ان موضوع قطاع الملكية الفكرية له اهمية لا تقل عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى الامر الذي ادى الى تطوير هذا القطاع من طرف الدول المتقدمة في حين كان هذا القطاع مهمشا في الدول العربية كباقي القطاعات الاقتصادية العربية مما ادى الى تخلفه حاله حال القطاعات الاخرى وفي ما يلي توضيح لواقع حماية الملكية الفكرية في الدول العربية والجزائر في ظل انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة .

اولا : واقع الملكية الفكرية للدول العربية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

عملت الدول العربية ومنذ وقت بعيد على سن التشريعات الكفيلة بحماية الملكية الفكرية بل ان بعضها مثل تونس كان له تجربة رائدة في سن التشريع لحماية حقوق المؤلف وقد اهتمت الدول العربية بسن التشريعات الكفيلة بحماية حقوق المؤلف وبراءة الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية ، فيما تحول الاهتمام في التسعينات اقرار بعض القوانين المتعلقة بحماية برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات ومع نهاية التسعينات وبداية الالفية الجديدة تركز اهتمام المشرع في الدول العربية على توفير الحماية للأسرار التجارية والمؤشرات الجغرافية وحماية اصناف النباتات بما يتواكب مع التغيرات الدولية ،ويتكامل مع جهود هذه الدول لإتمام عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وما آلت اليه من اتفاق متعلق بحماية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

[1] بوشنافة الصادق ،" **تحرير التجارة الخارجية وافاق الانضمام الى OMC**" رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2000/2001، ص 45.

ورغم الجهود التي بذلتها الدول العربية على المستوى القطري للتوافق مع المتطلبات الدولية المشار اليها لحماية الملكية الفكرية فان العديد من هذه الدول لا يزال يواجه تحديات تتعلق بمستوى توافق هذه التشريعات مع المتطلبات الدولية ، وقد اشارت بعض الدراسات التي اقيمت لتقيم التطورات التشريعية لحماية حقوق الملكية الفكرية في العربية الى ان التشريعات المعول بها في الدول العربية لحماية الملكية الفكرية والملكية الصناعية بحاجة بشكل عام الى اعادة حساب لانها لا تتوافق الى حد كبير مع التشريعات الدولية وقد صنفت هذه الدراسة التشريعات العربية الى ثلاثة مجموعات اهمها :[1]

- والعراق وليبيا ولبنان سواء فيما يتعلق بقوانين المنظمة للبراءات او العلامات التجارية او الرسوم والنماذج تشريعات تجاوزها الزمن وبحاجة الى اعادة صياغة وذلك في بعض الدول العربية مثل سوريا والسودان الصناعية .
- تشريعات ناقصة المحتوى لا تغطي الحقوق الاساسية الواجب حمايتها في بعض الدول مثل الامرات والبحرين والجزائر وليبيا وسوريا والسودان ولبنان والسعودية واليمن ،وتتعلق هذه الجوانب بشكل رئيسي بحماية النماذج والرسوم الصناعية والدوائر المتكاملة ....الخ
- تشريعات قاصرة لا تغطي معظم العناصر الاساسية الواجب حمايتها في بعض الدول مثل الامارات والبحرين وسوريا ومصر والسعودية ومن ثم فهي تحتاج الى بعض اوجه التعديل على بعض المواد.

ثانيا :الاثار السلبية والايجابية لانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الملكية الفكري

تأثر قطاع الملكية الفكرية العربية بعدما تم انضمام بعض الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة نتج عنه تغيرات كثيرة كانت في عبارة سلبيات و الايجابيات وفي ما يلي سوف نوضح اهم تلك الايجابيات والسلبيات في العنصر الموالي .

أ) الاثار السلبية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع حماية الملكية الفكرية في الدول العربية

نتيجة للواقع الضعيف الذي اطلعنا عليه في مجال حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية وانضمام بعض هذه الدول الى المنظمة العالمية للتجارة ، فقد عانى هذا القطاع اثار سلبية نتيجة ضعفه من قوة المنافسة بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، فنتج عن هذا الانضمام اثار سلبية كثيرة نذكر بعضها فيما يلي [2]:

---

[1] بحث منشور في الانترنيت، **التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية الفصل الثاني عشر** ،ص 162.نقلا عن موقع :/www.arabiclawyer.org

[2] خلوفي عبد السلام ، **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا ، والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية** ، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات الاقتصادية الجديدة ،23/22 افريل 2003 ، بالمركز الجامعي ببشار ، ص، ص 77،76 .

- ارتفاع أسعار التكنولوجيا و حقوق براءات الاختراع لأنها أصبحت شبه محتكرة و محمية بنصوص دولية مما يؤدي ، إلى زيادة تكاليف شركات الأدوية و المستحضرات الصيدلانية ، والبذور الزراعية ، ومؤسسات البرمجيات وغيرها ، مما يشكل عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات في الدول النامية والعربية وزيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية والصناعية ، مما يفقدها القدرة على المنافسة في السوق الدولية .
- إذا كانت الدول المتقدمة تفرض مستحقات على الدول النامية ومنها العربية للحصول على حق استخدام الابتكارات و الاختراعات ، فإنه ليس هناك أي إجراء مماثل بالنسبة لشركات الدول المتطورة صاحبة الابتكار عند استخدامها لموارد الدول النامية والعربية بما فيها أنواع النباتات المختلفة التي يستقى منها الدواء.
- تعد إطالة حياة براءة الاختراع إلى عشرين سنة تفضيلا للدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية ، لأن لتطويل المدة أثارا سلبية على سرعة نقل التقنية وبالتالي تكفله إنتاج السلع والخدمات .
- إن هذه الاتفاقية تعطي الشركات متعددة الجنسيات موقعا هاما شبه احتكاري ، وتعزز نفوذها وتقدم لها فرصا كبرى من أجل رفع ثمن براءات الاختراع وغيرها من التكنولوجيا ، مما لا يساعد الدول النامية والعربية كثيرا في الحصول على ما تحتاج إليه من متطلبات التنمية الاقتصادية بسهولة وبدون تكاليف إضافية .
- إن ما ستجنيه الدول العربية من الناحية التجارية محدود جدا مقارنة بما سيترتب عليه دفعه لقاء حقوق الملكية الفكرية ، ومن الناحية الثقافية والفكرية ، فإن تحرير هذه التجارة يؤثر بقوة على الثقافة الوطنية و يغريها في ظروف الغياب الثقافي والفكري الوطني والقومي .
- تضييق فرص البحث والتطوير والاجتهاد في إيجاد أو استحداث طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية تتمتع ببراءات اختراع سارية المفعول ، ويمتد هذا التضييق للمدة المعتمدة لبراءات الاختراع ، وبذلك تتخلف الصناعة الدوائية العربية عن مثيلاتها في العالم لفترة زمنية مقدارها عشرون عامًا.
- زيادة أسعار المنتجات الدوائية نظرا لقوة الاحتكار من طرف مالك البراءة ، بإضافة إلى ضرورة توحيد واحترام مقاييس الجودة والنوعية عن طريق منظمة المقاييس العالمية ISO وبالتالي التأثير في مسار ومستقبل صناعة الدواء العربية [1].

[1] المرجع السابق، ص77

- قدوم منافسين أجانب لصناعة الدواء العربية ومزاحمتهم لهذه الصناعة بمنتجات مثيلة وأسعار أقل ، ومواصفات أرقى ، وذلك من خلال فتح الاسواق ، مما يهدم صناعة الدواء العربية والتي تعتبر صناعة ناشئة يصعب عليها المنافسة في سوق كونية منفتحة .

اما عن الايجابيات في كالأتي

ب) الاثار الايجابية انضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الملكية الفكرية العربية

رغم خطورة السلبيات التي وقعت فيها الدول العربية بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الملكية الفكرية الا انها ممكن ان تستفيد من ايجابياتها ومن اهم الايجابيات [1]:

- الحد من هجرة العقول والكفاءات باتجاه الدول الكبرى وذلك لان حماية حقوق الملكية الفكرية سوف تجعل المخترعين والمفكرين والمتميزين ... يشعرون بالطمأنينة لوقوف حكومتهم بمؤسساتها المختصة لجانبهم لحماية ثرواتهم الفكرية .
- التنظيم الفعال في ميدان حماية الملكية الفكرية وذلك لان اتفاقية تريبس ستؤدي الى تطوير التنظيم الاجتماعي لجمعيات الناشرين وجمعيات حقوق المؤلفين والتنظيمات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع وكذا العاملة في مجال مكافحة الغش في المواصفات القياسية والعلامات التجارية .
- جذب الاستثمارات الاجنبية الى اسواق الدول العربية : وذلك من خلال ما توفره الاتفاقية من حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية الامر الذي يؤدي الى طمأنة المستثمر على اموالهم واستثماراتهم في البلدان المضيفة.
- انشاء سوق محلية وعربية في ميدان حقوق الملكية الفكرية.

اما فيما يخص واقع الملكية الفكرية في الجزائر فسنوضحه فيما يلي .

ثالثا : واقع الملكية الفكرية في الجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

ان الجزائر على غرار دول العالم لها رهانات حقيقية في مجال حماية الملكية الفكرية بجميع انواعها وخاصة وهي تطمح الى نمو ثقافي اقتصادي ومقبلة على اندماج في النظام الدولي الجديد وما يتبعه من وجوب اعتماد معايير دولية في مجال الملكية الفكرية فحال الجزائر يختلف بين الامس واليوم ففي المرحلة الاولى التي تميزت باحتكار الدولة في جميع نواحي الاقتصاد والتجارة كانت التهديدات التي تمس الملكية افكرية بسيطة اما في المرحلة الحالية وهي مرحلة اقتصاد السوق التي لم تتكيف معها هياكل الدولة مع المحيط الاقتصادي الدولي

[1] خلوفي عبد السلام ،مرجع سابق ، ص78

الجديد وما انجر عنه من رواج السلع المقلدة وانتشار السرقات الادبية وغياب المنافسة الشريفة داخل السوق فقد صار على الدولة ايجاد نظاما متكاملا لحماية الملكية الفكرية من خلال سن قوانين تتناسب مع المعايير الدولية ،وعليه وتحسبا انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فقد ادخل المشرع تعديلات هامة تتماشى وأحكام الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية ذات علاقة بالجوانب التجارية[1] التي كرستها المنظمة العالمية للتجارة ولكن رغم حداثة القوانين الجزائرية في مجال الملكية الفكرية لا ان بعض احكامها كانت لا تتماشى مع ما تفرضه الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية التي صادقت عليها المنظمة لذلك سارعت السلطات الجزائرية الى اتخاذ عدة اوامر تستجيب الى متطلبات ومعطيات الدولية ومن بين تلك الاوامر والقوانين نذكر: [2]

(قانون رقم 03-18 المؤرخ في 2003/11/04 ،المتعلق بالعلامات التجارية . والقانون 03-19 المؤرخ في 2003/11/04 والمتعلق ببراءات الاختراع . والقانون رقم 03- 20 المؤرخ في 2003/11/04 والمتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكامله) ولكن مع كل هذه التعديلات التي تهدف التى تكييف القوانين الجزائرية مع اتفاق الملكية الفكرية التي ادرجت تحسبا للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الا ان الشيء الذي لا يمكن تجاهله هو ان الجزائر تعتبر مستوردة من الدرجة الاولى للتكنلوجيا الامر الذي سيحدث فروق شاسعة تؤدي الى منافسة غير متكافئة .

رابعا : الاثار السلبية والايجابية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الملكية الفكرية

تأثر قطاع الملكية الفكرية بعدة اثار مثله مثل القطاعات الاخرى الامر الذي نتج عن سلبيات ايجابيات وفيم نوضحها في ما يلي .

أ) الاثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الملكية الفكرية

ان لواقع الملكية الفكرية في الجزائر نفس الخصائص تقريبا مع واقع مثيلتها في الدول العربية الامر الذي سيؤدي حتما الى وقوع في شباك نفس السلبيات التي وقعت فيها الدول العربية المنظمة ومن بين ابرز السلبيات المحتملة ما يلي:

- من المتوقع زيادة في تكلفة برنامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استراد التكنولوجيا والمصروفات الاخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر ...الخ[3]

[1] ايات الله مولحسان ،مرجع سابق ص 325

[2] محفوظ لشعب ، مرجع سابق ص ص ،72،71 .

[3] ايات الله مولحسان ،مرجع سابق ص 326.

- من المتوقع ان تساهم الاتفاقية في زيادة التكاليف المترتبة على الجزائر وخصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة ، كما ان قطاع الادوية سوف يتعرض لكثير من الضرر من جراء تطبيق هذه الاتفاقية
- ان حماية الملكية الفكرية سيزيد من مصاعب المؤسسات الصناعية المحلية في استعمال التقنيات الحديثة ووسائل الانتاج المتطورة التي تحتفظ الشركات الاجنبية بشأنها بحقوق البراءة التي تعمل على عدم استعمال تلك التقنيات الا مقابل تكاليف باهظة
- تبعية الجزائر للخارج في مجال صناعة الدواء وذلك لاعتمادها على اتفاقيات التصنيع وعقود التكنولوجيا لذلك تجد نفسها امام هذا الواقع الذي يفرض عليها مع شركات الدواء العالمية من اجل الترخيص لها بإنتاج وتصنيع الدواء خاصة وان اتفاقية تريبس تفرض حماية براءة الاختراع لمدة 20 سنة يحظى فيها صاحب الاختراع بحقوق إستئثارية وارتفاع اسعار الدواء بشكل يرهق المستهلك الجزائري [1]
- زيادة تخلف القطاع الزراعي وفشل تنفيذ التنمية الزراعية وتحسين الانتاج الزراعي حيث يتاثر قطاع الزراعة بهذه الاتفاقية سلبا او نظرا لشمولها على شمولها صنف النباتات والحيوانات بالتقنيات المتطورة والتي تقر حمايتها عن طريق براءة الاختراع وطبيعة و اثرها السلبي سيكود في الحد من امكانية حصول الدول النامية بما فيه الجزائر في حال انضمامها على البذور والشتول والهندسة الوراثية بسبب الوراثية بسبب ارتفاع تكاليفها ومغلات الدول المتقدمة في حمايتها ، الامر الذي يؤدي الى توقيف برامج التنمية الزراعية وتحسين الانتاج الزراعي بها ،بحيث لن يتمكن المزارعين بعد تطبيق اتفاق تريبس مع اعادة انتاج الشتول الناتجة عن البذر الخاضعة للحماية او تطويرها او بيعها الا بعد موافقة صاحب البراءة والتي ان منحت افضت الى اسعار مرتفعة تضر بالإنتاج الزراعي على المستوى الوطني وتزيد الاوضاع الاقتصادية في البلدان النامية سوءا ومنها الجزائر [2] .

ب) ايجابيات المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع حماية الملكية الفكرية

رغم كل ما سوف تتعرض اليه الجزائر بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة من سلبيات في قطاع الملكية الفكرية الا ان هناك بعض الايجابيات التي ممكن تحقيقها ومن بينها نذكر: [3]

- من المحتمل ان التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي الى ايقاف هجرة الادمغة والكفاءات المحلية الى الدول الصناعية

---

[1] خلوفي عبد السلام ، " **اثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على نقل التكنلوجيا الى الدول النامية** " اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2008/2007،ص 203.

[2] سماتي حكيمة ،مرجع سابق ص 286.

[3] ايات الله مولحسان ،مرجع سابق ص327

- تشجيع المستثمرين على الاقبال على الاستثمار في الجزائر نظرا لان حقوقهم مضمونة وبذلك ستستفيد الجزائر من نقل التكنلوجيا المتطورة
- حماية المستهلك من اخطار التزييف خاصة في البضائع والمنتجات الاكثر طلبا في السوق والتي تتمتع باكبر قيمة مضافة ممكنة .

ونستنتج ان تطبيق الجزائر لاتفاق تربيس في حال انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة سوف تكلف الجزائر كما كلفت غيرها من الدول العربية والدول النامية العديد من الاثار العقبات والمشاكل التي تحول دون التقدم على قطاع الملكية الفكرية عموما نظرا لانخفاض القدرة التنافسية في مواجهة الدول المتقدمة ، و اما عن مشروع حرية قطاع الملكية الفكرية و احاله في التجارة العالمية حسب رأي ما هو الا حماية للدول الصناعية لنتائج ابتكاراتها و العمل على استغلالها لأطول فترة ممكنة وتعد سلبيات حرية الملكية الفكرية من اخطر سلبيات في حال انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة ارتباط العديد من القطاعات الاقتصادية بهذا الاتفاق ،كقطاع الصناعة والزراعة والصناعة الدوائية وقطاع الاستثمار الاجنبي المباشر الامر الذي يؤدي الى تدهور جميع هذه القطاعات اذا لم تتخذ السلطات المعنية التدابير اللازمة .

المبحث الثالث : سبل مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

ان الاندماج الجزائر في النظام العالمي الجديد وانخراطها في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب منها القيام بجهود كبيرة لتتكيف وتواجه هذا الانفتاح واستغلال ايجابياته ومن سبل المواجهة نذكر :

المطلب الاول : سبل مواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة لقطاع الزراعة والصناعة

بما ان الجزائر تسعى الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ولكن تخوفاتها من انعكاسات الانضمام حالت دون تحقيق هذا المسعى نظرا للواقع الضعيف الذي تشهده قطاعاتها بما في ذلك قطاع الزراعة والصناعة فمن بين سبل مواجهة هذه الانعكاسات على القطاعين الزراعي والصناعي ما يلي :

1) سبل المواجهة بالنسبة للقطاع الزراعي

بما ان الزراعة تعد جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الوطني وان اي تغير ايجابي كان او سلبي سيؤثر بالضرورة على وضعية الاقتصاد الوطني الامر الذي يوجب على السلطات المعنية في البلاد الاهتمام بهذا القطاع وتطويره ومن بين الخطوات التي يجب اتخاذها ما يلي [1]:

- **زيادة انتاجية الاراضي الزراعية** : بما ان الجزائر تعد من اكبر المستوردين في مجال السلع الزراعية والغذائية فهذا جعلها دائما تحت سيطرت التبعية للأجانب الامر الذي اضعف الاقتصاد وزاد في تدهوره فلذلك يجب على الجزائر ان تقوم استغلال الارضي الصالحة للزراعة من اجل زيادة الانتاج ، وكذلك قيام الدولة بالإرشاد في المجال الفلاحي وذلك بنقل البحوث الزراعية الى المزارعين ، كل هذا قد يساعد الجزائر على خفض وارداتها من المحاصيل الزراعية ووصولا مستقبلا الى الاكتفاء الذاتي من هذا المنتوج .
- **تبني استراتيجية واضحة للتصدير** : يجب العمل على ايجاد استراتيجية واضحة للصادرات الزراعية متضمنة اهداف التصدير بحيث تؤدي الى زيادة الانتاج وتطويره والاهتمام بجودة التعليب وتةفير الوسائل المساعدة للنقل .
- **نشر الصناعات الغذائية** : ان تطوير ودعم القطاع الزراعي وتضمينه انشطة صناعية حرفية حديثة من الممكن ان يفتح مجالات واسعة للعمل مما يعمل على استمرار عرض السلع وثبات والتخلص من التبعية الخارجية .

[1] كمال رواينية ، مرجع سابق ص 214

2) سبل واجهة التحديات بالنسبة للقطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من بين القطاعات اكثر تأثرا اذا تم الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة نظرا لما لمسناه فيه من ضعف وعدم القدرة على المنافسة لذا وجب على السلطات الجزائرية اتخاذ بعض الايجراءات لمواجهة تحديات الانضمام المذكورة على هذا القطاع ومن بين هذه الاجراءات نذكر: [1]

- فعيل القطاع الخاص في القطاع الصناعي الذي له دورا اساسي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية بما في ذلك الصناعية .
- اعدة النظر من قبل الدولة في الاساليب السابقة المنتهجة في التسيير من اجل تجنيد كل الامكانيات والطاقات المتاحة على المستوى الوطني اولا بما في ذلك القطاع الخاص .
- اصلاح الجهاز الاداري الذي يعتبر ضرورة حتمية لتطوير برامج الاصلاحات الصناعية والاقتصادية .
- تقديم تسهيلات مالية للقطاع الصناعي الخاص تتلائم وثقافة المجتمع الجزائري .
- لابد على الدولة ان تعمل لجذب الاستثمار المحلي و الاجنبي في القطاع الصناعي وتحديد بوضوح اطار عملهما ، وخاصة ان الاخير يعمل على ان يحقق مصالحه على حساب مصالح البلد .

المطلب الثاني: سبل مواجهة التحديات لقطاع الاستثمار

يعد قطاع الاستثمارات من القطاعات الحديثة التي جاءت بها المنظمة وسعت في تحريرها الامر الذي اوجب على الجزائر تحضير الجدي من قيام بإجراءات وإصلاحات من اجل مواكبة ما توصل اليه الاستثمار الاجنبي في الدول الاعضاء خاصة منها المتقدمة ومن بين الاجراءات نذكر [2] :

- ترشيد حوافز الاستثمار خدمة للاقتصاد الوطني : ويتم ذلك عن طريق تحديد الانشطة الاستثمارية التي سوف تحصل على حوافز ، حيث يجب ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات التي ينبغي تشجيعها كالتصدير مثلا .
- طبيعة العلاقة بين المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة : قبل التطرق الى العلاقة بين المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة نشير الى ضرورة عدم الاسراف في منح التسهيلات المختلفة والعمل على الاستفادة اكثر من هذه الاستثمارات من خلال علاقة تعمل على تدفق وانسياب التكنولوجيا والخبرات العالمية على توظيف اكبر للعمالة الوطنية مع العمل على تدريبها وتطويرها وتأهيلها ويبرز دور الدولة في تحديد العلاقة بين

---

[1] محمد زوزي ، " **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** " مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2010/2009 ،ص 269.

[2] زيدان محمد ، " **الاستثمار الجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ،نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول،2001 ، ص 130.

المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة في الرقابة على انشطة المستثمرين الاجانب بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق المحلي ،وبعض اسباب الضغط التي يمكن ان يمارسوها على الدولة المضيفة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاحتكار والإغراق.

- تقوية قدرة الدولة على التفاوض : تعكس قدرة الدولة على التفاوض الحصول على اكبر المنافع الممكنة لذا يجب على الجزائر بناء مهارات تفاوضية عالية تمكنها من فرض سيطرتها عى المستثمر الاجنبي

المطلب الثالث : سبل مواجهة التحديات بالنسبة لقطاع الخدمات المصرفية والملكية الفكرية

يعد قطاع الخدمات من القطاعات التي تخدم الاقتصاد ودليل واضح على رقيه او ضعفه ونظرا لما استنتجناه من ضعف كبير في هذا القطاع وجب على السلطات الجزائرية اتخاذ عدة تدابير من اجل التمكن من النهوض بهذا القطاع و اعداده للمنافسة ومن بين اهم التدابير نذكر :

1) **بالنسبة لقطاع الخدمات المصرفية** : من بين سبل المواجهة التحديات ما يلي :[1]

- ✓ على الجزائر ان تستكمل الاصلاحات المالية والمصرفية وتعميقها من اجل تفادي جوانب الضعف وعدم الفاعلية في القطاع المالي والمصرفي .
- ✓ تحسين من قدرة ووضعية البنوك الجزائرية من اجل رفع قدرتها التنافسية مع البنوك الاجنبية .
- ✓ ضرورة الاستفادة من الدروس التي طرحتها تجارب الدول العربية والنامية المنضمة لاتفاقية الجاتس و التي لها نفس خصائص الجهاز المصرفي الجزائري لتفادي جوانب الضعف والخلل التي وقعت فيه .
- ✓ العمل على تطوير الخدمات المصرفية الجزائرية اضافة الى تحديث وسائل الدفع لمواجهة المنافسة المرتقبة في حال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
- ✓ ضرورة تعزيز وتدعيم التشريعات الجزائرية باخرى اكثر ليونة وتماشيا مع المتغيرات العالمية وتتوافق مع بنود المنظمة العالمية للتجارة .

2) **سبل المواجهة بالنسبة للملكية الفكرية**

من بين القطاعات التي استحدثت في التجارة الدولية هو قطاع الملكية الفكريةالذي دخل من اوسع الابواب وحازت الدول المتقدمة على ايجابيات من خلاله نظرا لتطور هذا القطاع لديها اما حال هذا القطاع في

[1] محمد حمو ،"**اثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية للبنوك الجزائرية**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، السنة الجامعية 2009/2008 ،ص 154.

الجزائر لا يختلف كثيرا عن حال القطاعات الاخرى من ضعف وعدم قابليته للمنافسة الامر الذي يوجب السلطات الجزائرية القيام بعدت اجراءات نذكر منها : [1]

- فتح المجال امام الخبرات والكفاءات الوطنية المتخصصة في مجال حماية الاختراعات والاستفادة من تجارب العاملين في المنظمة العالمية في مجال لملكية الفكرية
- الاستفادة من نماذج وقوانين التي تضعها المنظمة العالمية في مجال الملكية الفرية لصالح الدول النامية
- توفير الامكانيات البشرية ومادية ذات مستوى عال والمناخ القانوني ملائم للإدارة المتخصصة بإصدار براءات لتمكينها من القيام بمهامها بشكل فعال وفي اطار القانون وجعلها تتعاون مع مراكز البحث والجامعات والمعاهد العليا .
- تكثيف التعاون بين الدول العربية من اجل تبادل الخبرات وتشجيع الاستثمار في براءة الختراع.

وفي الاخير يتبين لنا بقيام الدولة بمجموع هذه الاصلاحات وغيرها والوقوف على تطبيقها و نجاحها سيؤدي الامر حتما الى بلوغ المبتغى ألا وهو النهوض بالاقتصاد الوطني في جميع مجالاته الزراعية والصناعية والاستثمارات والخدمات بأنواعها بالإضافة الى الملكية الفكرية ...الخ وتطويره بأحدث التقنيات المتوصل اليها وجعله اكثر كفاءة وصلابة في ومواجهة الاقتصاديات المتطورة الاخرى ،كل هذا سيأتي اكله ويكون اقتصادنا قد استعد لفتح ابواب مجالاته للمنافسة .

[1] شبراك حياة ، " **حقوق صاحب براءة الختراع في القانون الجزائري** " مذكرة ماجستير في العلوم القانونية ،فرع قانون اعمال ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية ،2002/2001 ،ص ص 117/116.

خلاصة الفصل الثالث

تبين لنامن خلال الفصل ان الاثار الناجمة عن انضمام الدول العربية على قطاعاتها الاقتصادية الملموسة كقطاع الزراعة والصناعة و والاستثمار والغير ملموسة كالخدمات والملكية الفكرية والتي ستنجم اذا انضمت الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تسيطر عليها الاثار السلبية مقارنتا بالآثار الايجابية نتيجة الاوضاع الاقتصادية الهشة التي تعيشها هذه الدول وان هذه الاخير لا يمكن ملاحظتها الا اذا تم القيام اصلاحات جذرية والنهوض بالقطاع الاقتصادي على جميع الاصعدة الامر الذي يمكن ان يساعد الجزائر في مواكبة التطورات الزمنية وإلا فلن تستفيد من لانضمام الا المزيد من التدهور الضعف في جميع القطاعات

وعلى اعتبار ان الاقتصاديات العربية متماثلة الى درجات كبيرة فان غالبية الاثار سواء كانت سلبية او ايجابية متماثلة تقريبا ، ومما يجدر ان اشير اليه ان غالبية السلبيات متأكدة الحصول نظرا لطبيعة الضعف الذي الحاصل الاقتصاد الوطني الذي سرعان ما سيحتويها وتظهر جالية على واقعه ، اما الايجابيات فهي احتمالية الحصول بحسب ما تبذله الجزائر من جهود من اجل الاستفادة من الانضمام برفع التحدي والاستغلال الفرص التي يتيحها الانضمام .

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- منى جريج ،**قاموس المصطلحات التجارية والاقتصادية والمالية** ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2000 .

قائمة الكتب

1: ابراهيم العيساوي: **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية سنة 1997.

2: ابراهيم العيساوي، **الجات واخواتها –النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** ، مركز الوحدة العربية ، لبنان ، 2001.

3: احمد السريتي ،**التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي ،مصر ،2012.

4: احمد طلفاح ، **اتفاقية الجات ونتائج جولة الاورجواي** ، المعهد العربي للتخطيط ، بدون سنة ، الكويت

5: ايمن النحراوي، **لوجيستيات التجارة الدولية** ، دار لفكر الجامعي ،الاسكندرية ، 2009.

6:بسام الحجار ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003

7: بها جيراث لال داس ،تعريب : رضا عبد السلام ، السيد أحمد عبد الخالق ، **اتفاقات المنظمة التجارة العالمية (المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة)** دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2005 .

8: جمال جويدان الجمل ، **التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 .

9: رفعت سيد، اسماعيل علي البسيوني ، **الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية** المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، بدون سنة,

10: رنيا محمود عبد العزيز عمارة ، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات في مجال الخدمات (GSTS)** ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة،2007 .

11: سمير اللقماني ، **منظمة التجارة العامية اثار السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول العربية** ، دار الحامد ،للنشر والتوزيع ، 2005 .

12: سليم مسعداوي ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة معوقات الانضمام وافاقه** ، الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2008.

13:سمير محمد عبد العزيز ،**التجارة العالمية والجات 94** ، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر ، مصر 1998

14:سهيل حسين الفتلاوي ، **منظمة التجارة العالمية** ، دار الثقافة، عمان ، 2009

15: صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية (هل هي تحايل على الجات)** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2006

16: عادل المهدي ،**عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية** الدار المصرية اللبنانية ،مصر 2003.

17: عبد الحميد عبد المطلب ، **النظام العالمي الجديد وإفاقه المستقبلية** ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2003 .

18: عبد القادر فتحي لاشين ،**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATSوعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005

19: عبد المالك عبد الرحمان مطهر ،**الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمة ودورها في تنمية التجارة العالمية** ، دار الكتب القانونية،دار الشتات للنشر والبرمجيات ، مصر،2009 .

20: عبد المطلب عبد الحميد ،**الجات والتجارة العالمية** ،الدار الجامعية مصر ، 2002 /2003 ،

21:عبد الناصر نزال العبادي ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** ، دار صفا للنشر والتوزيع الاردن،1999،

22: عبد الناصر نزال العبادي،– **OMC – و اقتصاديات الدول النامية ،** دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 1994 .

23: عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات** ، المكتب الجامعي الجديد ، مصر ، 1996 .

24: عثمان ابوحرب ، **الاقتصاد الدولي** ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان، ط 2008 .

25: علي ابراهيم ، **المنظمة التجارة العربية** ، دار النهضة العربية، مصر ،1997

26: مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الجامعة الجديدة ،مصر ، 2007 .

27: محفوظ لشعب ، **المنظمة العالمية للتجارة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006

28: محمد صفوت قابل ، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية** ،الدار الجامعية ، مصر 2009/2008

29: محمد عبد العزيز عبد الله ، **الاستثمار الاجنبي المباشر** ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الاردن 2005

30: منى جريج ،**قاموس المصطلحات التجارية والاقتصادية والمالية** ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2000 .

31: ناصر دادي عدون ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة OMC**، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003

32: هوشار معروف ، **التحليل الاقتصادي الدولي** ، دار الجرير للنشر والتوزيع ، عمان ،2006.

33: وسام نعمت ابراهيم السعدي ،**الافاق المستقبلية للتجارة العالمية بين مظاهر العولمة وتدويل السيادة** ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2015.

34: يوسف مسعداوي ، **دراسات في التجارة الدولية** ، دار هومة لنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010 .

ثانيا المذكرات والرسائل الجامعية

1: ايات الله مولحسان ، "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر– مصر)**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد والتنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة السنة الجامعية 2010 /2011.

2: بن موسى كمال ، "**المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد** "، رسالة دكتوراه في الدولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2004/2003.

3: عبد الرشيد بن ديب ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، بجامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2003/2002.

4: بداوي مصطفي ، "**منظمة العالمية للتجارة واثرها على القطاع المالي المصرفي**" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، بجامعة سعد دحلب ، بليدة السنة الجامعية 2003/ 2004.

5: بريش عبد القادر ، "**التحرير المصرفي ومتطلبات تأطير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** " اطروحة دكتوراه في العلوم الافتصادية ،فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006/2005.

6محمد زوزي ، " **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** " مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الجامعية 2010/2009

7: بن عمر الاخضر" **تأثير تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** "، رسالة ماجستير في علوم التسيير،تخصص نقود ومالية ،جامعة الجزائر السنة الجامعية 2007/2006

8: بن عيسى شافية ، "**اثار وتحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**" رسالة ماجستير في علوم التسير ، ، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2010، .

9: بوشنافة الصادق ،" **تحرير التجارة الخارجية وافاق الانضمام الى OMC**" ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية ،2000/2001.

10: خزندار وردة ،"**تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية** " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي ، جامعة منتوري بقسنطينة ، السنة الجامعية ،2012/2011 .

11: خلوفي عبد السلام ، " **اثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة على نقل التكنلوجيا الى الدول النامية** " اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2008/2007.

12: رحال فؤاد ، " **تأثير تحرير الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك واثرها على القطاع المصرفي الجزائري**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ، بجامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية ،2006/2005.

13: سماتي حكيمة ،" **اثر المنظمة العالمية على اقتصاديات الدول** " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، سنة 2010/2009.

14: شبراك حياة ، " **حقوق صاحب براءة الختراع في القانون الجزائري** " مذكرة ماجستير في العلوم القانونية فرع قانون اعمال ، جامعة الجزائر،السنة الجامعية ،2002/2001 .

15: طاشت الطاهر ، "**انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية** " رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال جامعة مولود معمري ،بتزي وزو ، السنة الجامعية 2013/2012

16: عمر يحياوي ،" **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية ، 2012 /2013.

17: فاطمة بوسلم ،" **اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي ،في الدول النامية –حالة الجزائر–** " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري بقسنطينة ، السنة الجامعية 2011/2010

18: فوزية غربي ، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**" ، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد جامعة منتوري قسنطينة السنة الجامعية 2008/2007 .

19: قصوري ريم، " **الامن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر –** " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باجي مختار، عنابة ، السنة الجامعية 2012/2011.

20: لعراف فايزة ،"**مدى تكيف النظام المصرفي في الجزائر مع معايير لجنة بازل** " ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، فرع ادارة اعمال ، جامعة المسيلة السنة الجامعية 2010/2009.

21: محلوس زكية ، " **اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تسيير ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة السنة الجامعية 2009/2008 .

22: محمد حمو ،"**اثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية للبنوك الجزائرية**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، السنة الجامعية 2009/2008

23: نادية عبد الرحيم ،"**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**" رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع ،نقود وبنوك ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2011/2010.

24: اسامة الوهابي، "**دور السياسات التجارية في تفعيل الستثمار الاجنبي**" ، رسالة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014 .

25: حاج يوسف سارة ام الخير ،"**انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة على القطاع المصرفي**" ، رسالة ماستر ، في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، السنة الجامعية ،2015/2014

26: دريس رشيد ،"**انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعاتها فترة الدراسة 2012/2000** "، رسالة تخرج اكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية ، 2007.

27: شداد نسرين ،"**الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**" ،رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة سنة الجامعية 2015/2014.

28: على محاد امينة ، "**فاعلية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ،وكالة البويرة 111**" ، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة اكلي امحند اولحاج ، البويرة ، اسنة الجامعية ،2015/2014

29: فاطيمة بوثلج ،" **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاسات انضمام الجزائر انضمام الجزائر اليها** "رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة المدية ، السنة الجامعية 2006/ 2007.

ثالثا : الملتقيات ومؤتمرات

1:اسماعيل بن عبد المجيد المحيشي ،"**الدول العربية وتحديات المنظمة العالمية لتجارة من جولة الاورجواي 1986 الى مؤتمر هونج كونج2005**" مداخلة في مؤتمر العربي الثالث حول، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة 2008،(الفرص والتحديات امام الدول العربية).

2: بن طلحة صليحة ،عموشي بوعلام ،" **دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية** "، ملتقى حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ، بجامعة الجزائر ، 2008.

3: خلوفي عبد السلام ،" **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية** "، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات الاقتصادية الجديدة ،23/22 افريل 2003 ، بالمركز الجامعي ببشار.

4: محمد خالد المهايني ،"**المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية**" ،المؤتمر العربي الثاث حول توجيهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة ،(الفرص والتحديات امام الدول العربية) 2008.

5: هاشمي الطيب ، " **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2013/2006 بين الانجازات والعقبات** " ، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، بالشلف، 24/23 نوفمبر 2014.

6: جلطي غالب ،**التجارة الخارجية للجزائر واهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي** ورقة بحثية في مؤتمر الوطني استراتيجية التجارة الجزائرية في ظل الانفتاح التجاري ، جامعة تلمسان الجزائر،2006

7: محمد بدر كوجان ، "**خطوات سورية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**" ، ورقة عمل في مؤتمر العربي الثالث ، حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء المفاوضات برنامج عمل الدوحة

8: محمد بدر كوجان ، "**خطوات سورية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**" ، ورقة عمل في مؤتمر العربي الثالث ، حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء المفاوضات برنامج عمل الدوحة ،مرجع ،(الفرص والتحديات امام الدول العربية) 2008 .

9: محمد صفوت قابل ،" **التنافسية و الاقتصاديات العربية**" ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التكامل الانتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية ، الغردقة جمهرية مصر العربية ، نوفمبر 2010.

10: محمد صفوت قابل ، "**المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي**" ، ورقة عمل ، في ملتقى العربي التكامل الانتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية ،الغردقة مصر، نوفمبر ،2010، ص 10. تشام

11: مراد ، **الاستثمارات الاجنبية المابشرة في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية** ، ورقة بحثية ،الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية ، جامعة وهران السنة الجامعية 2007/2006.

1) <u>المجلات والجرائد</u>

1: جميلة الجوزي،" **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، مجلة الباحث، عدد 11 ، جامعة الجزائر، 2012 .

2: قريش نصيرة ، "**ابعاد** زعباط عبد الحميد ،"**معدلات تبادل الجزائري افاق تطورها** "، مجلة العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية ، العدد 02 ، 2010.

3: زيدان محمد ، " **الاستثمار الجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ،نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول،2001

4: سليمان بلعور ،" **دور الاستثمارت البينية في التنمية الصناعية العربية** " ، المركز الجامعي غرداية الجزائر ، مجلة الباحث ، 2010.

5: صلاح تومي ، عيسى شقبقب ، "**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر 2002/1970** "، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد الرابع ، سنة 2006

6: عروب رتيبة ، بوسبعين **وتوجهات انعاش الصناعة في الجزائر**" ، مجلة شمال افريقيا ، العدد 05 ، 2008.

7: كمال رواينية ، **تحرير التجارة الزراعية واثره على التنمية الزراعية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11 .

8: ناصر دادي عدون ،متناوي محمد، "**انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة اهداف وعراقيل**" ، مجلة الباحث 2004/3

9: فطيمة قدار ، جريدة الامة ، الصادرة في 2013/03/04.

10: جريدة السلام ، الصادرة في 03 /2014/09.

11: جريدة الخبر الصادرة في 2015/06/23.

مراجع باللغة الاجنبية :

1)Emmanuel Combe, l'organisation mondial du commerce, France, Armond Colin, 1999, p.27

المواقع الاليكترونية

1) <u>www.arabiclawyer.org</u>: موقع المركز العربي للملكية الفكرية وتسوية المنازعات

2)<u>WWW. WTOARAB. Org</u> : الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة